

إخوان الجزائر ... هل يلدغون من جحر التشيع مرتين؟
ألم تكن إيران شيعية في زمن الشاه؟
"الشيعة المغاربة": السؤال المؤرق
الراصد
www.alrased.net
سلسلة الكترونية شهرية متخصصة بشؤون الفرق من منظور أهل السنة
العدد الثالث والسبعون - رجب ة 1430هـ
ستة أعوام في مسيرة الراصد
قريباً
أحداث إيران
ملاحظات للفهم وكُتاب
الأجندة الإيرانية!!





رسالة دورية
تصدر بداية
كل شهر عربي

تتوفر من خلال الاشتراك فقط
قيمة الاشتراك لسنة
(٢٥) دولار أمريكي

العدد
(الثالث والسبعون)
رجب - ١٤٣٠هـ

www.alrased.net
info@arased.net

المحتويات

فاتحة القول

فرق ومذاهب

سطور من الذاكرة

دراســــــات

كتاب الشهر

قالوا

جولة الصحافة

ستة أعوام في مسيرة «الراصد»

لا نجد -اليوم- وبعد مسيرة حافلة تمتد لستة أعوام وبمناسبة تحديث وتطوير موقع ومطبوعة «الراصد»، إلا أن نعيد نشر ما جاء في افتتاحية العدد الأول:

«أيها القارئ الكريم!

يسعدنا أن نضع بين يديك جهدًا نراه ضروريًا في رصد حركة الفرق والطوائف المخالفة لمنهج أهل السنة والمسلمين.

والداعي لهذا: ما تشهده أوضاع المسلمين اليوم في كافة أرجاء الأرض من انبعاث لفكر هذه الطوائف أولًا، وتشكيل هذه الفرق والطوائف دولًا وقوى سياسية فاعلة.



غلاف العدد الأول من (دورية) رسالة «الراصد»

وأهم من هذا أنها بدأت بالتسرب إلى أهل السنة والمسلمين، وافتراس الكثيرين من أبنائهم وقادتهم.

إن الصراع في عالمنا -اليوم- هو بين القوى المتدينة؛ سواء قلنا: بصراع الحضارات أم لم نقل، فإن سيطرة القوى المتدينة ظاهر لكل مراقب، وتعمل هذه العقائد على فرض المواقف والسياسات على العديد من الدول والقوى؛ بصرف النظر عن صحة وصواب هذه الأفكار.

وإن أعداءنا -واليهود تحديدًا منهم- ومن القديم حاربونا من خلال: إنشاء، ورعاية، وتوجيه الفرق الضالة والمبتدعة، والتحالف معها، واليوم الساحة مهيأة أكثر من أي وقت مضى لرعاية وإنشاء ودعم العديد من القوى البدعية والطائفية؛ لتكون سلاحًا بيد أعداء الإسلام؛ لكن باسم الإسلام!

وإن نظرة على خارطة العالم الإسلامي، مع وضع أسماء القوى الطائفية والفرقية المؤثرة فيها؛ ليوضح بشكل لا نقاش فيه هذا الخطر الزاحف من داخلنا؛ دون أن يعيره الكثير من المسلمين الانتباه الكافي.

ومن أجل هذا؛ نبعت دورية «الراصد» التي تهدف إلى تبصير أهل الاسلام بخطر الفرق والطوائف على مستقبل الدعوة الاسلامية وبلادهم، وتوضح لهم حقيقة الأدوار التي يقومون بها، مع التحذير من الخطط القادمة، وكيفية العمل على مقاومتها.

إن الحديث عن الفرق والطوائف ليس فتحًا لجروح مندملة، بل حديث في قضية مهمة نعايشها،

وتكاد تكون محور استراتيجيات متعددة تجاه أمننا.

وهـذا لا يعنـي: أن جميع هـذه الفرق والطوائـف في مستوى واحـد مـن العـداء والمكـر للأمـة؛ فضـلًا عـن أنهـا جميعها تريد ذلك.

وأيضًا فإن كثيرًا من أفراد هذه الفرق والطوائف هـم مـن الغـافلين عـن حقيقـة مـذاهبهم وعقائـدهم، ولـذلك لا نـتهم كـل مـن انتسـب لهـذه الفـرق والطوائـف بالعمالـة والتآمر، بل قد كان لبعض هذه الفرق والطوائف، وفئة من أبنائها مواقف تشكر لهم.

لكن سبب ذلك بشكل أساسي كان ضعف تأثرهم في مراحل معينة بمذهبهم وفكرهم!

وتقريبًـا للصـورة نقـول: هنـاك العديـد مـن المتصـوفة -مثـلًا- لا يعـرف عـن الصـوفية سـوى ذكـر الله -ولـو كـان بصـورة مبتدعـة-؛ وهـو يظـن أن هـذا هـو غايـة التصـوف، ويكـون لـه بـلاء حسـن في الـدفاع عـن الاسـلام وقضـاياه، فدفاعه وبلاؤه مع الاسلام ليس نابعًا من تصوفه، بل هو نابع من جهله بالتصوف!

فلـو تعمـق بالتصـوف واعتقـد عقائـد الصـوفية؛ لتحـالف مـع أعـداء الاسـلام المتغلبـين، بحجـة أن هـذا قدر الله! ولا بد من الأخذ به والحب له!!

ولذلك فإن الخطر والبلاء يأتي الاسلام -دائمًا- حين يقـوم بعـض أصـحاب المـذاهب البدعيـة بالـدعوة لهـا والعمل من أجلها، فعندها تنزل بالمسلمين الكوارث؛ كما هو حادث في يومنا هذا». ا.هـ

ومنذ أن نشرنا هذا المقال في أول أعداد «الراصد»؛ لا زالت الأحداث تؤكد صدق هذه الرؤية ودقتها؛ كما في العـراق الجـريح، ومـا يشـهده مـن جـرائم ومـذابح صـفوية قامـت بتنفيـذها المليشـيات الشـيعية؛ كجـيش المهـدى، وقوات بدر من جهة.

ومـن جهـة أخـرى مـا قـام بـه تنظيم القاعـدة -الـذي يتقاطع ويتحالف مع إيران عمليًّا- من قتل أعمى طال من أهل السنة أكثر مما طال من الأمريكان؛ فضلًا عن تصعيد الصراع الـدموى مـع الشـيعة، ممـا رسـخ نفـوذ إيـران في العراق بحجة مساعدة العراقيين، ومحاربة الإرهاب!!

كما أن ممارسات القوى السياسية الشيعية العراقية أكدت طائفيتها، وانتهازيتها، وعمالتها لإيران.

وجاءت تصرفات حزب الله في لبنان، ومؤخرًا في مصر؛ لتكشـف عـن حقيقـة المشروع الإيـراني، وأهدافـه التوسعية، وأطماعه بالهيمنة والإستيلاء.

أما تحركات شيعة الخليج؛ فبينت عمق الترابط بين هـذه التجمعـات ونظـام الـولي الفقيـه في إيـران، و تمـرد الحـوثي كـان نموذجًـا عمليًّـا أو «بروفـة» لتصـدير الثـورة الخمينية لدول الجوار!!

لقـد كـان لــ «الراصـد» دور محـوري عـلى صـعيد مشكلة الفرق، والطوائف، والنِّحَل؛ يمكن إجماله في النقاط الآتية:

- التنبيـه عـلى خطـورة الـدور الـذي تلعبـه الفـرق، والطوائف، والنِّحَل الضالة في منطقتنا.
- الكشـف والتحـذير مـن تحركـات، ومخططـات، وممارسات هذه الفرق المعاصرة.
- تأصيل منهجية التعامل مع هذه الفرق، والطوائف، والنِّحَل، وطرح الحلول لها.
- توسيع دائرة المهتمين والمتابعين لهذا الملف.
- تقـديم رؤيـة بانوراميـة لواقـع الفـرق المعـاصرة في كافة أرجاء العالم.
- بنـاء بنـك معلومـات متخصـص في شـؤون الفـرق، والنِّحَل المعاصرة.

ومما يجدر بنا التأكيد عليه -هنا-: أن «الراصد»

يرفض كافة المشاريع المعادية لأمتنا؛ وهي عديدة جدًّا، أما تخصصه في شؤون الفرق والطوائف؛ فيعود إلى أن هذه الجبهة جبهة مكشوفة، تسببت لأمتنا بضرر كبير، وأصبح من المحتم على المسلمين سدها، ومنع وصول الضرر إلى أمتنا منها.

ومن أكبر الأسباب التي تسبب لأمتنا الضرر من هذه الجبهة هو: الرؤية السطحية لخطورة آثار البدع العقدية؛ وخاصة إذا تجسدت على شكل دولة، أو حركة، أو تنظيم، هذه الرؤية السطحية التي يحملها -للأسف- كثير من الساسة، والإعلاميين، والعلماء الشرعيين، وقادة الحركات الإسلامية.

فبسبب هذه الرؤية السطحية: تم تمرير كثير من مخططات إيران، ونشر التشيع بين المسلمين، ولكن حين تكاثرت وتعاظمت هذه الخطوات انتبه لها كثير من الساسة والإعلاميين، في حين بقي كثير من قادة الحركات الإسلامية على رؤيته السطحية لهذا الخطر، بدعوى مكافحة المشروع الأمريكي والإسرائيلي.

ورغم نبل الغاية والهدف عند هؤلاء القادة الإسلاميين؛ إلا أن مسيرتهم السياسية المليئة بالفشل، والجري وراء الأوهام، وتضييع المكاسب! تجعلنا لا نستغرب مثل هذا الموقف منهم، فلأن العواطف والطيبة هي المحرك الرئيسي لهؤلاء خدعهم أهل المكر والحقد!

ويكفي في التدليل على ذلك: ما اقترحه د. محمد سعيد حوّى؛ كرؤية جديدة في العلاقة بين جماعة الإخوان السوريين، والموقف من النظام السوري والإيراني وحزب الله، حيث انقلب موقفه (١٨٠) درجة مؤخرًا!

بخلاف ما توصل له والده رحمه الله في ختام حياته؛ فجاءنا ولده د.محمد -اليوم- يقول: «لا يخفى عليكم أن السياسة كلها متغيرات، ولا مواقف مسبقة في السياسة (إلا ما كان مرتبطًا بالعقائد والأصول؛ وهي محدودة جدًّا)».

وبنى على هذه المقدمة قوله: «أساس التصحيح ينطلق من مبدأ عدم الخلط بين الموقف السياسي والموقف الديني»، وللتدليل على ما ذهب إليه، يقول د.حوى: «أود أن أذكر بمواقف سياسية لبعض فصائل الحركة الإسلامية المعاصرة في مواقف شتى، ومن غير أن أكون موافقًا على كل موقف، لأن السياسة ليس لها وجه واحد، فمن هذه المواقف بإيجاز:

١ - **قرار جماعة الإخوان المسلمين في سوريا** بحل نفسها عام (١٩٥٨م) رغبة في إنجاح الوحدة مع مصر.

٢ - **استعداد إخوان مصر** القتال تحت راية جمال عبد الناصر والجيش المصري، وتجميد كل خلاف عندما حدث العدوان عام (١٩٥٦)، وعام (١٩٦٧) برغم ما فعله عبد الناصر».

وهذه الرؤية من الدكتور حوى.. ظلمات بعضها فوق بعض! فإذا كانت العلاقة مع النصيرية والشيعة الإثنى عشرية لا ترتبط بالعقائد والأصول؛ فمتى سترتبط السياسة بالعقيدة.. يا فضيلة الدكتور؟؟!!

وقبل الإحتجاج بمواقف سياسية لجماعة الإخوان أو غيرها؛ يجب أن تحدد رؤيتك الشرعية لصوابها من عدمها، حتى يصح لك الإحتجاج بها.

أما أن ترى خطأ موقف سياسي معين، ثم تستشهد به على تأصيل سياسي شرعي جديد، فهذه -والله- مصيبة عظمى!

فهذا نموذج عملي لكيفية صنع الفتوى والقرار السياسي في الحركات الإسلامية -إلا من رحم الله-، ولا حول ولا قوة إلا بالله!



هذا جزء من بحث لسليم حمينات بعنوان: (كرنولوجية المشهد الإسلامي بالمغرب)، نشر في كتاب «حالة المغرب ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩»، وهو من منشورات «وجهة نظر» - الرباط (٢٠٠٩)، **وقد وضعنا بعض العبارات التوضيحية** للقارئ في الدول المشرقية، مع تصويب لبعض ما ورد فيه من أخطاء مطبعية أو لغوية، مع اختصار وتصرف يسير.

ويلزم التنبيه: أن هذا البحث كتب في نهاية سنة (٢٠٠٨م)، قبل تصاعد الخلافات بين المغرب وإيران، وقطع العلاقات. «الراصد»

التشيع بالمغرب من الملفات الشائكة، فالحديث عن التشيع مسألة حديثة جدًّا بالمغرب؛ لم تطرح إلا في بداية الثمانينات مع نجاح الثورة الإيرانية، **يستلزم التناول العلمي لهذا الموضوع الكثير من الحيطة والحذر**؛ لكونه من المواضيع التي ما زالت الدراسات المعرفية والأبحاث الأكاديمية حوله ضعيفة جدًّا إن لم تكن منعدمة بالمرة، وذلك مقابل بعض تنامي الاهتمام الإعلامي به.

إلا أن ما يؤخذ على الكتابات الصحفية التي عالجته إلى حد الساعة هو: سقوط بعضها في مطبّات الإثارة، ومعطيات غير دقيقة[1]، كما أن البعض الآخر نحّى أسلوب التضخيم والمبالغة، وتكرار كليشهات بعينها نكاد نجدها في أغلب الملفات الصحفية، مما تفسر ذلك السيل من ردود الفعل والتعقيبات الكثيرة التي تلي نشر أي ملف صحفي حول هذا الموضوع[2].

فضبط الحالة الشيعية من الناحية العلمية؛ هو في الحقيقة طموح صعب جدًّا، وذلك بالنظر لاعتبارات ذاتية وموضوعية عديدة، تخص الحالة نفسها.

لكن الاهتمام بمثل هذه المستجدات الميدانية قد يشكل مدخلًا جيدًا لتوسيع قاعدة المعطيات الموثقة حول الحالة التي على أساسها يمكن بناء تراكم من الأفكار

---

(١) **كنموذج للمعطيات المغلوطة:** حديث البعض عن وجود أربعة من «آيات الله» مغاربة بالمملكة، مع العلم أن الكثير من المتتبعين يجزمون بعدم صحة هذا المعطى واستحالة تحققه على أرض الواقع.

مثال آخر -في هذا الصدد- يتعلق بحديث بعض التقارير الإخبارية عن نفاذ سبعة آلاف نسخة من جريدة شيعية وزعت =

= بالمغرب، وبناء على هذا الخبر ربما سيتحدث تقرير أجنبي عن تقديرات تشير إلى «تشيع حوالي سبعة آلاف مغربي» مؤخرًا، هذا في حين أنه وبحسب المعطيات المتوفرة لدينا حول عدد النسخ التي بيعت من الجريدة، **فالخبر الأول والتقديرات التي بنيت عليه بعيدة تمامًا عن الواقع!**

(٢) **على سبيل المثال:** عند نشر أسبوعية وطنية لملف تحت عنوان: «الخارجون عن دين الدولة»، بعث الكثير من القراء ردود وتعقيبات كانت في مجملها رافضة وغير راضية عن طريقة المعالجة التي تبناها الصحفي الذي قام بإعداد ذلك الملف.

ومثل هذا الأمر كان يتكرر دائمًا عند نشر ملفات مماثلة حول نفس الموضوع.

للإطلاع على تفاصيل هذا الملف؛ انظر: «الصحيفة المغربية»، (ع٣١، ٢١)، (أبريل ٢٠٠٦)، (ص١٢-٢٠)، انظر -أيضًا-: التعقيبات والآراء المخالفة التي قامت نفس الأسبوعية بنشرها في الأسابيع الموالية في الأعداد (٣٣، ٣٤، ٣٥).

والوقائع؛ التي قد تساعد مع مرور الوقت في بناء معرفة موضوعية هادئة حول هذه الحالة الغامضة.

التشيع بالمغرب المعاصر: معطيات أولية:

ينبغي أن يستحضر منذ البداية: أننا -على العموم- أمام نمط تدين فردي، يمارس بشكل خفي وغير منظم.

وبالرغم من عدم وجود إحصائيات دقيقة حول أشكال وطبيعة هذا التدين وبؤر انتشاره، فمن المؤكد أن حضوره ما زال ضعيفًا جدًّا، ولا يرقى إلى الطائفية؛ كما هو الأمر عند بعض الدول المشرقية والخليجية.

ارتبط الحديث عن التشيع أساسًا بنجاح الثورة الإيرانية؛ التي كان لها صدى قوي على جل الحركات الإسلامية التي ناصرت الخميني، وسعت إلى استلهام نموذجه الثوري في إستراتيجيتها الاحتجاجية ضد الحكم.

وإذا كان الاعتقاد السائد بأن الأمر كان «تشيُّعًا سياسيًّا»، وانبهارًا عاطفيًّا بالثورة الإيرانية أكثر مما كان «تشيُّعًا عقديًّا» لها، فمن الثابت -أيضًا- أن أوساط معينة داخل الصف الإسلامي ستتشيع بالفعل -سياسيًّا ومذهبيًّا-، وسيظل هذا الانطباع شائعًا عنها إلى حدود السنوات الأخيرة، رغم كل المحاولات التي بذلتها لتخليص نفسها من هذه الشبهة.

كما سيعاد طرح نفس الإشكال، مع الإنجازات التي ستحققها المقاومة اللبنانية من خلال «حزب الله» في مواجهته العسكرية مع إسرائيل، حيث سيكثر الحديث مرة أخرى عن إشكالية التشيع بجانبه السياسي أو العقدي.

وبالإضافة إلى عامل الثورة الإيرانية، وإنجازات المقاومة اللبنانية؛ سيشكل المغاربة المقيمون ببعض البلدان الأوروبية قناة فعالة لنشر هذا المذهب في الوطن الأم، ففي بلجيكا -مثلًا- التي يمثل فيها المغاربة أكبر جالية أجنبية بحوالي (٢٦٤، ٩٧٤) فرد -بحسب آخر إحصائيات قامت بها وزارة الاقتصاد البلجيكية- **توجد نسبة كبيرة من المتشيعين من أصول مغربية، يقدر عددهم بعشرات الآلاف، ينشط جلهم في عدد من المراكز الشيعية؛ لا سيما تلك التي يشرف على تسييرها أفراد من جنسية مغربية، ومن أهمها: «مسجد الرحمان، مؤسسة ثاني الثقلين، حسينية الرضا، وحسينية الهادي».**

والجدير بالانتباه: أنه في داخل الجالية المغربية هناك جيل صاعد تربى ونشأ على المذهب الشيعي، سيترسخ لديه كجزء لا يتجزأ من هويته وشخصيته الأصلية؛ حتى بعد عودته إلى أرض الوطن.

وعلى العموم تشكل مدن الجهة الشرقية والشمالية، وبعض مدن الوسط بالملكة أهم الأماكن التي يتركز فيها الحضور الشيعي، ففي بعض أحياء طنجة -مثلًا- يشاع بأن مجموعة من الأسر قد تشيّعت بالكامل؛ حيث تحافظ بانتظام على ممارسة طقوسها التعبدية، مثل: حرصها على إحياء ليلة «العزاء الحسيني» كل سنة بمناسبة ذكرى عاشوراء[(١)].

وبالرغم من كون هذه المجالس قد تستقطب مئات الأفراد؛ فيمكن القول: إن هذا النمط من التدين ما زال تعبيرًا عن حالات فردية معزولة، تعكس حالة عاطفية وانفعالية سيكولوجية (نفسية)، أكثر من كونها ظاهرة سوسيولوجية (اجتماعية) لها عمق في الحركية المجتمعية، كما أنه تدين لا يستند إلى قيم، وأنماط، وروابط اجتماعية موحدة ومتوافق عليها، بل يتجاذبه عدة تناقضات، ومنظومات، ومرجعيات[(٢)].

الحالة الشيعية وإن كانت ما تزال مشتتة، ويكتنفها الغموض، ويصعب تحديد ملامحها بدقة؛ إلا أن جزءًا منها يخضع تقريبًا لنفس المدارس أو الخطوط المرجعية الكبرى؛

---

(١) انظر تقريرًا صحفيًّا عن أجواء إحياء هذه المناسبة المقدسة من طرف مجموعة من المغاربة الشيعة بمدينة طنجة هذه السنة:
pp١٧٧-la Gazette du Maroc; N ،٢٠-fevrier ٢٠٠٨)
.(٥٦٢ du ١.

(٢) حوار مع محمد الغيلاني -باحث في السوسيولوجيا (علم الاجتماع)- أجرته يومية: «الصباح»، (ع ٢٤٥٥)، (١ - ٢ مارس ٢٠٠٨)، (ص ٨).

التي تمثل الظاهرة الشيعية بشكل عام.

فبالإضافة إلى خط (ولاية الفقيه) الذي يشكل الإيديولوجية الإيرانية الرسمية المهيمنة على شيعة العالم؛ يمكن الحديث عن ثلاث مرجعيات أخرى، قد نجد لها إلى حد ما «مقلديها»، وممثليها بالمغرب:

o **مرجعية الشيرازي،** وهي خط إيراني -أيضًا-، تجسده إعلاميًّا «قناة الأنوار» الفضائية، ومن أهم الانتقادات التي توجه لهذا الخط من طرف المرجعيات الشيعية الأخرى: غلبة الطابع الخرافي والطائفي عليه.

o **مرجعية السيستاني،** ويتركز وجودها في النجف بالعراق، وهي المرجعية الشيعية الأكثر تقليدًا في العالم؛ حيث يتركز اهتمامها على الفقه والعبادات فقط.

o **مرجعية محمد حسين فضل الله،** وهي مرجعية لبنانية معروفة باهتمامها وتنظيراتها الفكرية التي لا تستقطب سوى بعض الفئات النخبوية.

وفضلًا عن هذا التعدد في المرجعيات؛ تعاني الحالة الشيعية بالمغرب من انقسام داخلي على مستوى من يحق له تمثيلها والتحدث باسمها، وإن كان التركيز يسلط في الغالب على «إدريس هاني» كأحد أبرز الوجوه الشيعية التي لا يتردد البعض في نعته بـ «أمير الشيعة»، أو «المنظر»، أو «المرشد الروحي» لهم بالمغرب، فذلك لا ينبغي أن يخفى.

من جهة أخرى: حالات التنازع والتنافس حول مواقع الزعامة التي قد تصل -أحيانًا- إلى استعمال أساليب التخوين والتشكيك في المصداقية... إلخ.

الحالة الشيعية بالمغرب وإن كانت غير منظمة؛ فإن ذلك لم يمنع من الاجتهاد للبحث عن مواقع أو إطارات جمعوية لتنظيم صفوفها وتأطير أتباعها، ويمكن الاستشهاد -هنا- بأسماء عدد من الجمعيات التي توجه اهتمامها للنشاط الثقافي والاجتماعي على المستوى الجهوي والمحلي، مثل: «الغدير» بمكناس، «التواصل» بالمحمدية، «الانبعاث» بأكادير...إلخ.

والجدير بالذكر: أن السلطات -إلى حدود الساعة- تتعامل مع الأمر بشكل عادي، فدورها يقتصر -فيما يبدو- على المتابعة والمراقبة عن بعد، ولم تجر أي متابعات أو مضايقات تذكر في هذا الخصوص[1]، فالمعرض الدولي للكتاب -الذي تنظمه وزارة الثقافة منذ إنشائه سنة (١٩٩٤) إلى حد الآن- يشهد حضورًا قويًّا لدور نشر لبنانية وإيرانية، تقوم بعرض وترويج كتبها ذات التوجه الشيعي الواضح، كما تسمح السلطات بدخول وتوزيع عدد من الدوريات والمجلات المشرقية الشيعية المعروفة، مثل: «المنهاج، البصائر، فقه آل البيت، المستقبلية، قضايا إسلامية معاصرة، النبأ، الوعي المعاصر»... إلخ.

من جهة أخرى: فبالرغم من كل الضجيج الذي يثار حول هذا الملف، والتلميح الضمني -أو الصريح- لجهات خارجية معينة تتواطأ مع أطراف في الداخل للتمكين لهذا المذهب.

فالملاحظ أن العلاقات المغربية الإيرانية تشهد تحسنًا ملحوظًا منذ مطلع التسعينات؛ حيث أصبح البلدان ينسجان علاقات تعاون مهمة في جميع المجالات.

فعلى المستوى الاقتصادي: وقع الوزير الأول (رئيس الوزراء) السابق عبد الرحمن اليوسفي خلال زيارته إلى طهران اتفاقًا بمقتضاه أصبحت إيران تستورد الفوسفات المغربي.

كما تقرر إنشاء لجنة مشتركة بين البلدين، عقد منها -إلى حد الآن- خمس جلسات تقريبًا، وذلك للنظر في كيفية تطوير وتعزيز التعاون الاقتصادي.

وقد أثمر هذا المجهود ارتفاع المبادلات التجارية الثنائية مع نهاية سنة (٢٠٠٧) إلى أكثر من مليار دولار، هذا فضلًا عن المشروع الذي هو في طور الإنجاز، والمتعلق بإقامة خطين

---

(١) **الجدير بالذكر:** أن السلطات لا تكتفي دائمًا بالمتابعة والمراقبة، بل إنها قد تتدخل فعليًّا في بعض المرات؛ كما وقع مؤخرًا عند قيامها بإغلاق مقر زاوية تابعة للطريقة البوتشيشية بأحد أحياء مدينة طنجة بحجة **أن عناصر شيعية نشيطة أصبحت تهيمن عليه.**

للنقل الجوي والبحري بين البلدين.

وفي الجانب السياسي: فالجمهورية الإسلامية الإيرانية جمدت كافة علاقاتها مع البوليساريو من سنة (١٩٩١)، وأبدت ديبلوماسيتها موقفًا إيجابيًّا داعمًا لمقترح الحكم الذاتي الذي طرحه المغرب.

نفس الشيء يقال عن التعاون في المجال الثقافي الذي انتعش في السنوات الأخيرة، إذ بالإضافة إلى الحضور المكثف لدور النشر الإيرانية في المعرض الدولي للكتاب الذي ينظم كل سنة بالبيضاء، احتضنت مدينة تطوان سنة (٢٠٠٤) معرضًا «للفنون الإيرانية القرآنية» بإشراف السفارة الإيرانية، كما نظمت نفس الجهة سنة (٢٠٠٦) معارض للوحات الفنية والجمالية القرآنية بمقر السفارة بالرباط.

وفي (يناير) من هذا العام ستنظم الأيام الثقافية المغربية الإيرانية بكل من الرباط ومراكش وفاس، كما ستحتضن عاصمة المملكة خلال شهر (ديسمبر ٢٠٠٨) الأسبوع الثقافي الإيراني، بعد أن نظمت المملكة من قبل نشاطًا مماثلًا في إيران، عرضت فيه أفلام وموسيقى مغربية... إلخ.

وحتى في المجال الديني؛ فقد بحث مستشار الرئيس الإيراني مع وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربي في (ديسمبر ٢٠٠٨) «سبل تطوير الآفاق الدينية بين البلدين»، وذلك بعد أن قام بزيارة عدد من المؤسسات الدينية بالمملكة؛ كجامع القرويين، ودار الحديث الحسنية.

أما في المجال التعليمي: تجدر الإشارة إلى أنه بمقتضى قرار وزير التربية الوطنية، وتكوين الأطر والبحث العلمي صادر بتاريخ (١٤ فبراير ٢٠٠٨)؛ فقد تقرر معادلة شهادة الماجستير تخصص علوم القرآن والحديث الممنوحة من طرف كلية أصول الدين بمدينة قم الإيرانية، بدبلوم الدراسات العليا المعمقة المغربية تخصص علوم القرآن والحديث[1].

(١) انظر: «الجريدة الرسمية»، (ع ٥٦٠٩)، (٣ مارس ٢٠٠٨)، (ص٦٥٨).

الفكرة الأساسية -إذن- هي: أن العلاقات المغربية الإيرانية التي ظلت طيلة الثمانينات محكومة بمنطق الصراع الإيديولوجي الحاد، ستدخل مع مطلع التسعينات منعطفًا مغايرًا يقوم على البراغماتية والمصالح المتبادلة المقننة، وفق التزامات وتعهدات تحكمها اتفاقيات قانونية وديبلوماسية مشتركة.

ولعل إصرار ممثلي البلدين في الكثير من المناسبات على التنويه الدائم بالروابط «الممتازة جدًّا بين البلدين الشقيقين»[2]، يشكل إشارة تدعم هذا التوجه.

غير أن ما يثير التساؤل هو: عدم وضح الموقف المغربي الرسمي من الاتهامات الموجهة لإيران بوقوفها وراء دعم وتقوية النشاط الشيعي بالمملكة!

«رؤى معاصرة»: ملابسات ورهانات ظهور أول جريدة شيعية بالمغرب:

يعتبر صدور صحيفة «رؤى معاصرة» ذات التوجه الشيعي من أهم الوقائع التي ستثير الإنتباه إلى ملف التشيع بالمغرب هذا العام.

خصوصية الحدث تجلت في كون الجريدة المذكورة: تعتبر أول صحيفة شيعية مرخص لها تصدر من طرف مواطنين مغاربة، مما يعتبر مبادرة غير مسبوقة بالمملكة.

وبالرغم من أن الجريدة أعلنت: أن صدورها سيتم بشكل شهري، فلم يظهر إلى حد الساعة سوى عددان فقط، سيخرجان إلى السوق خلال شهري (أبريل ومايو ٢٠٠٨)، بتوزيع يصل إلى حوالي (٧٠٠٠) نسخة.

(٢) انظر: تصريح وحيد أحمدي -سفير إيران بالمغرب- لأسبوعية «الوطن الآن»، (ع ٢٤٨)، (٩ يونيو ٢٠٠٧)، (ص١٠-١١).

وفي نفس الاتجاه؛ يؤكد سفير المغرب لدى طهران أحمد الوفا لـ «وكالة الأنباء الإيرانية» بأن العلاقات المغربية الإيرانية تشهد «**واحدة من أفضل مراحلها**». «التجديد»، (ع ١٨٧٦)، (٢٣ أبريل ٢٠٠٨)، (ص٣).

ولعل أهم ما يلفت الإنتباه عند الإطلاع على العدد الأول هي: تلك الصورة الكبيرة والبارزة التي تتصدر غلاف الصفحة الأولى لـ «العلامة المرجع السيد محمد حسين فضل الله»؛ الذي أجري معه حوار تطرق فيه لتقييمه لمدونة الأسرة الجديدة بالمغرب، ورؤيته لتحديات المشروع الشيعي في دول العالم الإسلامي... إلخ.

كما تضمن نفس العدد: مقالات أخرى طرحت قضايا متنوعة، مثل: «إصلاح الحقل الديني بالمغرب»، و«عرض تعريفي بالسلطان العلوي -المولى إدريس الأكبر-» بالإضافة إلى مقالات أخرى، ذات طابع فلسفي وتاريخي... إلخ.

أما العدد الثاني: فسيتم فيه معالجة ملف بعنوان: «الإسلاميون والعنف»، حاول أن يقدم قراءة تحليلية نقدية في المنطلقات الفقهية والشرعية التي تستن عليها بعض الجماعات الإسلامية لتبرير لجوئها للعنف.

وسيتضمن هذا العدد -أيضًا-: مقالًا لحسين فضل الله حول «الحوار في الإسلام»، و«وصية لمحمد مهدي شمس الدين حول المسألة الطائفية»، بالإضافة إلى مقالات تعريفية لشخصيات، مثل: العالم «أحمد بن الصديق الغماري»، ولمفكرين إسلاميين معروفين، مثل: «مالك بن نبي»، و«محمد باقر الصدر»... إلخ.

وإذا كانت افتتاحية العدد الأول قد تعمدت الحديث -بعبارات واسعة وعامة- حول الهدف من إصدار الجريدة بتقديمها كمنبر إعلامي يتوخى «تطوير منظومتنا القيمية، والمعرفية، وتجديد الأنساق الثقافية، والتربوية، والاجتماعية؛ لتكون منسجمة مع الاختيارات الحضارية للأمة وتطلعاتها لبناء تجربة نموذجية في مسار الإصلاح والبناء الداخلي للوطن والأمة معًا»[1]؛

فالملاحظ أن افتتاحية العدد الموالي ستكون أكثر وضوحًا على مستوى توجهات خطّها التحريري؛ حيث لخصت هوية المبادرة في جملة من المبادئ والأهداف التي عّبر عنها بالقول: إن رؤى معاصرة هي خط فكري، إسلامي (على خط آل البيت)، وطني، تجديدي، توحيدي، عقلاني، معاصر[2].

من خلال هذه الإشارات السريعة؛ يبدو أن من يقف خلف هذا المنبر الإعلامي كان واضحًا جدًّا في إعلان مرجعية محمد حسين فضل الله كخط فكري يتبعون له.

وفي نفس الوقت كان أصحاب الجريدة حريصين جدًّا على تأكيد هويتهم المغربية؛ بالتركيز على نفس المرجعية التاريخية التي نشأت عليها الدولة بالمغرب، من خلال احتفائهم بمولاي إدريس الأول -مؤسس الدولة العلوية-[3].

كما حاول هؤلاء إزالة أي لبس بخصوص الوفاء والخضوع للسلطة المركزية، من خلال الاتكاء على خطاب الملك محمد السادس في (أبريل ٢٠٠٤) كخطاب مرجعي في مناقشة التصور الذي وجّه عملية إصلاح الحقل الديني؛ حيث بذل كاتب إحدى المقالات المنشورة جهدًا كبيرًا في تأويل مضمون ذلك الخطاب، ومحاولة إعطائه معاني تتسع وتستوعب طرحًا معينًا كان يريد تمريره[4].

هذا في حين حاول الملف الرئيسي -الذي طرحه العدد الثاني- وضع مسافة عن الممارسات العنيفة التي أصبحت تلجأ إليها الجماعات الجهادية في السنوات الأخيرة.

وعلى العموم؛ فالطرح الذي ستسعى «رؤى معاصرة» لإبرازه والترويج له -على الأقل من خلال العددين الأولين-

---

(١) في البدء كلمة: (الافتتاحية). «رؤى معاصرة»، (ع١)، (أبريل ٢٠٠٨)، (ص٢).

(٢) في البدء كلمة: (الافتتاحية). «رؤى معاصرة»، (ع٢)، (أبريل ٢٠٠٨)، (ص٢).

(٣) انظر: «يونس السريفي»، «المولى إدريس الأكبر»، «رؤى معاصرة»،(ع١)، (أبريل ٢٠٠٨)، (ص٧).

(٤) انظر: «عصام احميدان»، «إصلاح الحقل الديني بالمغرب» ، «قراءة في الدلالات والأبعاد»، «رؤى معاصرة»، (ع١)، (ص٣-٥).

لا يختلف في جوهره عن الطرح العام الذي صاغه منذ سنوات أحد أبرز رموز الشيعة المغاربة، والذي يؤكد على أن: «المغرب بلد شيعي» بما يعني: أنه «سنيّ في النظر، شيعي في العمل.. سني في الترسيمة المذهبية، شيعي في التعبير عنها.. سني في الصورة، شيعي في الجوهر.. سنيّ في المذهب، شيعي في الثقافة»[1].

إصدار هذه الجريدة يمكن اعتبارها مبادرة تعكس في حد ذاتها بشكل أو بآخر التناقض الذي يخترق التصورات المؤطرة لحركية وتطور الحالة الشيعية ببلادنا، والتنافس الحاد حول احتكار تمثيليتها والتكلم باسمها، فالجريدة لم تكن سوى مدخل بديل تم اللجوء إليه في إطار تنفيذ تصور حركي أوسع كان يراهن عليه لخلق حالة شيعية بالمملكة منظمة ومؤطرة من الداخل.

لتجسيد هذا الرؤية هناك من داخل هذه الحساسية من كان يفضل الانطلاق «من القاعدة إلى القمة» عبر خلق جمعيات مدنية بمختلف جهات المملكة كخطوة أولى، وذلك في أفق تجميعها داخل إطار جمعوي وطني شامل، يكون بمقدوره تمثيل الحالة وتأطيرها مركزيًّا بصياغة التصورات العامة الموجهة لها.

ولتنفيذ هذه الخطوة سيتم التقدم فعلًا بالملف التأسيس لعدة جمعيات ثقافية واجتماعية على المستوى الجهوي، منها -على الخصوص-: جمعية «اللقاء الإنساني» بمدينة تاوريرت، وجمعية «أنوار المودة» بطنجة[2].

غير أنه أمام رفض السلطات الترخيص لهذه الجمعيات؛ سيدفع إلى تجريب خيار آخر معاكس ينطلق «من القمة لخلق القاعدة»، بحيث يتم إصدار منبر إعلامي يوظف كأداة للاستقطاب وتجميع مقلدي مرجعية فضل الله وغيرهم من المرجعيات الأخرى، أو حتى أولئك الذين لا ينضبطون لأي مرجعية محددة، مما يعني في النهاية: أن ما كان يُراد الوصول إليه عبر قناة العمل الجمعوي حسب تصور دافعت عنه أطراف معينة داخل المجموعة -وليس الكل- في وقت من الأوقات، أصبحت الجريدة فيما بعد هي الأداة الرئيسية المعول عليها لتحقيقه.

والجدير بالذكر: أن من كان يقف وراء هذه المبادرة هي حساسية شيعية تتمركز بمدينة طنجة، وتتكون نواتها الرئيسية من عدة عناصر، أهمهم: مدير جريدة «رؤى معاصرة»، وشخص آخر كانت المحاولة جارية لترميزه كقيادي محوري للحالة الشيعية التي كانت في طور التشكل.

يتعلق الأمر بـ «عصام احميدان» الذي يعتبر «الوكيل الشرعي» لمرجعية محمد حسين فضل الله بالمغرب[3]، فمن خلال هذه الصفة؛ كان هذا الشخص يلعب -أو يتطلع للَعب- دور الوسيط بين المرجعية ومقلديها بالمملكة، وفي الغالب ما يقتصر هذا الدور على تأمين التواصل، ونقل طلبات الاستفتاء عليه، ومن أهم نماذج الاستفتاء التي تمت في هذا الصدد: الفتوى التي أصدرها هذا المرجع بخصوص تفجيرات (١٦ ماي (مايو) ٢٠٠٣)، بناء على «استفتاءات وردت من مقلدين له بالمغرب»؛ كما يشير مضمونها الذي سنورده هنا من باب التوثيق:

«أفتى سماحة العلامة المرجع السيد محمد حسين

---

(١) في مقال كتبه إدريس هاني، تحت عنوان: «المغرب والتشيع: أية علاقة؟»، ستقوم مجلة «وجهة نظر» بنشره في عددها المقبل رقم (٣٩)، يمكن الإطلاع بشكل مفصل على الطرح المثير للجدل الذي يبرر به هذا الوجه الشيعي البارز «الجوهر الشيعي» للدولة المغربية.

(٢) **نتوفر على الملف التأسيسي لهذه الجمعية** الذي قدمه أصحابها لنيل الترخيص القانوني، وعلى غلافه يمكن أن نرى تأشيرة للسلطات الإدارية بالعاصمة؛ يفهم منها: أنها ترفض تسلم الملف، بما يعني: عدم الاعتراف القانوني بالجمعية.

(٣) **نتوفر على وثيقة تؤكد اعتراف** مكتب «سماحة آية الله العظمى السيد محمد حسين فضل الله» بالشخص المذكور بصفته «وكيلًا شرعيًّا» لهذه المرجعية على أتباعها -أو «مقلديها»- بالمغرب.

فضل الله بحرمة التفجيرات التي تستهدف المدنيين من الناحية الشرعية الإسلامية كتلك التي حدثت في المغرب (....).

أجاب سماحته عن جملة من الاستفتاءات التي وجهت إليه حول هذا الموضوع، وبخاصة استفتاءات وردت إليه من مقلدين له في المغرب؛ حيث سُئِل سماحته: نحن جمعٌ من مقلديكم في المغرب، نرجو من سماحتكم أن تبيِّنوا لنا الحكم الشرعي بالنسبة للعمليات الأخيرة التي شهدها المغرب، والتي راح ضحيتها عدد من المواطنين الأبرياءِ، مما قد أدخل اللبس وسوء الفهم لدى العديدين حول حكم الشرع المقدس في ذلك؟

أجاب سماحته: «إنّا نرى -من الناحية الشرعية الإسلامية-: أن استهداف المدنيين الأبرياء بمثل هذه الأعمال الوحشية، وتدمير المؤسسات المدنية؛ بما يؤدي إلى قتل الرجال، والنساء، والأطفال من المسلمين، وغيرهم؛ من دون أيّ مبرّر من حالة عدوان أو حرب، هو: أمرٌ حرام شرعًا، ويدخل في نطاق القتل العمد، والعدوان على الأبرياء، ويسيء إلى سمعة الإسلام والمسلمين، ويمنح المستكبرين الفرصة للتدخل في شؤون المسلمين، والسيطرة على مقدراتهم الحيوية.

إننا نستنكر ذلك بكل شدّة، وندعو القائمين على شؤون الإسلام والمسلمين القيام بحملة توعية ضد هذه الأساليب التي تلبس لبوس الدين والدين منها براء. (١٧ ربيع الأول ١٤٢٤هـ - الموافق ١٩/ ٥/ ٢٠٠٣م)».

إذن فنحن -هنا- أمام حساسية شيعية؛ تحاول التعبئة لمشروعها بناءً على مرجعية فضل الله؛ كمرجعية فكرية بالأساس[1]، غير أن ذلك لا يمنعها من الانفتاح على أفراد ذوي توجهات أخرى، أو حتى أولئك ممن لا مرجعية لهم الآتين من «آفاق فكر أهل البيت -سلام الله عليهم-».

فالمهم كان هو: الاستقطاب، وتوسيع القاعدة بما يساهم في خلق «حالة شيعية منظمة»؛ تكون قادرة على فرض وجوهًا على الميدان.

غير أن تحقيق مثل هذا الطموح لم يكن بالأمر الهين؛ إذ سرعان ما ستظهر عدة عوائق ذاتية وموضوعية جمّدت هذا التحرك؛ حتى لا نقول: أجهضته، أو أفشلته بالمرة.. أولى مؤشرات هذا التعثر تجلت في توقف جريدة «رؤى معاصرة» الشهرية منذ خروج عددها الثاني في منتصف (أبريل ٢٠٠٨)، وكان علينا الانتظار إلى حدود منتصف شهر (أغسطس) لتظهر «مجلة إلكترونية مغربية شهرية، تعنى بقضايا الهوية والتنمية»، تحمل نفس اسم الجريدة[2]، وتشتغل بنفس طاقم تحريرها السابق باستثناء مدير الجريدة الذي لم يظهر اسمه في هيئة التحرير الجديدة.

المجلة ستعبر عن هذا التغيير بالقول: إنه يأتي في سياق «استكمال وصيانة وتطوير المبادرة الرسالية التي عبرت عنها ولادة جريدة «رؤى معاصرة»، كما ستبرر عدم انتظام مواعيد صدورها بـ«مشاكل مادية» بالأساس، قبل أن تعود لتنبه على أن مجلة «رؤى معاصرة» الإلكترونية هي ليست موقع جريدة «رؤى معاصرة» الورقية، وإنما هي مبادرة «من إخوة ساهموا في وضع الأسس النظرية لخط «رؤى معاصرة» »[3].

في الواقع مبررات التوقف عن الصدور -الذي تم استئنافه فيما بعد- تبدو منطقية وممكنة، غير أن ذلك لا ينبغي

---

(١) **يجب التدقيق -هنا-** بأنه لا يوجد إجماع حول هذه النقطة داخل الحساسية الشيعية المدروسة، إذ بالإضافة إلى من يتخذ من فضل الله مرجعية فكرية؛ هناك آراء أخرى تركز أساسًا على كونها مرجعية للتقليد، في حيث إن آراء أخرى كانت تتحفظ على الموقفين =

معًا.

ولعل هذه المواقف المتباينة -زيادة على عوامل أخرى- ربما تكون السبب الجوهري الذي ساهم في التعثر الذي أعاق استمرار المبادرة؛ كما سنعود إلى ذلك -لاحقًا-.

(٢) انظر: الموقع الإلكتروني:(www.roaweb.net).

(٣) «من نحن؟!». (www.roaweb.net).

أن يخفي مشاكل وخلافات حقيقية كانت تجري داخل نواة المركزية الشيعية التي نتحدث عنها.

ويمكن الاكتفاء بالإشارة إلى أن الخلاف كان ينصب حول أمور جوهرية؛ لها علاقة بإطار التحرك، وحدود العلاقة بالخارج، ومسائل أخرى أدت إلى انشقاق جزئي داخل هذه الحساسية الجنينية التي كانت تطمح للتوسع.

وفي كل الأحوال؛ واضح أن هذه التطورات تعكس إلى أي حد وصل مستوى نضج الحالة الشيعية ببلادنا، ومدى قدرتها على التكيف مع واقعها الموضوعي، كما تعكس - أيضًا - درجة الارتباك والصعوبات التي تلاقيها أي محاولة لإثبات الوجود داخل محيط حذر ومتوجس منها.

غير أن الوضع لا يبدو أنه سيتوقف عند هذا السقف، فهناك مخاضات تعتمل حاليًّا داخل الحساسية الشيعية المعنية، قد يتولد عنها مستقبلًا تحركات ينبغي حتمًا رصدها لفهم الآفاق المحتملة للحالة الشيعية عامة ببلادنا.

سجالات ساخنة حول «الامتداد الشيعي» بالمملكة:

شكل الحديث عن «تتبع مصالح الأمن المغربية عن كثب ملفات ستة مغاربة سافروا إلى إيران قبل أسبوعين من أجل الدراسة في الحوزة العلمية بمدينة قم، بعد اعتناقهم المذهب الشيعي، وإعلان ولائهم للجمهورية الإسلامية الإيرانية»[١].

ثم اعتقال شخصيات على هامش تفكيك شبكة «بلعيرج» ارتبط اسمها بشبهة التشيع منذ سنوات، إضافة إلى تكرار مشهد رفع أعلام حزب الله في كل المظاهرات الوطنية التي خرجت للشارع في السنوات الأخيرة؛ فضلًا عن صدور أول جريدة شيعية بالمغرب.

شكلت كل هذه الوقائع مؤشرات كافية بالنسبة لعدد من الجهات الرسمية وغيرها لكي تعبر صراحة عن قلقها من اتساع حجم التشيع بالبلاد، فاتحة بذلك الباب لسجال ساخن وحاد سيأخذ في وقت من الأوقات أبعادًا سياسية واضحة.

فبخصوص الجهات الرسمية؛ يصف الأمين العام للرابطة المحمدية لعلماء المغرب أحمد عبادي الحديث المتداول عن التشيع بالمغرب بالأمر «المقلق»، مؤكدًا على أن معتنقي المذهب الشيعي في الوقت الحالي لم يعودوا يخفون تشيعهم كما كان الأمر في السابق، بل أصبحوا «ينشرون مجلات، ويطرحون فكرة أن المغرب كانت له سوابق شيعية؛ ويمكنه أن يعود إلى أصله»[٢].

وفي نفس الاتجاه؛ يعبر مدير دار الحديث الحسنية بدوره عن موقف مماثل بتنبيهه للتهديدات التي يواجهها الإسلام السني المغربي، ومن بينها ما سماه: «مخاطر حركات الدعوة للتشيع»، وأكد أنه رغم المبالغة التي تطبع حديث البعض عن حجم حركة التشيع بالمغرب، إلا أنه أقر بوجودها، ناسبًا أسباب تنامي مثل هذه الظواهر «الطارئة» على المشهد الديني بالمملكة بـ: «عدم الوضوح في السير بالعقيدة الإسلامية» على نحو يضمن مسايرتها للعصر[٣].

ومن جهة أخرى: يتحدث مؤسس «حركة لكل الديمقراطيين» في أوج الاهتمام الإعلامي بمبادرته على أن الحزب الذي كان في طور تأسيسه يضع من بين أهدافه محاربة من وصفهم بـ: «المتشبعين بالأفكار والقيم الشيعية»[٤].

---

(١) أورد هذا الخبر: الموقع الإخباري «العربية نت» بتاريخ (٢٠ فبراير ٢٠٠٧): (www.alarabiya.net).

(٢) انظر: تصريح أحمد عبادي -الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء- حول الموضوع، أدلى بها شهر (أكتوبر ٢٠٠٨) لوكالة الأنباء الإسبانية «إيفي»، نقلًا عن يومية «الأحداث المغربية»، (ع ٣٦٠٤)، (٢٣ دجنبر ٢٠٠٨)، (ص٢).

(٣) انظر: تصريحات أحمد الخمليشي -مدير دار الحديث الحسنية- حول الموضوع، أدلى بها (شهر أكتوبر ٢٠٠٨) للموقع الإخباري الإلكتروني: (www.middle-easr-online.com).

(٤) انظر: الكلمة التي ألقاها فؤاد الهمة أمام المشاركين في اللقاء التواصلي الذي نظمته «حركة لكل الديمقراطيين» بقصر المؤتمرات بمراكش بتاريخ (٣١ ماي ٢٠٠٨). «الأحداث المغربية»، (ع ٣٤٠٣)، (٢ يونيو ٢٠٠٨)، (ص٤).

غير أن التصريحات الإعلامية المثيرة التي يدلي بها الفقيه والنائب البرلماني عن حزب اليقظة والفضيلة عبد الباري الزمزمي؛ كانت أكثر قوة في التعبير غير المتحفظ عن جملة من الأمور الحساسة المرتبطة بهذا الملف الساخن!

ففي لقاء مطول مع «صحيفة الشرق الأوسط» السعودية ينبه الزمزمي إلى أن ظاهرة التشيع بدأت تأخذ حجمًا مقلقًا في البلاد؛ خاصة في مدن الشمال؛ حيث يتواجد عدد كبير من المغاربة الذين تشيعوا بفعل العدوى الآتية من أوربا بالأساس.

وقال بـ: «إن المغرب أصبح يضم فئات شيعية مختلفة تمثل حساسيات مرتبطة برموز بارزة، مثل: حسن نصر الله، وحسين فضل الله، والخامنئي.

حاثًّا المسؤولين المغاربة على ضرورة التعامل بحزم مع الأمر، بالعمل على «استئصال بذرة الفتنة قبل أن تكبر، لأن منبت الفتنة هو: تعدد الطائفية، وتعدد الفئات في البلد»[١].

وفي نفس السياق؛ يدلي الزمزمي بتصريحات صحفية أخرى، يوجه فيها الاتهام الصريح والمباشر إلى السفارة الإيرانية بالمغرب بكونها هي من ترعى الغزو الشيعي بالمملكة، باستعمال «إغراءات مختلفة»[٢]، قبل أن يضيف: «إن «أمير الشيعة المغاربة» سبق له أن سافر لإيران لـ «تقديم الولاء لعلي خامنئي» -حسب تعبيره-»[٣].

خطورة هذه التهم وحدّتها؛ كانت كافية لإثارة حفيظة من استهدفتهم، ردود الفعل الأولى ستأتي من إدريس هاني باعتباره الشخص المعني بالاتهام الوارد في الفقرة الأخيرة، حيث نفى أن تكون زيارته لإيران من أجل تقديم البيعة للخامنئي، وإنما ذهب إلى هناك لحضور مؤتمرات ذات طابع فكري علمي بحت.

واعتبر ما صرح به الزمزمي يدخل في إطار لغة «التحريض» و«التكفير»؛ التي اشتهر بتوظيفها في حق مخالفيه، معتبرًا كلامه «المغرض» عن التشيع في المغرب «كلام من أجل إثارة البلبلة»، رافضًا كل محاولة لممارسة التفتيش في عقيدته[٤].

من جهة أخرى: لم تنتظر سفارة إيران بالرباط طويلًا لتوضح موقفها الرسمي من الاتهامات المشار إليها؛ حيث قامت نهاية شهر (سبتمبر ٢٠٠٨) باستدعاء الزمزمي للقاء مباشر، تم استفساره فيه عن حقيقة ما صرح به، والأدلة والإثباتات التي بنى عليها اتهاماته بخصوص تورط السفارة في نشر التشيع بالمغرب.

وفي هذا الخضم؛ أجرى سفير إيران بالمملكة حوارًا مع إحدى الصحف الوطنية، وصف ما راج حول هذا الموضوع بأنه: «أكذوبة مختلقة مائة بالمائة»[٥]، كاشفًا أن الزمزمي خلال اللقاء المشار إليه أخبره بأنه لا يملك أي دليل على ما صرح به، وإنما بنى كلامه على «روايات بعض الأشخاص، وما يروج في الشارع»، وأنه في نهاية ذلك اللقاء: «أعترف بخطئه، وقال: الحق معكم» -بحسب رواية وحيد أحمدي-.

كما أكد -هذا الأخير-: أن الزمزمي ربما أثار هذا الأمر عن غير قصد، أو قد دفع من طرف جهة معينة لم يسمها، لكنه قال عنها بأنها تسعى «لكي لا تتطور العلاقات بين المغرب والجمهورية الإسلامية»؛ التي وصفها بـ «الجيدة»، و«الوطيدة» في مختلف المجالات[٦].

---

(١) حوار مع عبد الباري الزمزمي، «الشرق الأوسط»، (ع ١٠٨١٩)، (١٢ يوليوز ٢٠٠٨)، (ص٤).

(٢) تصريح لعبد الباري الزمزمي لـ «يومية المساء»، (ع٦٢٤)، (١٩ شتنبر ٢٠٠٨)، (ص١).

(٣) تصريح لعبد الباري الزمزمي «يومية الجريدة الأولى»، (ع ١٠٩)، (٢٢ شتنبر ٢٠٠٨)، (ص٤).

(٤) «أمير الشيعة المغاربة يرد على الزمزمي». «الجريدة الأولى»، (ع١١١)، (٢٤ شتنبر ٢٠٠٨)، (ص٤).

(٥) حوار مع سفير إيران بالمغرب وحيد أحمدي. «الجريدة الأولى»، (ع١١٨)، (٤- ٥ أكتوبر ٢٠٠٨)، (ص٥).

(٦) المرجع السابق.

جلال الدين أكبر وإفساده العقيدة الإسلامية في الهند

هيثم الكسواني

سُلطت الأضواء في الآونة الأخيرة على حياة «جلال الدين أكبر»، أحد أشهر السلاطين المغول المسلمين في الهند، بعد أن عرضت إحدى القنوات الفضائية العربية فيلمًا مدبلجًا عن حياته، وزواجه من أميرة هندوسية.

والفيلم الذي حمل اسم: «جودا أكبر» تم تقديمه كمثال للتسامح بين أتباع الديانات والمذاهب؛ لا سيما بين الهندوسية والإسلام، وهما أكبر دينين لهما أتباع في الهند.

تستحق شخصية «أكبر» وعصره ومعاصروه أن يُتوقف عندها بعض الشيء، فهذا السلطان المنتمي إلى الأسرة التيمورية المغولية، يعتبر أحد أعظم السلاطين المنتمين إلى الإسلام (بالمعنى العام) في القارة الهندية، وهو في الوقت ذاته أكثر من أفسد العقيدة الإسلامية في الهند؛ بما أدخل عليها من بدع، وشركيات، وانحرافات، وصلت إلى حد تأسيس دين جديد عرف باسم: «الدين الإلهي، والدعوة الإلهية، والمذهب الأكبري»، وغير ذلك من الأسماء.

ولد جلال الدين أكبر في سنة (٩٤٩هـ -١٥٤٢م) وتولى الحكم بعد وفاة أبيه همايون بن بابر، وهو صبي صغير في الثالثة عشرة من العمر، فوقع في هذه الفترة تحت وصاية بيرم خان، وهو أمير شيعي كان مقربًا من والد جلال الدين[1]، كما خضع لتأثير نساء القصر؛ وخاصة أمه ومرضعته، لكن ذلك التأثير سرعان ما بدأ يزول ببلوغه العشرين من العمر، وتسلمه مقاليد الأمور بنفسه، فدب الخلاف بينه وبين بيرم، فعزله ثم نفاه.

وفي هذه المرحلة: كان «أكبر» يظهر الالتزام بالإسلام السائد في ذلك العصر؛ وهو إسلام الصوفية، فعلى الرغم من التزامه بشرائع الإسلام؛ ومنها صلاة الجماعة، إلا أنه كان يؤمن بالبدع والخرافات التي أشاعتها الصوفية في المجتمعات الإسلامية؛ لا سيما وأنه كان أميًّا أو شبه أُمي، لم تتح له ظروف والده فرصة للتعلم، **لم يطل هذا الطور في حياة «أكبر» وحياة المسلمين في الهند**؛ إذ أن المقام انتهى به إلى أن يخرج للناس دينًا جديدًا، هزّ القارة الهندية هزًّا عنيفًا، ولم يكن هذا الدين وليد يوم أو ليلة، بل حصيلة تأثيرات عديدة خضع لها «أكبر»، وأهواء ورغبات مكنونة في صدره، ورغبته بتوحيد الهند في دين واحد، من أجل تثبيت حكمه وتوسيعه.

ومن جملة ما تأثر به «أكبر» لتأسيس دين جديد وإضلال المسلمين في الهند هو: علماء السوء؛ الذين ابتليت بهم الهند في تلك الفترة، والذين كانوا يتسابقون

(١) **يعود تأثر الملك همايون بالشيعة إلى أنه** عندما تعرض للهزيمة على يد الأفغان؛ هاجر من الهند إلى إيران، بناء على نصيحة = بيرم خان، وهناك وجد الترحيب من الشاه طهماسب -حاكم الدولة الصفوية الشيعية آنذاك-، **وتمكن همايون بمساعدة الصفويين** من هزيمة الأفغان والعودة إلى بلاده، ولم يقدّم طهماسب المساعدة إليه إلا بعد أن أخذ عليه العهود بمؤازرة التشيع وتسهيل نشره في الهند، **واختلف الباحثون إن كان همايون نفسه قد تشيع أم لا!**

لكسب مودة الملك، وتبرير سياساته مقابل حطام الدنيا، ولا يزال لليوم لعلماء السوء والمستشاريين الفاسدين الدور الأكبر في ترويج العقائد والمذاهب المنحرفة، إما لسذاجة وغباء وانخداع؛ بدعاوى الإنفتاح والتواصل مع الآخرين، وإما عن دهاء ومكر؛ لترويج نحلته ومعتقده الفاسد عمدًا، **أحد هؤلاء هو: عبد النبي الكنكوهي،** الملقب بـ «صدر الصدور»[1]؛ الذي ما إن تولى منصبه حتى تطاول على العمال والموظفين، وسبّبت سياساته فشو الفساد والرشوة في أوساط الدوائر الدينية.

أما الثاني فهو: الملا عبد الله السلطانبوري، الملقب بـ «مخدوم الملك»، والذي أفتى ذات مرة بسقوط فريضة الحج؛ لئلا يقول الناس: إنه لم يقم بأدائها[2]، **واشتهر السلطانبوري** بحب المال وكنزه، والتهرب من أداء الزكاة، فكان يهب أمواله لزوجته قبل حلول الحول، وكانت هي تهبه الأموال نفسها بعد مضي ستة أشهر!

ومنهم: مبارك الناكوري الشيعي؛ الذي وضع للملك «مرسوم العصمة والاجتهاد»؛ والمستمد من عقائد الشيعة، والذي منح فيه الملك «أكبر» المرجعية النهائية في أمور الدين، وحق الاختيار والترجيح في المسائل التي اختلف فيها الأئمة المجتهدون؛ باعتبار أن االسلطان العادل (يقصد أكبر) أرفع درجة عند الله من العالم المجتهد!

(١) **أعلى منصب ديني في الدولة المغولية في الهند،** ويشابه منصب «شيخ الإسلام» في الدولة العثمانية.

(٢) **كانت حُجته في ذلك:** أن الذي يرغب بالسفر إلى الحج عن طريق البحر، لا بد له من الحصول على جواز سفر من البرتغال، وهي دولة نصرانية تضع الصلبان على جوازاتها وصور المسيح وأمه مريم عليهما السلام، أما الراغب بالسفر عن طريق البر؛ فيلزمه المرور بأراضي الدولة الصفوية، وهي دولة شيعية، يسمع فيها المسلمون ما يسوؤهم.. **وفي الحالتين يسقط الحج عن أهل الهند!!**

ومنهم: أبو الفضل بن مبارك الناكوري؛ الذي أقنع الملكَ أكبر بـ «العقيدة الألفية»[3]؛ التي تعني باختصار: أنه قد مضى على الإسلام ألف سنة، وأن الدنيا مع دخول الألف الهجري الثاني؛ لا بد أن تستأنف عهدًا جديدًا، ولذا فإنه لا بد لها من شريعة جديدة، ومشرع جديد، وحاكم جديد، وليس في هذا العالم لهذا المنصب الجديد إلا الملك جلال الدين أكبر، صاحب التاج والعرش، والإمام العادل والعاقل!

ومنهم كذلك: أحمد بن نصر الله السندي؛ وهو أحد كبار علماء الشيعة -آنذاك-؛ الذي كُلف بكتابة «التاريخ الألفي» ليكون ناسخًا للتاريخ الهجري الإسلامي.

ومنهم -أيضا-: محمد يزدي الشيعي؛ الذي قدم من إيران، وكان كثير السب للصحابة والسلف الصالح، والذي جعل أهل السنة أمام الملك أذلاء حقيرين، وتمكن من إفهام الملك «أكبر» أن الفرق كلها باطلة باستثناء الشيعة، **ومع قلة تحصيله العلمي وما نتج عنها من انبهار بالأفكار الجديدة**؛ أدى علماء السوء بالملك أكبر (إضافة إلى مؤثرات أخرى) إلى أن ينسلخ من عقيدة الإسلام، ويسقط فرائضه، ويتبنى مذهبًا جديدًا حوى مختلف أنواع البدع والمنكرات، مثل: عقيدة وحدة الوجود، ووحدة الأديان، وعبادة الشمس والنار، وتقديس الخنازير والأبقار، واستحسان التقاليد الهندوسية، وإباحة الردة والخمر والقمار، وإباحة نكاح المتعة؛ المعمول به عند الشيعة، ومنع استعمال اللغة العربية.

للاستزادة: «فرق الهند المنتسبة للإسلام في القرن العاشر الهجري» (ص ٤٤٥ - ٥١٨) - د. محمد كبير شودري.

(٣) اقرأ المزيد عنها على الرابط:
ttp://www.alrased.net/show_topic.php?topic_id=١٢١

إخوان الجزائر.. هل يلدغون من جحر التشيع مرتين؟

تقرير خاص بـ «الراصد» من الجزائر

نظمت حركة الدعوة والتغيير -الجناح المنشق عن حركة مجتمع السلم «حمس»- يومي (٢٢-٢٣/٦/٢٠٠٩) ملتقى دوليًّا حول مؤسس الحركة محفوظ نحناح رَحِمَهُ اللهُ، وكان من بين ضيوف الملتقى -إضافة إلى القيادي في حركة حماس محمد نزال- الأستاذ حسن عز الدين -المكلف بملف العلاقات العربية في حزب الله اللبناني الشيعي-.

حضور محمد نزال إلى الملتقى حمل أكثر من دلالة، لعل أبرزها: محاولة الحركة الجديدة التأكيد على شرعيتها في التنظيم العالمي للإخوان المسلمين، ورفع الغطاء عن حركة «حمس» من أجل كسب تأييد قواعد الحركة، وضمهم إلى صفوفها، ومما يؤكد هذا هو ردة فعل أبو جرة السلطاني -رئيس حركة «مجتمع السلم»-؛ الذي نقل عنه قسمه على تحطيم الحركة الجديدة، وأن يكون الحضور الدولي في الملتقى الذي ستنظمه هي الأخرى حول فكر محفوظ نحناح في الثامن عشر من الشهر الجاري[1].

ومما يلفت الانتباه في هذا الملتقى هو: حضور المكلف بالعلاقات العربية في حزب الله؛ والذي تضمنت الكلمة التي ألقاها قوله: «بأنه جاء إلى أرض البطولات حتى ينقل إلى الجزائريين تحيات قائد المقاومة سماحة السيد حسن نصر الله، وعبق الشهادة، وأريج النصر»!

في حين روى الشيخ زهير جعيد -نائب رئيس تجمع العلماء المسلمين في لبنان- قصة لقاء محفوظ النحناح بنصر الله في (٢٠٠١)، وكيف أنه لم يشعر خلاله بأي فرق بين السنة والشيعة.

وهنا لا أدري لماذا يقال مثل هذا الكلام! فهل كان يتوقع من حسن نصر الله أن يسب الصحابة أمام النحناح؟! أو أن يقول له: إنك مخلد في النار؟! وأنك ما لم تعرف إمام زمانك؛ فإنك ستموت ميتة جاهلية وتخلد في النار، وأن إمام زمانك هو علي خامنئي؟! ويبقي النحناح مبتسمًا مثنيًا على كلام نصر الله؟؟

وفي منتدى «جريدة الشرق» أشاد محمد نزال بالموقف الإيراني المتميز، مؤكدًا أن هذه الدولة كانت وفية لكل تعهداتها، وتقدم دعمًا ماليًّا رسميًّا لحكومة إسماعيل هنية، مثلما وعدت بذلك منذ قيام الحكومة، بعكس محاولة بعض الأنظمة العربية تغطية تقصيرها وتواطئها تجاه الفلسطينيين بالهجوم على إيران.

واعتبر السيد نزال أن علاقة حماس بهذه الدولة -التي تقاطعها بعض الدول العربية- علاقة مميزة، وأن هناك مبالغة كبيرة جدًّا في الحديث عن الخطر الإيراني.

(١) «جريدة الخبر» الجزائرية (١١/٦/٢٠٠٩).

وقال نزال -أيضًا-: «نحن العرب والمسلمين ليس من مصلحتنا افتعال معارك مع إيران، وصنع أعداء وهميين»!

وهنا مفارقة عجيبة وتناقض! -لأن التناقض في التصريحات الإعلامية أصبح أمرًا عاديًّا بالنسبة للحركات الإسلامية- لا يصدر من مبتدئين في السياسة؛ فضلًا على أن يصدر من قيادي في حركة إسلامية! إذ أن قوله: «افتعال معارك مع إيران» يناقض قوله -قبل ذلك- بأن هناك «مبالغة»، ومعنى هذا: أنه يوجد خطر إيراني حقيقي؛ لكن مبالغ فيه!!

ولا أدري كيف يفسر لنا نزال -وغيره- جرائم إيران في العراق، وأفغانستان، أوبحق إخوانه الفلسطينيين في العراق، أو تصريحات القادة والسياسيين الإيرانيين بشأن البحرين، وفارسية الخليج؟!

إن نوع الخطاب الذي وجه للمشاركين في الملتقى، والمواقف التي يتبناها الإخوان في الجزائر من إيران؛ والتي ما زالت تؤكد على الوحدة، وتمجيد النظام الإيراني؛ هي بيئة خصبة لنمو التشيع الديني، لأن التشيع السياسي أصبح أمرًا مفروغًا منه؛ إذ لم يفوت المشاركون في الملتقى الإشادة بنصر الله، والوحدة،... إلخ[1].

ومثل هذه الملتقيات وما يقال فيها؛ كانت السبب المباشر لانتشار التشيع في الجزائر، فمنذ نجاح ثورة الخميني في إيران تلقى الإخوان -بمختلف أطيافهم- دعوة الخميني بكل ترحاب وتحنان، ولم يشعروا بأدنى إثم وهم يجتمعون بمن يكيل لأصحاب رسول الله ﷺ أفظع السباب وأقذع الشنآن، وأنهم كانوا يقيمون

(١) «جريدة الشروق» اليومية الجزائرية (١١/٠٦/٢٠٠٩).

محاضرات للروافض في عقر دارهم، بل وبدعوة منهم؛ حتى نجم التشيع بعد أفول، وأخذ بعض أفذاذهم للرفض يتشيعون عن اعتقاد جازم، وحماس قوي، وقد اعترض على ذلك محمد سعيد الوناس، وبسبب ذلك صار للروافض في الجزائر وجود[2].

رغم كل هذا، ومع إدراك قيادة الاخوان بأن بعض أبناء الحركة يتشيعون؛ يواصل الإخوان السير على نفس المنهج، وقد يحاول البعض منهم التقليل من تأثير مثل هذه الملتقيات التي يحضر ويحاضر فيها الشيعة على أبناء أهل السنة!

وهذا خطأ كبير؛ فحتى عزام التميمي -الذي يقف ضد من يحذر من خطر التشيع- قال في لقاء مع «قناة الحوار» أنه في أحد الملتقيات بمناسبة انتصار حزب الله في حرب (٢٠٠٦) حاول بعض الشباب تشييعه بدخولهم معه في نقاش عقدي، وفي النهاية بقي كل طرف على رأيه.

وأيضًا أحمد الكاتب -العراقي الشيعي- الذي كان ضيفًا معه في نفس اللقاء، قال بأنه كان متحمسًا للثورة، ويدعو إلى التشيع في مرحلة سابقة، ثم توقف عن ذلك.

هذا يدلل على أن التشيع يحرص عليه الشيعة، ويعملون من أجله كلما أتيحت لهم الفرصة.

وإذا استطاع عزام التميمي رد الشبه بحكم إطلاعه على القضايا الخلافية؛ فإن هذا ليس مأمونًا عند الشباب الذي لم يتعلم عقيدته، لأن العقيدة ليست من الأمور المهمة في برامج حلقات الأسر الإخوانية!

(٢) انظر: «مدارك النظر في السياسة بين التطبيقات الشرعية والانفعالات الحماسية» لعبد المالك بن مبارك رمضاني الجزائري، مكتبة الفرقان (ص١٢٢).

وقد سجلت حالات تشيع عند بعض الطلبة في الجامعة؛ الذين ينتمون إلى منظمة الإتحاد العام الطلابي الحر التابعة لحركة «حمس»؛ حيث شهد منتداها قبل فترة سبًّا وطعنًا في الصحابة؛ من طرف أحد الأعضاء، ودفاعه عن آيات قم، وإيران، وحزب الله، ما دفع إدارة المنتدى إلى غلق الموضوع، بعد استهجان الأعضاء فعل هذا الأخير، ثم توقيف الطالب في المنتدى، وقد علمت بأنه ستتخذ تجاهه إجراءات قانونية (فصله من المنظمة).

وأن يظهر شخص معتقده في منتدى عام؛ مؤشر على أن الظاهرة بدأت تطفو إلى السطح!

ولكن مع كل هذا؛ فالدلائل بدأت تتضح يومًا بعد يوم حول حقيقة حزب الله، وإيران، والمشروع الصفوي الذي يحملونه، لعل من أبرزها: الحملة الإعلامية التي أثيرت ضد الشيخ القرضاوي؛ بعد تحذيره من نشر التشيع، من طرف من يتظاهرون بحب الشيخ القرضاوي؛ كالتسخيري، وفضل الله، وعدم مسارعة حزب الله في الدفاع عن الشيخ القرضاوي؛ مادام حريصًا على الوحدة بين المسلمين!

رغم كل هذا؛ يبدو أن قيادات الإخوان لم تتعلم الدرس بعد! فهل تلدغ من الجحر مرتين؟!

إطلالة على أوضاع العراق

تقرير خاص بـ «الراصد»

من المعلوم لدى الجميع: أن العراق -اليوم- تسيطر عليه حكومة شيعية، يشارك فيها بعض السنة والأكراد، وأن الوزارات الفعالة وأجهزة الأمن لا تزال بيد القوى الشيعية.

وبالرغم من هدوء الأوضاع نسبيًّا في العراق في سنة (٢٠٠٨م) عن السنوات السابقة؛ إلا أن الإرهاب الشيعي المنظم لا يزال حاضرًا؛ ولكن بشكل جديد عبر عمليات تنسب لـ **(المجاميع الخاصة)**؛ وهي: عصابات شيعية منظمة، وموجهة من قبل إيران مباشرة؛ لتفيذ عمليات معينة داخل العراق بشكل دقيق، تستهدف الشخصيات السنية بالدرجة الأولى، والشخصيات الشيعية المعارضة للوجود الإيراني.

وهذه المجاميع قد لا ترتبط بمؤسسات الدولة العراقية التي يسيطر عليها الشيعة بشكل مباشر كما كان الحال زمن وزير الداخلية السابق باقر صولاغ؛ إلا أن رئيس الوزراء المالكي ليس حريصًا على التخلص من هذه الجماعات.

كما لا تزال عمليات تهريب الأسلحة والأفراد لداخل العراق مستمرة من قبل إيران؛ عبر الحدود المشتركة الطويلة (١٢٠٠ كم)؛ وخاصة في مناطق الجنوب، ومن أجل تجاوز ما تشكله محافظة ديالى - ذات الأغلبية السنية، والمحاذية لإيران- من حجر عثرة أمام عمليات التسلل والإرهاب الإيراني؛ تقوم أجهزة نظام المالكي بمحاولة إضعاف الهيمنة السنية داخل هذه المحافظة عبر الاعتقالات أو الاغتيالات.

ولا يزال القلق يسيطر على القوى الشيعية -ومنهم المالكي نفسه- تجاه استفرادهم بالحكم، ولذلك رغم تعدد تصريحات بعض علماء ومرجعيات الشيعة بضرورة أن يحكموا هم العراق؛ بزعم أنهم الأكثرية، إلا أن الدافع الحقيقي وراء هذه التصريحات هو الخوف من مواجهة الحقيقة بأنهم ليسوا الأكثرية، ويتبدى ذلك في إصرار المالكي وحكومته على رفض إجراء عملية الإحصاء السكاني، أوحذف بند الطائفة في التعداد؛ حتى لا تنكشف كذبة الأقلية السنية في العراق، ويستعيضون عن ذلك بكثرة التصريحات بأنهم الأكثرية؛ من أجل تثبيت

الحكم دستوريًّا في العراق لصالح الشيعة.

ومضايقة حكومة المالكي للسنة لا تقتصر على داخل العراق، بل تابعتهم خارج البلاد، ولذلك تعرقل سفر كثير من السنة إلى أوربا أو استقرارهم بها؛ خوفًا من تشكيلهم لمعارضة عراقية خارجية في أماكن آمنة؛ كما فعلوا هم من قبل (زمن حكومة صدام حسين)، مما يمكنهم من العمل على اسقاط استبداد الشيعة، والتواصل مع الهيئات الإعلامية، والدولية، والقانونية.

ورغم محاول حكومة المالكي إثبات أنها حكومة لكل العراقيين بجميع أطيافهم، وأنها تحارب كل المسلحين وكل الميليشيات من كل الأطياف العراقية (السنة، والشيعة، والأكراد)؛ إلا أنها لم تتمكن من الإستمرار في ذلك؛ بسبب بنيتها الطائفية، فصراعها مع ميليشيات جيش المهدي كان بهدف إخضاعها لسلطتها؛ وليس اجتثاثها، مثل المقاومة السنية التي تعتبرها الحكومة عدوًّا لا بد من القضاء التام عليه؛ لما يشكله من منافسة حقيقية، ولذلك فسرعان ما عادت للشارع العراقي ظاهرة الجثث المجهولة الهوية، والمقتولة بطرق بشعة، والملقاة في الشوارع للكلاب!

كما أن بعض عناصر حكومة المالكي يقوم بالتستر على المجاميع الخاصة الإيرانية الإرهابية.

أما الشيء الجديد والغريب فهو: قيام ضابط شيعي كبير يدعى «رحيم كاظم رسن» بعمليات تأشير بيوت أهل السنة في مناطق بغداد، ومن ثم يقوم بالخطف وطلب الفدية!!

وضع الإئتلاف الشيعي في العراق:

الإئتلاف الشيعي -الذي يضم جميع أطياف الأحزاب الشيعية- يواجه حالة من التمزق والتشرذم؛ بسبب ضعف أدائه أمام مواطنيه الشيعة، والصراع الداخلي على السلطة والمال، كما أن ارتباط بعض مكوناته المباشر مع إيران يخلق نوعًا من التباين في تنفيذ أطماع إيران، وأيضًا بسبب الصراع على رئاسة الإئتلاف؛ بعد رئيس حزب المجلس الأعلى عبد العزيز الحكيم المريض بالسرطان، فالمالكي يريد الرئاسة المطلقة وبدون شروط، وبقية الفرقاء يرفضون رئاسته إلا بشروط.

ألم تكن إيران شيعية في زمن الشاه؟

يحيى بوزيدي[1] ـ خاص بـ «الراصد»

«**هذه مصيبة كبرى..** أن يأتي إنسان عربي مسلم ويضع إيران بأنها تكافئ في العداوة أو أشد عداوة علينا من الإسرائيليين! أين كانت العلاقات العربية الفارسية عندما كان شاه إيران يحكم؟! وهناك إذا عدنا إلى التاريخ؛ نجد أننا نعود إلى المحور الأميركي، كل ما يقوله السيد الأميركي هو مطاع ومستجاب؛ ولو كان على حساب الإسلام، ولو كان على حساب الهوية العربية، هذا الذي يجري -للأسف-...».

بهذه العبارة يرد الدكتور عزام التميمي على من يحذر من خطر المشروع الإيراني، و يكررها في مختلف لقاءاته عبر القنوات الفضائية.

كما يردد آخرون هذه الفكرة -أيضًا-؛ وإن استعملوا مفردات أخرى، كالذين يقولون: إن إثارة موضوع شيعية إيران تعتبر رضوخًا لإرادة الولايات المتحدة الأمريكية؛ التي تتعارض مصالحها في المنطقة مع سياسات نظام الثورة الإسلامية في إيران، وأن كل من يقف ضد إيران -اليوم- ويتهمها بنشر التشيع ومحاولة مد نفوذها والتوسع إقليميًّا؛ بينما هي تواجه الولايات

(١) باحث جزائري.

المتحدة، وتندد بسياستها الخارجية الداعمة لإسرائيل، وتدعم المقاومة في فلسطين ولبنان بالمال والسلاح.. فقد تخندق في خندق أمريكا التي تحتل بلدًا عربيًّا، وتدعم الكيان الصهيوني بمختلف الوسائل، وتضيق على المقاومة وتصفها بالإرهابية، وبالتالي فإنهم بهذا يخدمون المشروع الأمريكي والصهيوني، وإنهم عملاء لهم.

ثم لتأكيد وجهة نظرهم هذه؛ فإنهم يربطونها بالتاريخ الإستعماري الذي يعمل بمبدأ «فرق تسد»، أي: تقسيم المقسم، وتجزئة المجزأ! وأن من يثير قضية الشيعة والتشيع؛ فإنه يريد إذكاء الفتنة الطائفية، وتقسيم العالم العربي إلى تجمعات طائفية متصارعة فيما بينها، ما يسمح ببقاء إسرائيل كأكبر قوة في المنطقة.

بداية؛ نحن حين نعترض على سياسة إيران تجاه العالم العربي، والتي توظف كل الوسائل بما فيها الدين والتجمعات الشيعية لخدمتها، فإن ذلك لا يعني: أننا نوافق أو نقف مع المشروع الأمريكي، وإنما نعترض على المشروعين معًا.

وبما أنهم يريدون منا العودة إلى التاريخ؛ فسنفعل ذلك، ونعود إلى تاريخ الشاه، ونجيب على ذلك السؤال الذي يبنون عليه نظريتهم!

صحيح أن إيران كانت شيعية في زمن الشاه، أو بالأحرى أنها أصبحت كذلك منذ زمن الشاه إسماعيل الصفوي، ولكن:

= لقد كان نظام الشاه نظامًا علمانيًّا متأثرًا بالتجربة الأتاتوركية في تركيا، وحاول أن يؤسس دولة حديثة على النموذج الغربي.

= ألم يدخل الشاه في مواجهات عديدة مع المؤسسة الدينية الشيعية، والتي كان يعتبرها حجر عثرة أمام مشروعه؟

= ألم يمنع الشاه الحجاب (الشادور) على المرأة - تأسيًّا بأتاتورك -، وكان النظام القضائي علمانيًّا استمد ملامحه من القانون المدني الفرنسي في قضايا المرأة؛ بهدف تقليص نفوذ رجال الدين في المجتمع الإيراني؟

القصد من هذه الملاحظات السريعة على الشاه هو: أنه لم يكن يقيم أي اعتبار للدين، وقد عمل على اضعافه في المجتمع الإيراني؛ فضلًا على أن يعمل على نشره في الخارج، لذا لم تطرح في تلك المرحلة فكرة شيعية إيران، لأن إيران الشاه لم توظف هذه الورقة في مشروعها التوسعي -آنذاك-، بل اعتمد الشاه محمد رضا بهلوي على القوة العسكرية، من خلال برامج التسلح، والدعم الأمريكي له، حتى سمي بـ (شرطي المنطقة)، وقد نجح نظام الملالي في تحقيق الكثير من أهداف الشاه في وقت قياسي، لأنه اعتمد على ورقة الدين ووظفها في تحقيق مشروعه، في حين فشل مشروع الشاه.

وفي زمن الشاه وقفت المملكة العربية السعودية ضد سياسته التوسعية؛ بداية من قضية عربستان في عهد الملك عبد العزيز، ثم بعد ذلك في قضية الجزر الإماراتية الثلاث، وأيضًا فيما يتعلق باستقلالية البحرين، ولقد كان التصدي لأطماع الشاه من دواعي إنشاء مجلس التعاون الخليجي.

وفي زمن الشاه -أيضًا- كانت الأقليات الشيعية موجودة في العالم العربي، لكنها لم تثر على الأنظمة وتحاول تأسيس حكم شيعي شبيه بنظام الثورة؟

فلهذه الأسباب لم يتهم أحد إيران الشاه بالتشيع ونشر الطائفية، لكن الجميع كان يعارض وبشدة الأطماع الشاهنشاهية.

ولكن سرعان ما تغيرت الأمور مع مجيء ثورة الخميني؛ وخاصة بعد أن استتب له الأمر، وأقصى شركاءه في الثورة، فبدأت الأقليات الشيعية في الدول العربية تتململ وتحاول أن تعظم نفوذها بالقوة، وحتى لو

كانت إيران بريئة من تحريضها على الثورة، وأن تلك التجمعات الشيعية دفعتها الحماسة الذاتية والتأثر ليس إلا، ألا يعتبر هذا سببًا كافيًا للقلق من إيران الملالي؟

ألم يرفع الخميني شعار (تصدير الثورة)؟ وفي مرحلة لاحقة انتقل إلى تصدير فكر الثورة؟ ما معنى ذلك؟ هل نحن من طلب منه ذلك؟

ألم ترحب الإمارات العربية المتحدة بالثورة الإيرانية على افتراض أنها -من منطلق العدالة الإسلامية- ستعيد لها الجزر الثلاثة المحتلة، فهل فعل نظام الملالي ذلك؟ أم أنه -إضافة إلى عدم تراجعه عن احتلال الجزر- أعاد مزاعم إيران في ملكيتها للبحرين؛ كما في تصريح الزعيم الديني صادق روحاني بأن البحرين جزء من الدولة الإيرانية، لأن البرلمان الإيراني الذي قرر التخلي عن حق إيران في البحرين برلمان غير شرعي، لأنه اتخذ قراره في ظل حكومة الشاه، وأن البحرين ستظل الإقليم الرابع عشر لإيران إلى أن يتخذ البرلمان الإيراني الجديد قرارًا مخالفًا.

وقال روحاني -أيضًا-: إن الجزر الثلاث (أبو موسى، وطنب الصغرى، وطنب الكبرى) تعد تاريخيًّا جزءا من الإمبراطورية الفارسية القديمة.

وهذه التصريحات لم تتوقف منذ نجاح الثورة إلى اليوم؛ فمن حين لآخر يخرج أحد المسؤولين الإيرانيين بتصريح مشابه، فهل الذي يريد تحرير فلسطين، ويرفع شعار الوحدة الإسلامية يقوم بكل هذا؟ ألا يحق لنا بعد هذا أن نتوجس منهم خيفة؟

أما الذين يتهموننا بتهويل موضوع التشيع؛ فليعودوا إلى التاريخ، ويخبروننا بعدد المتشيعين في زمن الشاه، وكم أصبحوا في زمن الملالي؟

ألم تعمل المؤسسة الدينية الإيرانية على نشر التشيع قبل الثورة بوقت طويل -دار التقريب في مصر على سبيل المثال-، فإذا كان حالها كذلك وهي لا تمتلك السلطة، فكيف الحال وقد أصبح الملالي على رأس النظام خاصة؟ وأن الإمامة لها مكانتها الكبيرة في الفكر الشيعي؟

بعد كل هذا أما آن الأوان لنقرأ التاريخ جيدًا، ونعرف صديقنا من عدونا؟

أحداث إيران
ملاحظات للفهم وكُتاب الأجندة الإيرانية!!

أسامة شحادة ـ خاص بـ «الراصد»

إن ما تشهده إيران في هذه الأيام من أحداث متسارعة ومتصاعدة احتجاجًا على نتائج الانتخابات الرئاسية لعام (٢٠٠٩م)؛ تجعل كثيرًا من المراقبين يقفون حائرين تجاه ما تتضمنه هذه الأحداث من معانٍ ودلالات، ذلك أن القائمين بهذه الاحتجاجات ليست لهم هوية ومطالب عالية، أومتناقضة مع نظام ولاية الفقيه من جهة، ومن جهة أخرى ليس ما يجرى بالأمر المعتاد أو الممكن في ظل نظام الملالي الشيعي!!

ولذلك أعتقد: أن التسرع في إطلاق الأحكام، أو توقع مآلات محددة؛ فيه مجانبة كبيرة للصواب؛ لعدم وضوح الصورة حول عدد أو هوية المشاركين في الأحداث، أو سقف مطالبهم، وكذلك ما هي قراءة المرشد والسلطة للاحداث؟ وأي طريقة سيختارون للتعامل معها؟

ولا ينبغي -هنا- إغفال دور العامل الخارجي؛ سواء أمريكا أو القوى الإيرانية في الخارج، فهل ستبقى متفرجة أو مساندة معنويًّا؟ أم ستحاول توجيه الأحداث

وتصعيدها؟؟

لكل هذا سأبتعد عن تقديم رؤية متوقعة لمجريات الأحداث؛ لأنني أعتقد أن كثيرًا من المفاجآت ستظهر عما قريب، وليس بالضرورة أن تكون في صالح المعارضة، وسأكتفي بالإشارة لبعض الملاحظات التي أرى أن من المهم وعيها؛ لفهم وتوقع ما قد يحدث.

الملاحظة الأولى: من الأمور الجيدة أن الكثير من المراقبين والمحللين والناس أدركوا أنه لا فرق بين الفريقين المتصارعين على الرئاسة في إيران، لأن منصب الرئاسة منصب مفرغ من معانيه في نظام «ولاية الفقيه» لصالح منصب المرشد الأعلى؛ الذي يشغله الولي الفقيه نيابة عن الإمام الغائب، أي أن رئيس الجمهورية يشابه الحليب منزوع الدسم!!



ولذلك؛ فسواء فاز نجاد أو سواه من المرشحين: موسوي، أو كروبي، أو محسن رضائي، فلن تتغير سياسة إيران الخارجية تجاه الملفات الصعبة؛ لأنها أصلًا ليست من اختصاص الرئيس، بل المرشد الأعلى خامنئي.

إن استصحاب هذه الحقيقة يكشف لنا عن حقيقة اللعبة الإنتخابية في إيران، ففي حين أن الإنتخابات العربية يتم في العادة إخصائها عبر التلاعب باختيارات الناخبين؛ إما بتعديل إجاباتهم لتوافق الإجابة النموذجية للنظام، أو بإضافة ما يلزم من بطاقات لتحقيق الأهداف المرسومة لدور البرلمان القادم، فإن إيران تمارس الإخصاء من البداية عبر إخصاء المرشحين أصلًا، ولذلك فمن مجموع المتقدمين للترشيح لمنصب الرئيس والذين بلغ عددهم (٤٧٥) مرشحًا، وافق مجلس صيانة الدستور على ترشيح (٤) أشخاص فقط، ورفض (٤٧١) مرشحًا، بحيث أنه لا يتاح للناخبين الإيرانيين سوى اختيار مرشحين مخلصين لنظام «ولاية الفقيه»؛ لكن بنكهات متنوعة؛ على غرار نكهات العصير أو الشيبس!!

إن كافة المرشحين المتنازعين على رئاسة إيران جميعًا مقرون بنظام «ولاية الفقيه» وفكر الخميني، وهم إنما يتنافسون على تحقيق أكبر قدر من المصالح والمكاسب لها، وإن اختلف الأسلوب، أو في الحقيقة درجة الفظاظة والغلظة، وقد ظهر هذا جليًّا في عرض مواقفهم من السلاح النووي، أو العلاقة مع دول الخليج.

ولعل من المهم -هنا- التنبيه على أن تصنيف المرشحين بين إصلاحي ومحافظ؛ هو تصنيف غير دقيق[1]؛ حيث إن الشخصيات الإيرانية تتصف بالسيولة

---

(١) **لقد كان من المستغرب جدًّا** أن يقع الأستاذ عمر الزيد ضيف برنامج «مرآة الحدث» على «قناة المجد» (٢٢/٦/٢٠٠٩)، في =

بين هذين المعسكرين.

فموسوي مرشح الإصلاحيين اليوم هو رئيس وزارة الحرب مع العراق لمدة (٨) سنوات، كما أنه من مهندسي صفقة إيران غيت!!

وكروبي الإصلاحي اليوم كان الخصم المحافظ لخاتمي قبل سنوات!!

أما محسن رضائي؛ فيكفيه اعتدالًا أنه الرئيس السابق للحرس الثوري طيلة (١٦) سنة!!

الملاحظة الثانية: لقد شهدت هذه الإنتخابات الرئاسية العاشرة لنظام الملالي عدة أمور جديدة؛ لم تعرفها انتخابات الرئاسة الإيرانية من قبل، مثل:

o تصاعد الخلاف والنزاع بين أطراف النظام وظهوره للسطح، كما تجلى هذا في المناظرات العلنية بين المرشحين؛ والتي كيلت فيها الإتهامات علانية للكثير من الشخصيات الهامة أو المرشحين أنفسهم بالفساد المالي، والاغتيالات السياسية للمعارضين.

o إشراك المرشد الأعلى في صراع المرشحين علانية؛ حيث وجه هاشمي رفسنجاني -أحد أركان النظام الإيراني- رسالة شخصية للمرشد علانية حول تجاوزات الرئيس أحمدي نجاد تجاهه، وحمّله المسؤولية.

o ظهور أصوات بعض المراجع الشيعة تخالف توجه المرشد في المرشح المفضل.

o قيام وزارة الداخلية باجراءات أضرت بمنافسي نجاد وصبت في صالحه، قبل الانتخابات؛ مثل: منع رسائل الهواتف الخلوية، وأثناء الانتخابات؛ كمنع بعض مندوبي المرشحين، والتلاعب بالصناديق، والفرز، وبعد الانتخابات؛ كتعطيل الإنترنت.

o عدم القبول بنتائج الإنتخابات، والنزول للشارع، وحث الجماهير على اعلان موقفها الساخط.

o الصدام بين الجمهور والقوات الأمنية الإيرانية وسقوط ضحايا؛ لم تشهد إيران لها مثيلًا منذ المواجهات الطلابية في (تموز/يوليو ١٩٩٩م).

o إستقالة رفسنجاني -الرجل الثاني في النظام- من مناصبه العُليا؛ احتجاجًا على اتهامات نجاد له، وسكوت المرشد عنها، وعن نتائج الانتخابات.

o دعوة المرشد للمرشحين الخاسرين للجوء للقضاء والقانون، والثناء على رفسنجاني.

o عدم استجابة المرشحين والمتظاهرين لأمر المرشد، بل الدعوة لمخالفتها، ومناقشتها علنًا.

o الإقامة الجبرية والاعتقال للمئات من رموز الإصلاحيين.

o استباق المرشد نتائج التحقيق في النتائج، واعلان صحة فوز نجاد.

o انتقال أعمال العنف والشغب لمناطق متعددة في إيران.

o استمرار الاحتجاجات والمظاهرات؛ رغم أمر المرشد بوقفها في خطبته لصلاة الجمعة، ووقوع عملية انتحارية عند قبر الخميني.

o نهاية عهد التعتيم؛ فرغم منع تغطية الأحداث، واقفال مكاتب بعض الفضائيات، وتعطيل كثير من وسائل الإعلام؛ إلا أن الحقائق تتسرب إلى العالم عبر صور

= مطب الإنخداع بالإصلاحيين السياسيين، **ويعتبرهم امتداد للمصلحين الشيعة الذين تسننوا وتركوا التشيع!**

وبجامع التشابه اللفظي وقع في فخ أنهم مدرسة واحدة! وأن الإصلاحيين السياسيين يرفضون عقيدة الإمامة، ويرفضون ولاية الفقيه!!

ولا أدرى كيف استطاع الأستاذ الزيد أن يجعل من رفسنجاني مصلح وموحد مثل آية أبو الفضل البرقعي، أو الأستاذ أحمد كسروى! في الملاحظة (١١) مزيد تفصيل لموقف الإصلاحيين من ولاية الفقيه، وأسباب ذلك.

الهواتف الشخصية!!

الملاحظة الثالثة: إن القول بأن ما يجري في إيران إنما هو مؤامرة تقوم بها أطراف خارجية على رأسها أمريكا، أو أن ما يجري شأن طبيعي في أي نظام ديمقراطي، أو الادعاء بأن النظام الإيراني يترنح وهو على وشك السقوط؛ مجمل هذه الآراء عبارة عن كلام دعائي لا يستند للمنطق أو يراعي الحقائق! وإنما هو -غالبًا- إما عداء أعمى، أو دفاع مأجور عن إيران؛ ينطبق عليه القول المشهور: «ملكيون أكثر من الملك»!!

الملاحظة الرابعة: من المهم متابعة الاصطفافات المتغيرة داخل مراكز القوى فى إيران، فعلى مدار الثلاثين عامًا -هو عمر الثورة- وهذه القوى لا تثبت على حال، لكن اليوم يبدو وجود خطين يحمل كل منهما رؤية مختلفة:

= **التيار المعارض**، المكون من تحالف واسع يضم: الإصلاحيين، وأصحاب المهن الحرة، ورؤوس البازار (التجار الكبار)، وفئات عديدة من الطبقة الوسطى، والأجيال الجديدة في الحوزة الدينية، وهيئات تدريس الجامعات، وجموعًا ضخمة من النساء.

= **والتيار الثاني**: الذي يضم: مرشد الثورة، وقوات الحرس الثوري، ومؤسسات الأمن، والمخابرات.

الملاحظة الخامسة: من المهم أن نتذكر أن البقاء بالنسبة لخامنئي هو هدفه الأول، وأنه على استعداد تام للتوصل إلى صفقة إذا وجد أن الأمور تسير نحو تهديد حقيقي لدوره ومكانته.

وبما أن إيران تخلو من وجود تيار سياسي قوي، يحمل رؤية مناقضة للنظام الحاكم، ولديه القدرة على الوقوف في وجه النظام القائم من جهة، ومن جهة فلا تزال مطالب المعارضة تنحصر في إبطال نتائج الإنتخابات فقط.

وأيضًا لا ننسى أن رموز المعارضة الحالية هم: مير موسوي، وهاشمي رفسنجاني، ومحمد خاتمي، ومهدي كروبي؛ الذين هم في الحقيقة رموز السلطة نفسها، ودافعهم ضرورة حماية النظام السياسي والإبقاء عليه؛ وحركتهم إنما هي في إطار المبادئ الخمينية، فإن تعليق الآمال الكبيرة على المعارضة -إن بقيت تحت سيطرة رموز الثورة الخمينية- قد يكون نوعًا من الخداع للذات!

ولا يجب أن يغيب عن أذهاننا أن الثعلب الماكر رفسنجاني الذي يدير المعارضة، في الحقيقة لديه القدرة الفائقة على المناورة، والتنازل، وتدوير الزوايا الحادة، من أجل تحقيق أهدافه وغاياته؛ التي يرى أنها تحقق المصالح الوطنية الإيرانية في منظور مبادئ الخميني.

الملاحظة السادسة: من الأمور المثيرة للتعجب: مسارعة جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس لتهنئة نجاد بفوزه عقب اعلان النتائج مباشرة!!

وهذا يؤيد المعلومات المتداولة من أن جماعة الدعوة الإصلاح؛ التي تعد الفرع الإيراني لجماعة الإخوان كانت من المؤيدين لترشيح نجاد على بقية المرشحين.

الملاحظة السابعة: المشروع الإيراني ليس قدرًا لا يمكن منازعته، بل هو تحدٍّ؛ كسائر التحديات التي تواجهها أمتنا، والتي يمكن لنا أن نتجاوزها ونمنع شرورها إذا امتلكنا الرؤية الصائبة في التعامل مع مطامعها وأدواتها، ومن ثم تكونت عندنا الإرادة الصادقة في مناجزة هذا التحدي.

وجزء كبير من نجاح التحدي الإيراني أو الإسرائيلي نابع من عجزنا، وضعفنا، وتخلينا عن القيام بالواجب المطلوب منا، بعبارة أخرى: هم (نمر من ورق)، ولن نكتشف هذا إلا إذا قمنا بواجبنا تجاه قضايانا.

الملاحظة الثامنة: من الغريب أن أصوات الشيعة

العرب -وخاصة حزب الله اللبناني- التي تعلو دومًا بالمطالبة بحرية الرأي والتعبير، وحقوق المواطنة؛ لا تجد لها حسًّا ولا خبرًا!!

وكأن ما يجي من قتل وبطش خيال لاحقيقة! وهذا الموقف يفضح انتهازيتهم ونفاقهم السياسي، ففي لبنان كانوا يطالبون بحق المعارضة بالثلث المعطل، لكن معارضي نجاد ليس لهم حق حتى بالصراخ!!

ومن النفاق السياسي المفضوح -أيضًا- أسف أمريكا والغرب لوقوع ضحايا بين المتظاهرين الإيرانيين! وكان الواجب عليهم وقف سياساتهم الجائرة التي أهدرت الكثير من الضحايا والأبرياء، وكأن ما يقع من ضحايا بسببهم لا قيمة لهم!

الملاحظة التاسعة: تشكل أحداث إيران فرصة لمتابعة المقالات، وكشف حقيقة كثير من الكتاب الذين يكتبون بوحي أجندات إيرانية، فمثلًا:

m **فهمي هويدى** كتب تحت عنوان: «الفقراء حسموا الانتخابات الإيرانية»، أن نجاد فاز بأصوات أمثال سكان «جنوب طهران؛ حيث تنتشر الأحياء الفقيرة، وتعيش الطبقات الشعبية، فلم يعرف هذه المواكب، ولم يكن سكانه يسهرون إلى ما بعد منتصف الليل، أولًا: لأنهم لا يملكون سيارات، وثانيًا: لأنه عليهم أن يستيقظوا في الصباح الباكر؛ ليجري كل منهم وراء رزقه».

لكن هويدي يتجاوز عامدًا عن سؤال: «لماذا سكان جنوب طهران فقراء؟»، رغم أن إيران دولة مصدرة للنفط، وشهدت في فترة حكم نجاد ثراء غير مسبوق من خلال ارتفاع أسعار النفط، ورغم وعود نجاد في حملته الأولى للرئاسة بوضع البترول على مائدة كل إيراني، إلا أن ما تحقق هو زيادة نسبة الفقر في إيران وارتفاع التضخم، واختفاء أكثر من مليار من الميزانية دون معرفة مصيرها!!

ولكن كل هذا لايهم عند هويدي؛ لأنه قد يكون ممن صرف عليه بعض المليار الضائع!!

m **أما عبد الباري عطوان**؛ فكتب في مقاله «إيران: ساعة الحسم تقترب»، يقول: «التهدئة في ايران مصلحة استراتيجية تخدم جميع الأطراف في المنطقة؛ باستثناء اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية، فإيران مستهدفة من هاتين القوتين...

مشكلة إيران مع أمريكا وإسرائيل هي: دعمها لحركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وتصديها لمشروع الهيمنة الأمريكية في المنطقة»!

وهذا تسطيح بارد، وتلميع سمج من الكاتب!!

وإذا كان الوضع هكذا، فنحن نتساءل: لماذا لا تدعم إيران قوى المقاومة السنية في العراق ضد أمريكا بدلًا من دعم الميلشيات والحكومة الشيعية العميلة لأمريكا؟!

ليس لإيران مشكلة حقيقية مع أمريكا أو إسرائيل إلا في حجم النفوذ والهيمنة في المنطقة، والذي تريد الحصول عليه على حسابنا نحن العرب والمسلمين، وهي تستخدم دعمها لحماس والجهاد الإسلامي كورقة تفاوض للحصول على أكبر حصة ممكنة من أمريكا وإسرائيل والدول العربية.

m **ومن هؤلاء: مصطفى فرحات**؛ الذي كتب تحت عنوان: «دكتاتورية إيران؟ أم ديمقراطية العرب؟» يقول: «ولكن من العيب بالنسبة للعرب: أن ينتقدوا التجربة الديمقراطية الإيرانية؛ على كثرة أخطائها وتجاوزاتها، وهم لا يعرفون في بلدانهم هذه التجربة، ولا يقيمون أدنى اعتبار لصوت المواطن، ولا يهتمون بمصالح بلدانهم القومية التي تتعارض مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية».

ونحن نرجو من فرحات: أن يفسر لنا -ضمن هذه الرؤية- كيف فازت حركة حماس بالانتخابات التي

أجرتها السلطة الفلسطينية؛ إذا كانت أصوات المواطن العربي لا تحترم؟!

m **خالد الحسن في مقاله:** «الانتخابات الرئاسية في إيران: عقدة الحاكم والمحكوم»، الذي يقول فيه: «فليس الوضع كما عهدناه -عندنا-: يستفرد حاكم أو عائلة بالحكم؛ وانتهى، إلى أن تحدث هزات داخلية أو خارجية قد تزحزح الوضع».

وخالد الحسن إنما يكتب وهو محكوم بعقدة التحرر، ولذلك يتعامى عن أن المرشد الإيراني هو المقابل للحكام العرب، وليس الرئيس الألعوبة!!

ومشكلة خالد الحسن أنه يزعم -و معه مرشده الأعلى أبو عمر محمد الأحمري- أنهم رواد محاربة الإستبداد والتسلط، وأصحاب حرية الرأي والحوار، لكن بالتجربة ثبت أنهم أكثر استبدادًا وإقصاءً للمخالف من بعض حكامنا العرب!

وأعتذر للقارئ الكريم عن هذا الاستطراد الشخصي؛ لكنني أظن أن هذا مما يجب أن ينشر ويعرف، فحين كتب الأحمري مقالاته حول «التحليل العقدي»، و«رؤية للمعضلة الشيعية»؛ كتبتُ ردًّا عليه في مقالة حملت عنوان: «معضلة رؤية الأحمري»، وعرضتُ عليه أن يقرأه قبل نشره، مع حق الرد عليه لينشر المقالان سويًّا؛ فاعتذر عن الرد! ولكن «موقع العصر» الذي يديره خالد الحسن، ويشرف عليه الأحمري منع نشر هذه المقالة وأي مقالة أخرى لي، في نموذج راقٍ لحرية الفكر والحوار!!

وأيضًا حين أعلمتُ الأحمري بنيتي إعادة نشر مقال قديم له بعنوان: «عودة إيران لحراسة الجيران»؛ الذي يناقض فيه مقاله الجديد: «رؤية للمعضلة الشيعية» رفض، وحاول منعي من ذلك، وحين رفضتُ رفضَه سارع هو وخالد الحسن لنشره في «موقع العصر»!!

وما دعاني لنشر هذه القصة: إصرار الأحمري والحسن على هذا النهج المهادن لإيران والتشيع عبر مقالاتهم الأخيرة، مثل: مقالة الأحمري: «ابن سبأ.. الحاجة إليه أكبر من حقيقته».

m **وكتب ياسر أبو هلالة** -مراسل «قناة الجزيرة» في الأردن- تحت عنوان: «تعلموا من الإيرانيين بدل الأستذة عليهم»، ما نصه: «إنه نظام لم يفرض بقوة الاحتلال، ولا بانقلاب عسكري!

أقر الدستور الإيراني مثل كل الدساتير الحديثة، بعد نجاح الثورة وباستفتاء حر نال (٩٨،٢ %) من الأصوات».

وأمثال أبو هلالة كثر من الذين يحاولون التذاكي، والبحث عن ميزات خيالية لثورة ونظام الخميني!

ألم يأت الخميني على متن طائرة فرنسية!! ألم يستقر الأمر للخميني بعد أن أسالت محاكمه الثورية دماء شركائه في الثورة!!

لماذا يلجأ أمثال أبو هلالة لمحاولة تغطية انتهازية الخميني وخيانته لرفاقه واستيلائه على السلطة وتصفيته لخصومه من العلمانيين والليبراليين وحتى علماء الشيعة والملالي!!

ألم يضع الخميني المرجعَ شريعتمدارى في الإقامة الجبرية حتى مات؟؟

أما حكاية الدستور؛ فحكاية عجيبة! فلقد شارك سنة إيران في وضع مسودة الدستور، على اعتبار أنه سيكون دستورًا إسلاميًّا يعمل على وحدة المسلمين في إيران، فقام الخميني وزمرته بتحويله لدستور طائفي منغلق، ولم يكتفوا بذلك؛ بل قاموا بسجن زملائهم السنة؛ وعلى رأسهم الشيخ مفتي زادة.

كل هذا ويأت أبو هلالة ليمجد لنا الدستور الإيراني، والغريب أنه يتغاضى عن نسبة نتائج التصويت

للدستور، والتي بلغت (٩٨،٢%) والتي تذكرك بالنتائج التي يحصل عليها الرؤساء الإشتراكيون العرب فقط، بالطبع سيتغاضى لأن هذه النسبة إيرانية!!

m **ونختم بِسَمِيّه ياسر الزعاترة**؛ ففي مقاله: «أوباما ينجح في لبنان، ويفشل في إيران»، يقول: «لا خلاف على أن معركة الانتخابات الإيرانية كانت مهمة مثل اللبنانية، بل ربما أهم، وهنا كانت النتيجة خلافًا لما أراد الأمريكان؛ عبر الفوز الكبير لنجاد، وهو فوز ساهمت فيه شخصيته النزيهة التي استقطبت الفقراء والمتدينين».

ويلاحظ على مقالات الزعاترة حول إيران أنه يتجنب دومًا نقدها، وينقد أي جهة مقابلة لها، والعجيب أنه هنا يزكي شخصية نجاد الذي أوغل في الممارسات الطائفية تجاه سنة إيران، والعرب، والمسلمين، وأشقاء الزعاترة الفلسطينيين في العراق؛ فضلًا عن زيارته لبغداد تحت حراب الاحتلال الأمريكي!!

فمتى يكف الزعاترة وأشباهه عن مثل هذه الألاعيب والسياسة الميكيافيلية التي تبيح كل القبائح من أجل غايتها؟!

إن قضية فلسطين قضية مركزية، لكن لا تشوهوا نقاءها بمراهقتكم السياسية.

الملاحظة العاشرة: إن نظرية «ولاية الفقيه» هي نموذج حي لاختراع العقائد وتطورها عند الشيعة الإثنى عشرية، فقد تبلورت الفكرة على يد محمد حسين النائيني سنة (١٣٢٧هـ)، ومن ثم جسدها الخميني عمليًّا، وقد ذكر أبو الحسن بني صدر -أول رئيس لإيران بعد الثورة-: أن الخميني عدل نظريته في «ولاية الفقيه» خمس مرات[1]، وكون نظرية «ولاية الفقيه» مخترعة؛ فقد تم تقديم أشكال أخرى للنظرية، مثل: تعديل المرجع منتظري -نائب الخميني السابق- على نظرية الخميني؛ الذي كان سببًا في سجنه، وعزله، ووضعه تحت الإقامة الجبرية، أو نظرية «شورى الفقهاء» للمرجع محمد الشيرازى، أو نظرية «ولاية الأمة على نفسها» لمهدى شمس الدين -رئيس المجلس الشيعي الأعلى في لبنان سابقًا-.

لكن بعد وفاة الخميني لم يوجد (يظهر) شخص يصلح لمنصب «ولاية الفقيه» ممن تنطبق عليه الشروط!! فتم التلاعب بالشروط لتنطبق على خامنئي؛ حيث تنص المادة (١٠٩) من الدستور الإيراني على أن من الشروط اللازم توفرها في القائد وصفاته: الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه، ورتبة المرجعية التي تؤهل صاحبها للإفتاء والاجتهاد، وأن يكون مرجعًا فقهيًّا له مقلدوه وأتباعه، وهي ما كان يفتقدها خامنئي، لأنها مرتبة لا يبلغها إلا بعد أن يعد رسالته العلمية التي تؤهله لأن يصبح (آية الله).

ولكن خامنئي في ذلك الوقت كان يعد في مراتب الحوزة حجة الإسلام، أي أنه في مرحلة إعداد رسالته العلمية، ولم يُعرف عنه اهتمامه بالفقه مثل عنايته باللغة والأدب، وهو ما دفع مجلس العلماء فيما بعد إلى التجاوز، ومنحه لقب (آية الله)؛ حتى يكون أهلًا للمنصب الذي تولاه، فقاموا بوضع قائمة مرشحين تتكون من أسماء سبعة من أركان الحوزة، من بينها: علي خامنئي؛ حتى يمكن تمرير اسمه ضمن قائمة المراجع الكبار -المفارقة أن هذه القائمة ليس فيها أي اسم لمرجع نجفي أو عربي!- ؛ ليقع الاختيار عليه، فيصبح المرشد الأعلى بعد الخميني، دون أن يعرف -لليوم- حقيقة مجريات اختياره!!

وقد كان لرفسنجاني دور بارز في هذه الترتيبات السرية، ولعل خوفه -اليوم- من إقصائه عبر ترتيبات مشابه هو سبب ما يجرى من أحداث.

---

(١) «الشرق الأوسط» (٢٠٠٩/٢/١٤م).

إن منصب «ولاية الفقيه» سُلِّم للخميني لأسباب شخصية، فقد كان له كاريزمًا خاصة وشعبية؛ بسبب معارضته السابقة للشاه، كما أنه عمل بذكاء على إبعاد خصومه ومعارضيه من الساحة، فقبل أتباعه تفرده وتسلطه، وبعد وفاته تم تقاسم الأدوار بين خامنئي ورفسنجاني.

لكن في هذه المرحلة؛ التي تفتقد لشخصية محورية يمكن أن تقبل بها كافة الأجنحة في نظام الخميني؛ حصل تنافس على منصب الولي الفقيه -أو المرشد الأعلى-، ولحل هذا الصراع طرحت فكرة أن يكون المنصب جماعيًّا وليس فرديًّا، ولكن تصلُّب المحافظين الذين يَودُّون الإستفراد بالكعكة كلها؛ دفع الإصلاحيين للمطالبة بتقليص صلاحيات صاحب هذا المنصب؛ ليبقى لهم حصة معقولة!

إن الأوزان المتساوية تقريبًا للشخصيات الهامة في السلطة؛ هي سبب أزمة ولاية الفقيه بين الأوساط الحاكمة.

لكن على المستوى الشعبي أو الإيراني العام؛ فإن الإستبداد، والتشدد الديني، وإقصاء الأطراف الأخرى غير الأصولية أو الخمينية، هو سبب رفض نظرية «ولاية الفقيه»، ولكن قد يتعاون هذان الفريقان مرحليًّا على أمل أن يحقق كل طرف مكاسبه أو جزءًا منها بمساعدة الطرف الآخر أو غفلته! والتمييز بين رؤية وأهداف الفريقين مهم جدًّا لفهم حركة الأحداث الجارية.

لذلك فإن ما نشهده حاليًّا من صراع حول «ولاية الفقيه» إنما هو أزمة من يخلف خامنئي المريض؟

وبسبب مشكلة خلافة خامنئي؛ نشب صراع بين محاور السلطة الإيرانية؛ لتقوية فرصهم في منصب المرشد، أو على الأقل أن يكون لهم حصة إذا أصبح منصب الولي الفقيه جماعيًّا؛ كما يقترح بعضهم لحل النزاع القائم بين جميع الأطراف.

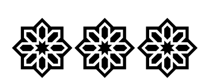
ولعل أحد أوجه الأزمة هو: النقاش العلني بين المحافظين وغلاة الإصلاحيين حول مدى إمكانية بقاء «ولاية الفقيه» على ما هي عليه في ظل الظروف الدولية الحالية، وتطورات الحياة السياسية العالمية والإيرانية، وفرص استمرار السلطة المطلقة لولاية الفقيه على مجريات الأمور في إيران.

ويجب إدراك أن القسم الأهم في التيار الإصلاحي يطالب بتحجيم «ولاية الفقيه»؛ حرصًا على مصالحهم ومصالح إيران الوطنية؛ التي يعتقدون أن مغالاة المحافظين نحوها يعمل على إضعاف إيران على المدى المتوسط والبعيد، ويجعل الثورة القادمة تطالب بتغيير النظام كاملًا؛ لا بعض صلاحيات المرشد!!

ولذلك ففي الوقت الراهن تواجه نظرية «ولاية الفقيه» الكثير من العقبات من داخل النخبة الحاكمة ومن خارجها، وقد تكون «ولاية الفقيه» هي الخاسر الأكبر من هذا الصراع الدائر في شوارع إيران!!

خاتمة: إن الأحداث في إيران تتسارع، والمواقف تتبدل وتتغير، والمشاركون فيها أصبح من الصعب تحديدهم!

ولذلك؛ فإن التركيز على الحقائق الموضوعية والمرتكزات العلمية؛ هو السبيل الوحيد للبقاء في دائرة الفهم الصحيح للأحداث؛ دون الإنجراف في دوامة التحليلات العاطفية والسطحية؛ من المحبين والكارهين لإيران.



دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر

تأليف: **د. كمال مظهر أحمد**

عرض: **هيثم الكسواني**

تمهيد:

يبين كتابنا لهذا الشهر شيئًا من الاضطهاد الذي تعرضت له مجموعتان من سكان إيران، هما: الأذربيجانيون والأكراد، على يد أتباع القومية الفارسية - غالبًا -؛ الذين هم حكام إيران، وأصحاب الأغلبية فيها.

وكتاب **«دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر»** لمؤلفه الدكتور كمال مظهر أحمد يقدم فصولًا مستقلة عن إيران منها: العلاقات الإيرانية الروسية، والمؤسسة الدينية في إيران، وتأسيس الأسرة البهلوية.

أما الأذربيجانيون والأكراد؛ فقد أفرد المؤلف لكل منهم فصلًا تحدث فيهما عمّا تعرضوا له من ظلم واضطهاد في إيران منذ عهد الدولة الصفوية؛ التي قامت في إيران في بدايات القرن العاشر الهجري (السادس عشر الميلادي)، وحتى عهد الأسرة البهلوية؛ التي انتهى حكمها بقيام ثورة الخميني في سنة (١٩٧٩م).

يؤكد الكتاب:

أن تغير الحكم والسلالة الحاكمة في إيران لم يمنع أربع أو خمس دول قامت من ظلم الأذربيجانيين والأكراد؛ لأسباب قومية أو مذهبية، الأمر الذي يدق ناقوس الخطر في وجه إيران -اليوم- لإعطاء الحرية لمواطنيها الذين ينتمون إلى قومية غير القومية الفارسية، أو المنتمين إلى مذهب أهل السنة؛ وهو مذهب معظم المسلمين في العالم، لكنه مذهب الأقلية في إيران التي يدين معظم شعبها بالمذهب الشيعي الاثنى عشري.

النضال الأذربيجاني في إيران:

تقدر مساحة أذربيجان بحوالي (١٨٦ ألف كم مربع)، يقع حوالي (٨٧ ألف كم مربع) منها داخل الاتحاد السوفيتي السابق (ثم حصلت على استقلالها بعد انهياره سنة ١٩٩١م)، وتقع البقية داخل إيران، وتحديدًا في الشمال الغربي.

ويؤكد المؤلف (ص١٩٤): أن الأذربيجانيين تمتعوا بمكانة مرموقة في بداية الدولة الصفوية في عهد أول حكامها، إسماعيل الصفوي، لكن هذا الواقع لم يدم طويلًا، ففي سنة (١٥٠٩م) أرسل الشاه إسماعيل حملة قوية ضد سكان شابران وشيروان ودربند، قاوموها رغم إمكاناتهم المتواضعة.

وعلى نهج إسماعيل سار خلفه طهماسب (١٥٢٤ - ١٥٧٦م)؛ الذي انفجرت في عهده انتفاضة واسعة في مدينة تبريز والمناطق المجاورة لها؛ حتى تمكنت قواته من استعادتها في سنة (١٥٧٣م)، وأمر الشاه طهماسب «بشنق أكثر من (١٦٠) من مواطنيها؛ الذين علقت جثثهم في شوارع المدينة، وأمام أبواب جوامعها». (ص١٩٥).

وفي عهد عباس الكبير (١٥٨٧ - ١٦٢٩): «فقد الأذربيجانيون وزنهم السابق في الدولة الصفوية، فقد أبعد الشاه الطموح القادة الأذربيجانيين من الجيش، وزعماءهم من البلاط، كما باشر الصفويون اتِّباع سياسة التهجير الممقوتة تجاه العناصر غير الفارسية في عهد الشاه عباس الأول». (ص١٩٥).

استمرت سياسة الاضطهاد حتى نهاية الدولة الصفوية وقيام الدولة الأفشارية على أنقاضها، ففي عهد أول حكامها نادر شاه (١٧٣٦ - ١٧٤٧م) تردّت الأمور في أذربيجان، وغدت متاجر مدنها خاوية من البضائع، وقد أدّى الجوع إلى انتشار الطاعون في معظم أنحائها في سنة (١٧٣٧م).

وفضلًا عن ذلك؛ مارس الأفشاريون سياسة التهجير بحق الأذربيجانيين، فنقلوا عشرات الآلاف منهم إلى مناطق إيرانية مختلفة (ص١٩٦).

لم يختلف الأمر في عهد القاجاريين، ثم البهلويين تجاه الأقليات -عمومًا-، والأذربيجانيين -خصوصًا-، وينقل المؤلف عن البروفوسور ايفانوف قوله: «كانت إيران في عهد رضا شاه عبارة عن معتقل كئيب للشعوب؛ تستباح فيه أبسط حقوق الأقليات القومية». (ص٢١٩).

وعلى سبيل المثال: ففي عام (١٩٣٠) أعلن ما لا يقل عن ألفي فلاح مازندراني التمرد؛ بسبب قطع المياه عن أراضيهم، وتحويلها إلى أراضي الشاه؛ الذي لم يتردد في استخدام القوة ضدهم، فالتجأ العشرات منهم إلى الغابات المجاورة. (ص٢١٩).

وعمومًا؛ واجه الأذربيجانيون الظلم الذي تعرضوا له من قبل الحكام الإيرانيين المتعاقبين بالثورات والانتفاضات، واتجهوا إلى تنظيم صفوفهم، وإنشاء التنظيمات والصحف، لكن القسوة الإيرانية كانت في معظم الأحيان أقوى من إمكاناتهم وثوراتهم.

النضال الكردي في إيران

تشغل كردستان الإيرانية الأقسام الشمالية الغربية من إيران؛ وهي تتصل من الشمال والشرق بأراضي أذربيجان الجنوبية، وغربًا حتى الحدود الشرقية العراقية.

ويؤلف الأكراد ثالث أكثرية في إيران بعد الفرس والأذربيجانيين.

وبالرغم من اختلاف التقديرات إزاء عددهم؛ إلَّا أن المؤلف يرجح أنهم يؤلفون حوالي سدس العدد

الكلي لسكان إيران (ص٢٢٧).

ويتوزع الشعب الكردي في إيران بين (٣٠) عشيرة، أكثريتها مستقرة، وقسم منها نصف متنقل بين مشاتي ومصائف ثابتة.

وأهم المدن الكردية في إيران: كرمنشاه، وسنندج، ومهاباد.

وكشأن الأذربيجانيين تعرض الأكراد أو الكرد لاضطهاد من قبل الدول الحاكمة في إيران، وأبرزها الدولة الصفوية، يقول د. كمال عن هذه الحقبة: «دشن العهد الصفوي (١٥٠٢ - ١٧٣٦م) بداية جديدة للتأريخ الكردي في إيران، تشغل الفواجع والأحداث الدموية معظم صفحاته.

فإن مؤسس الدولة الصفوية الشاه إسماعيل الصفوي (١٤٨٧ - ١٥٢٤م) كان يرفض كل ما هو كردي؛ بحيث أنه لم يتحمل حتى أولئك الأمراء من الكرد الذين أتوه إلى بلدة خوي لتقديم الولاء له، فأمر بإلقاء القبض عليهم جميعًا، وعيّن مكانهم ولاة من أتباعه القزلباش». (ص٢٢٩).

وينقل المؤلف (ص٢٢٩-٢٣٠) **عن المؤرخ الكردي المعروف محمد أمين زكي ما نصّه:** «وكان عهد الشاه إسماعيل وسيره في الكرد.. عهد ظلم وعدوان شديدين، لأن الكرد كانوا من أهل السنة، فكان لا يأمن جانبهم، ولا يثق بهم.. ولهذا لم يكن يدع فرصة تمر من غير أن ينتهزها ويلحق فيها بالأكراد أذى كبيرًا».

يكفي أن نذكر دليلًا على حقد إسماعيل الصفوي على الأكراد السنّة، وهو: حصار قواته لمدينة ديار بكر؛ الذي دام أكثر من عام، وأودى بحياة (١٥ ألفًا) من سكانها.

ثم فعل طهماسب مثل ما فعل أبوه إسماعيل؛ «فعندما زحف الشاه طهماسب الأول سنة (١٥٥٤م) على كردستان، فإنه لم يترك في الطريق الذي سلكه عامرًا إلاّ دمّره». (ص٢٣٠).

«**ولم تكن ممارسات الشاه عباس الأول أقل قسوة من ممارسات أسلافه**، بل إنه في بعض الأحوال تجاوزهم إلى حدٍّ كبير، فإنه توجه بنفسه على رأس جيش كبير إلى خوي، ومن هناك زحف على منازل عشيرة محمودي الكردية؛ التي دافع رئيسها مصطفى بيك عن قلعة ماكو ببسالة، ولكن الجيش الإيراني عاث في أرض تلك البلاد فسادًا، وغالى في النهب والسلب والتدمير، وقتل من الأهالي مقتلة عظيمة، ونقل منهم بضعة آلاف من النساء والأطفال؛ الذين عوملوا معاملة الأسرى». (ص٢٣٠).

وعلى نهج الصفويين سار الأفشاريون، والقاجاريون، والبهلويون.. يقتلون، ويدمرون، وينهبون من خالفهم في القومية والمذهب، ومن ذلك: إرغام الكرد في سنة (١٩٢٩م)، وفي عهد رضا بهلوي، على التخلي عن لباسهم القومي، وارتداء الملابس الإفرنجية، والقبعة البهلوية.

الأمر الذي نتج عنه حدوث اضطرابات قرب مهاباد، واجهها بهلوي بإرسال أربعة آلاف جندي؛ تمكنوا من القضاء على حركة المهابادیین.

الأمر الذي جعل عددًا من قادتها يفرون إلى الأراضي العراقية.

وعانت المناطق الكردية في عهد البهلويين من الإهمال الشديد في جميع المجالات: الثقافية، والصحية، والتعليمية، والاجتماعية، فلغاية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) لم يكن في المناطق الشمالية من إقليم

كردستان سوى مدرسة ثانوية واحدة، مع أن عدد سكان هذه المنطقة الواسعة كان يزيد -آنذاك- على مليون نسمة.

«**ولم تكن الحالة الصحية في كردستان إيران أحسن من وضعها الثقافي**؛ فقد خصص لجميع سكان منطقة مهاباد البالغ تعدادهم -آنذاك- حوالي (٢٠٠ ألف) نسمة مستشفى واحد، بلغ عدد أسِرَّته (٢٠) سريرًا فقط». (ص٢٥٥).

وفي السنوات الأخيرة من حكم رضا شاه؛ اشتد الاضطهاد القومي بالنسبة لسائر شعوب إيران غير الفارسية، ففي كردستان -مثلًا- حاولت السلطات منع استخدام اللغة الكردية؛ خاصة داخل المدارس، وفي الدوائر الحكومية.

كما غيرت أسماء عدد كبير من المدن والقرى الكردية إلى أسماء فارسية، فغيّر اسم مدينة: (أروميه) إلى (رضائية)، و(سلماس) إلى (شاهبور). (ص٢٥٦).

وامتدت آثار هذه السياسة إلى المجال الاقتصادي -أيضًا-، واتبعت الدولة سياسة تمييز واضحة المعالم بالنسبة للمناطق غير الفارسية من إيران، ففي السنوات العشر الأخيرة من حكم رضا شاه جرى تأسيس (٤٠) معملًا للغزل والنسيج، و(٨) معامل لصناعة السكر، وعدد كبير من المعالج ومعامل تنظيف الحبوب.. لم يكن نصيب أذربيجان وكردستان منها سوى معملين صغيرين لصناعة السكر، مع أنهما كانا -ولا يزالان- يحتلان الصدارة من حيث الإنتاج الزراعي (ص٢٥٦).

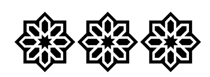
وماذا بعد؟

ما ذكرناه من ظلم تعرضت له أذربيجان وكردستان هو غيض من فيض مما ذكره المؤلف الدكتور كمال مظهر، ويبدو أن ظلم الأقليات غير الفارسية وغير السنيّة؛ سياسة إيرانية عابرة للسلالات وأنظمة الحكم، وما تزال متّبعة لليوم في ظل الجمهورية التي تصف نفسها بالإسلامية!

وبالرغم من أن هذا الكتاب صدر في سنة (١٩٨٥م)؛ إلاّ أنه توقف عند العهد البهلوي؛ الذي قضت عليه ثورة الخميني سنة (١٩٧٩م)، ولم يتناول ست سنوات (١٩٧٩ - ١٩٨٥) من الظلم والاضطهاد مارسها الخميني وأتباعه، ليس ضد الأذربيجانيين والأكراد فقط، بل امتد ليشمل البلوش، والأحوازيين -أيضًا-، وسائر الأقليات غير الفارسية، وغير السنية.

ويلاحظ أن الاضطهاد شمل المخالفين للقومية؛ حتى لمن كانوا شيعة مثل الأذربيجانيين والأحوازيين، كما شمل المخالفين في القومية والمذهب، مثل: الأكراد، والبلوش السنة.

ولو ضم المؤلف السنوات الست -المشار إليها- إلى كتابه؛ لوجد فيها الشيء الكثير! فالاضطهاد ظل سياسة ثابتة، بل وتوسعت الأساليب؛ لتشمل هدم المساجد والمدارس، إضافة إلى ما كانت تقترفه السلالات السابقة من قتل، وتدمير، وتهجير، وسياسة التفريس، الأمر الذي يجعل إيران الخمينية في خطر كبير إن ظلت في سياستها العنصرية والإقصائية.





وعلى العراق السلام!

قالوا: «ذكرت مصادر مطلعة: أن المجاميع الخاصة المدعومة من إيران في العراق تلقت أوامر إيرانية بتصعيد العمليات الإرهابية ضد القوات الامريكية والمدنيين العراقيين؛ بهدف إحداث إرباك في منطقة الشرق الأوسط، ولفت أنظار وسائل الإعلام العالمية بعيدًا عن الثورة الشعبية التي تشهدها ايران ضد النظام الإرهابي الديكتاتوري».

«الملف نت» (٢٠٠٩/٦/٢٧)

قلنا: لن تكترث إيران بالعراق، ولا فلسطين، ولا لبنان.. **المهم: أن يظل الولي الفقيه سالمًا غانمًا!**

وليت العمليات الإيرانية موجهة ضد قوات الاحتلال.

هذا المعتدل فيهم!

قالوا: «قال المرشح الرئاسي الإيراني مهدي كروبي: إنه في حال انتخابه رئيسًا؛ فإن إحدى أولوياته ستكون: إقامة علاقات حسنة مع دول المنطقة والجوار، رغم تأكيده على أن الخليج فارسي قبل أن يولد السيد المسيح عليه السلام».

«العربية نت» (٢٠٠٩/٦/١٠)

قلنا: إذا كان كروبي المرشح المصنَّف بأنه: معتدل وإصلاحي؛ يصر على فارسية الخليج، **فماذا سيقول المرشح المصنَّف بأنه: متشدد ومحافظ؟!**

معتدل آخر!

قالوا: «عباس موسوي -الذي يحظى بشعبية عالية- كان صاحب الفضل في حماية الدولة الإيرانية خلال الحرب الإيرانية العراقية، عندما أدار وهندس شبكة تجارة السلاح بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة، في الفضيحة الدولية التي عرفت باسم: «إيران غيت»».

«وكالة الأخبار العربية» (٢٠٠٩/٦/١٨)

نقلًا عن «يديعوت»

قلنا: لو فاز هذا المرشح «المعتدل»؛ **لربما شهدنا المزيد من موسوي غيت!**

البهائيون.. وزيارة أوباما

قالوا: «أعلن البهائيون في مصر: أن توجيه دعوة من قبل شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي لأحدهم لحضور خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما؛ بمثابة بداية اعتراف بهم كعقيدة من قبل أكبر سلطة دينية في مصر، وتمنوا أن يكون هناك خطوات أخرى لتدعيم ما حدث».

«العربية نت» (٢٠٠٩/٦/٤)

قلنا: خطوة شيخ الأزهر في الاتجاه الخاطئ! نتمنى أن لا يكون هناك خطوات أخرى لتدعيم ما حدث.

ماذا عن علماء المسلمين؟

قالوا: «منح البرلمان الكندي الآغا خان -الزعيم الروحي للإسماعليين- لقب: «مواطن شرف كندي»، **وهو إجراء نادر**؛ لدوره كمدافع عن التنمية والتسامح في العالم».

«وكالة الصحافة الفرنسية» (٢٠٠٩/٦/٢٠)

قلنا: مرة أخرى يثبت الغرب **حرصه على دعم الفرق المنحرفة**، لكن ألم يجد البرلمان الكندي **من علماء**

المسلمين من دافع عن التنمية والتسامح ليمنحوه إجراءهم النادر؟!

وماذا بعد الصلاة؟

قالوا: «وفي خطوة رمزية للتأكيد على حاجة الشيعة والسنة إلى الوحدة؛ **فقد صلى الحاضرون؛ ومنهم: مناصرة** (أحد نواب جماعة الإخوان المسلمين بالبرلمان الجزائرى)، **صلاة الجمعة خلف إمام شيعي**، وهو أمر نادر الحدوث!».

«صحيفة الخبر الجزائرية» (١٤/٦/٢٠٠٩)

قلنا: كانت تلك الصلاة خلال انعقاد مؤتمر الوحدة الإسلامية في لندن، لكن هل جرب الوزير الأسبق والقيادي الإخواني في الجزائر عبد المجيد مناصرة أن يسأل أشقاءه الإيرانيين **إن كان بمقدوره دعوتهم للصلاة خلف إمام سني في طهران؛ لتحقيق الوحدة بين المسلمين؟!**

نائب كويتي متشيع!!

قالوا: «**يقول النائب فيصل الدويسان:** مساجدنا تعلم العبادة، ومساجدهم تعلم تورًا بورًا -ويقصد: الإرهاب-.

أما النائب عدنان المطوع؛ فيطالب بتغيير مناهج التربية الإسلامية.

أما النائب صالح عاشور؛ فيقول: إن الذين قاموا على تأليف المناهج تكفيريون.

أما النائبة د. معصومة المبارك؛ فتطالب بتغيير قانون الأحوال الشخصية».

د. بسام الشطي «عالم اليوم» (٨/٦/٢٠٠٩)

قلنا: للعلم الروسان متشيع؛ ولم يكد يحصل على مقعد في مجلس الأمة الكويتي في الانتخابات الأخيرة؛ حتى كشر عن أطماعه ومحاولة تغيير كل شيء لا يوافق مذهبه وأهواءه: المناهج، الأحوال الشخصية، المساجد.

ولا ندري بم سيطالب في الأيام القادمة! وهو يكمل الفريق الشيعي مع عاشور ومعصومة.

إلى متى يا حماس؟

قالوا: «**الشعب الفلسطيني سيظل يذكر بامتنان وقوف الإمام الراحل (الخميني)** إلى جانب الشعب الفلسطيني وحقه في المقاومة، والحرية، والاستقلال واستعادة أرضه ومقدساته».

أبو أسامة عبد المعطي - ممثل حركة حماس في إيران -

«وكالة الأنباء الإيرانية» (٢/٦/٢٠٠٩)

قلنا: لقد سئمنا هذه المدائح التي لا تكاد تتوقف من مسؤولي حماس تجاه إيران وقادتها السابقين والحاليين.

ألا يعلم عبد المعطي بوجود أشقاء فلسطينيين له كانوا في العراق، **قتلتهم إيران وميليشياتها العميلة، وهجّرت من بقي منهم على قيد الحياة إلى خارج العراق؟!**

أصوات يهودية لنجاد

قالوا: «**يفيد الخبراء في الشؤون الإيرانية بأن يهود إيران** -البالغ عددهم خمسة وعشرين ألف يهودي- **سيدعمون الرئيس الحالي أحمدي نجاد في الانتخابات،** وذلك على الرغم من إنكاره للمحرقة النازية عدة مرات، ويعود السبب في ذلك إلى أنهم سيدعمون المنتصر، فهم لا يتنبؤون بفوز موسوي، ويخشون أن تتحول أقوال أحمدي نجاد ضد الهولوكوست إلى أفعال ضد اليهود على يد موسوي»!

«موقع أريج الثقافات» (١٠/٦/٢٠٠٩)

نقلًا عن «هارتس»

قلنا: مبروك على نجاد أصوات اليهود، والانتخابات المزورة، لكن بالمناسبة؛ **متى سيزيل نجاد إسرائيل عن الخارطة؛ كما أتحفنا بذلك مرارًا؟!**

أرقام سحرية

«بي. بي. سي» (٢٠٠٩/٦/٢٢) نقلاً عن «إيلاف»

تحت عنوان: «**أرقام سحرية**» نقرأ في صحيفة «الغارديان» البريطانية الصادرة اليوم مقالًا تحليليًّا لعلي أنصاري، يرى فيه أن الأرقام الرسمية التي أظهرت فوز الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بفترة رئاسية ثانية بنسبة كبيرة من الأصوات «يصعب ابتلاعها»! **يبدأ الكاتب مقاله بالقول**: إن الكثيرين يجدون صعوبة فائقة بتصديق النتيجة التي فاز بها أحمدي نجاد على منافسيه الآخرين، أي بـ (٦٤) بالمائة من أصوات الناخبين الذين شاركوا بنسبة اقتراع كبيرة بلغت (٨٤) بالمائة.

ويضيف أنصاري بقوله: إن التفاصيل المتعلقة بالاقتراع في المحافظات؛ والتي حصل عليها كل من تشاتام هاوس، وجامعة سانت أندروز، عبر وزارة الداخلية الإيرانية؛ تظهر بعض الإحصائيات التي تبعث على الدهشة، وتنطوي على مفاجآت.

١٠٠ بالمائة:

ومن تلك المفاجآت: وجود نسب تصويت في بعض المناطق وصلت إلى (١٠٠) بالمائة، وانشقاق عدد هائل من الناخبين الإصلاحيين السابقين الذين غيَّروا آراءهم فجأة، وصوّتوا كمحافظين، **يقول الكاتب**: «قد تكون نسبة الاقتراع مرتفعة بشكل عام، لكن نسبة التصويت التي بلغت الـ (١٠٠) بالمائة في معاقل المحافظين، مثل: يازد، ومازانداران -على وجه الخصوص- تلفت النظر، وتبعث على الاستغراب والدهشة!».

ويضيف بقوله: «إن نسبة التصويت في أربع محافظات أُخرى فاقت الـ (٩٠) بالمائة، ففي بلاد تحتفظ بتاريخ طويل من استخدام البطاقات الشخصية الخاصة بالأموات لتسجيل المزيد من الأصوات؛ يتحول مثل هذا الأمر إلى مصدر قلق للإصلاحيين!».

وعن إعلان نجاد فوزه بـ (١٣ مليون) صوت -أي: أكثر من العدد الكلي للأصوات التي كان قد سجلها ثلاثة مرشحين محافظين مجتمعين في انتخابات عام (٢٠٠٥)- يقول أنصاري: إن ذلك يُشكِّل، -في حال ثبات صحته- أكبر زيادة في عدد الأصوات التي يحصل عليها أي مرشح منذ ولادة الثورة الإسلامية الإيرانية، بما في ذلك النسبة التي حققها الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي في انتخابات عام (١٩٩٧).

أمر غريب:

ويردف الكاتب بقوله: «هذا غريب! فالهيئات والمنظمات الإصلاحية الرئيسية كانت قد قاطعت انتخابات عام (٢٠٠٥)؛ والتي فاز بها أحمدي نجاد، وبالتالي كان يُتوقع أن تعزز عودة تلك الأصوات للمشاركة وضع المرشح الإصلاحي في انتخابات هذا العام: مير حسين موسوي، إلا أن الأمر -على ما يبدو- لم يكن كذلك قط».

الاستنفار الإيراني

غسان الشهابي - «صحيفة الوقت» البحرينية (٢٠٠٩/٦/٢٠)

في العـــام (١٩٩٣م) كنـــت صـــحافيًّا في القســـم الاقتصادي في صحيفة «الأيام»، وأحيانًا أساعد رئيس القسم على فرز الأخبار العالمية الآتية من وكالات الأنباء، ما جعلني قريب الصلة، وكثيف الاطلاع -إلى حد جيد- على مجريات الاقتصاد العالمي.

وحـــدث أن جلســـت في مقهـــى «المشـــعل» -المأسوف عليه- مع أحد الأصدقاء الذي بدا مستنفرًا من الصحيفة وقسمها الاقتصادي، مشيرًا إلى الدعايات الغربية الكاذبة في شأن إيران، فمن قال: إن إيران تعاني عجزًا اقتصاديًّا؟!

وليأتي أيٌّ من هؤلاء الكتاب العالميين بما يفيد: أن نسبة البطالة في إيران مرتفعة، ويتحدثون عن الفساد في بعض القطاعات العامة في إيران! فلينظروا قبل هذا إلى الفساد في هذا البلد أو ذاك، وفيض كثير من هذا الكلام الذي ليس له مبرر إلا الانتماء المذهبي للمتحدث؛ الذي يربط المذهب ونقاءه بالعمل السياسي في ذاك البلد.

هذا الموقف عايشته في صيف العام (١٩٨٨م)، وكنا مجموعة طلبة في الجامعة قد ذهبنا في وفد طلابي، وجمعتنا الليالي للنقاش السياسي الذي أصر فيه أحدنا على أن الحرب العراقية الإيرانية لا بد أن تستمر حتى النهاية، لأن المظلوم لا بد أن يدافع عن حقه، واستعادة كرامته؛ ولو يكلفه هذا الموقف ما يكلف!

استيقظنا في اليوم التالي على قبول الراحل الإمام الخميني وقف القتال، مع إحساس مرير بتجرع السم جراء هذا القرار.

لذا، لم أستغرب هذا الاستنفار المحلي -أيضًا-؛ الذي أعقب نشر مقال: (هموم الشرق.. إيران -أيضًا-) يوم الاثنين الماضي، حيث اعتبرني سبعة من المعلقين متدخلًا في الشأن الإيراني، وهذا ما لا يحق لي، والأجدر أن أدع إيران وشأنها، وألا أدَّعي معرفة بالشأن الإيراني، وأنه إذا ما أردتُ أن أكون منصفًا حقيقيًّا؛ عليّ أن أتحدث عن التجاوزات والفساد في حكومة البحرين، بدلًا من الهروب إلى مشاكل الآخرين.

لن أعجب -أيضًا- من هذه المقولات المتطابقة؛ والتي كأنها أتت من شخص واحد، أو من مجموعة أشخاص؛ تلقوا تعليمات موحدّة للرد على «التشكيك» في النظام الإيراني.

ولأن الحديث عن إيران يسبب حساسية مفرطة لا تدانيها حساسية الحديث عن دول أخرى؛ فالكاتب نفسه كتب عن العراق، والانتخابات اللبنانية، الرئاسة الأميركية، الشأن الفلسطيني، وصيف بيروت، وحرب غزة، وكل ذلك جاء بما أتيحت له من معلومات، وبما لا يختلف فيه عن أيّ من القراء الكرام في إعمال حساسيات العقل والمنطق والتوقعات، وسيرورة أيّ من القضايا كافة.

غير أن لا أحد من أصحاب الردود الأفاضل علق على أيّ من تلك المقالات بقوله: «خليك في البيت»، أو لا تتدخل في شؤون الآخرين، أو دع القضية الفلسطينية لأصحابها، أو ربما «حاطين دوبكم ودوب أميركا»، فقد تم التغاضي عما كتب عن كل تلك الدول والحركات، إذ لم تفعل فعل الملح الذي يجُرش على الجرح كما تفعل الكتابة عن إيران.

بشكل أكثر وضوحًا ومباشرة؛ فإنه لا يخفى التعاطف الشيعي العالمي مع التجربة الإيرانية، والرغبة

العارمة بنجاحها، والأمنيات بخلوها من الشوائب، وقدرتها على الوقوف في وجه «الشيطان الأكبر»؛ لتثبت له وللعالم أنها على صواب.

غير أن التجربة الإيرانية ما هي إلا تجربة إنسانية؛ لها سمات البشر في الضعف والقوة، والخطأ والصواب، والقدرة على تعديل السير إن هي انزاحت عن خطها، أو تنكبت الطريق.

فها هو مجلس صيانة الدستور قد أعرب عن استعداده لإعادة فرز بعض الأصوات المشكوك فيها؛ في إشارة إلى عدم القطع الكلي بنزاهة ما جرى في الانتخابات، وإلا لدافع عن موقف الجهات المنظمة للانتخابات.

وها هي ذي المظاهرات تستمر، والناس يسقطون في الشوارع، والسجون تزدحم بمن يعارض مشيئة المنتصرين، وبغض النظر عن الأعداد؛ فإن الوقائع لا يمكن الإشاحة عنها.

كل ما تقدم ليس في وارد التشفي أو الشماتة، ولكنه يصب في القول بأن النظر إلى المجريات بعين السياسي لا تستدعي هذه الحساسية المفرطة من قبل مؤيدي «الثورة»، ومحتضني «الجمهورية» بين شغاف القلب.

الأقليات الإيرانية والانتخابات.. يأس من المشاركة

رانيا مكرم[1] **«إسلام اون لاين»** (٢٠٠٩/٦/١٠)

لا تخلو أي انتخابات رئاسية إيرانية من التطرق إلى قضية الأقليات؛ من حيث الأوضاع التي تعيشها، وتقديم الوعود بتحسين هذه الأوضاع، وزيادة تمثيل أبناء الأقليات في النظام السياسي الإيراني.

غير أن الانتخابات الحالية تكتسب أهمية خاصة فيما يتعلق بقضية الأقليات لأسباب عدة، منها: أن أصول ثلاثة من المرشحين للرئاسة؛ الذين أقر ترشيحهم مجلس صيانة الدستور تعود إلى أعراق غير فارسية، إذ تعود أصول كل من مير حسين موسوي إلى العرق الآذري، ومهدي كروبي إلي العرق اللوري، ومحسن رضائي إلى البختيار، مما يعني: إتاحة الفرصة لبعض أبناء هذه الأقليات لارتقاء أعلى مراتب السلطة في إيران.

ومن ناحية ثانية؛ فإن الانتخابات الحالية قد ترافقت مع حدوث بعض التوترات في المناطق التي تقطنها الأقليات؛ وخاصة في محافظة سيستان بلوشستان (جنوب شرق إيران) ذات الأغلبية السنية، والتي شهدت في (٢ يونيو) الجاري هجومًا انتحاريًّا استهدف مسجدًا للشيعة في مدينة زاهدان، وأسفر عن مقتل (٢٥) شخصًا.

ومن ناحية ثالثة؛ تشهد الانتخابات الحالية تنافسًا حادًّا بين المرشحين على اكتساب أصوات هذه الأقليات؛ **التي تشكل مجتمعة نسبة تصل إلى (٥٨%) من تعداد سكان إيران البالغ عددهم (٦٨) مليونًا**، حيث يأتي الأتراك الآذريين في المرتبة الثانية بعد الفرس، ثم الأكراد، والعرب، ثم اللور، والبلوش، والبختيار، إلى جانب الأقليات الدينية من سنة، ويهود، ومسيحيين، وزرادشت.

أوضاع الأقليات:

وعلى الرغم من كبر حجم القوميات والأقليات في إيران؛ فإنها تعاني من تهميش سياسي واضح، فلا يسمح لها بإنشاء أحزاب سياسية، أو مؤسسات للمجتمع المدني، أو إصدار صحف ومجلات ناطقة بلغاتها، وذلك

---

(١) **رانيا مكرم**: باحثة متخصصة في الشئون الإيرانية.

بالرغم مما كفله لها الدستور من حقوق سياسية واجتماعية، أقرتها (٦) مواد في الدستور الإيراني، وهي المواد (١٢، و١٣، و١٥، و١٦، و١٩، و٦٤)، التي تكفل في مجملها لهذه القوميات والأقليات حق التمتع بالمساواة في الحقوق والواجبات، وعدم جواز التمييز بين مختلف المحافظات والمناطق في مجالات توزيع الثروات الطبيعية والتنمية المحلية.

غير أن ثمة فجوة بين النصوص والواقع الذي تعيشه هذه الأقليات، وهو ما يدل عليه أحداث العنف التي تشهدها البلاد بين الحين والآخر في الأقاليم التي تقطنها هذه الأقليات؛ كمظهر من مظاهر الاعتراض على ما تواجهه من سياسات تمييزية تصل في بعض الأحيان إلى حد الاضطهاد.

وفي هذا الإطار تدعو أوضاع القوميات والأقليات في إيران إلى التأمل في كيفية تعامل النظام معها، فرغم انتماء المرشد الأعلى للثورة الإسلامية «علي خامنئي» إلى العرق الآذري، وإقرار مجلس مراقبة الدستور صلاحية ثلاثة مرشحين للرئاسة من ذوي الأصول غير الفارسية؛ فإنه من الواضح مدى تفاوت الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأقاليم التي تضم القوميات والأقليات الدينية الإيرانية المختلفة، **بالإضافة إلى عدم تواؤم نسبة تواجدهم في النظام السياسي مع حجمهم في المجتمع؛ لا سيما فيما يتعلق بالأقلية السنية التي يقتصر وجودها في هيكل النظام السياسي الإيراني على منصب مستشار الرئيس لأهل السنة**، حيث قرر الرئيس الإيراني أحمدي نجاد مواصلة الاستعانة بعالم الدين السني «محمد إسحق مدني» في المنصب ذاته الذي شغله خلال فترة حكم الرئيس السابق محمد خاتمي، وفق قرار رئاسي أصدره في (٣ يناير ٢٠٠٦).

الأقليات في الحملات الانتخابية:

نظرًا لأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه القوميات والأقليات الإيرانية مجتمعة في حسم المعركة الانتخابية لصالح أحد المرشحين بالنظر إلى أهميتهم العددية؛ تظهر المشكلات الخاصة بها كأحد الملفات الحاسمة في الحملات الانتخابية، حيث يعمد المرشحون إلى التطرق لهذه المشكلات مع الوعد بحلّها في إطار الدستور الذي يعد الميثاق الوطني لكل القوى السياسية الإيرانية داخل النظام، ولذا لم تخل الحملات الانتخابية الرئاسية السابقة من الإشارة إلى ضرورة حل مشكلات الأقليات، وأهمية دمجهم في العمل السياسي.

ولا تمثل الحملة الانتخابية الحالية استثناءً من هذه القاعدة، بل ربما لم تشهد الانتخابات الرئاسية على مدى الثلاثين عامًا التي مضت منذ قيام الثورة سباقًا بين المرشحين على كسب أصوات القوميات؛ كما يجري في الدورة الحالية، ويتبارى المرشحون في إطلاق الوعود، وتقديم الضمانات لممثلي هذه الأقليات بحل جميع مشكلاتهم، وربما جاءت هذه الخطوة من قبل المرشحين بهذا الوضوح والكثافة خلال هذه الحملة نظرًا لانتماءاتهم العرقية غير الفارسية؛ باستثناء المرشح لدورة رئاسية ثانية: أحمدي نجاد.

فمن جانبه أصدر مهدي كروبي بيانين انتخابيين أكد فيهما على أن القوميات غير الفارسية تشكل أغلبية السكان في إيران، كما وعد بإنصافها في حالة انتخابه رئيسًا للجمهورية، موضحًا أنه سيختار أعضاء حكومته من بين أبناء القوميات والأقليات الإيرانية العربية، والكردية، والأذربيجانية، والكردية، والبلوشية، وأتباع المذهبين الشيعي والسني؛ دون استثناء.

واعتبر كروبي أن الظلم والإجحاف بحق هؤلاء

يشكل خطرًا حقيقيًّا على وحدة البلاد، والتضامن الوطني فيه، وتعهد ببذل قصارى جهده للقضاء على الفقر في المناطق التي تقطنها القوميات غير الفارسية؛ كالعرب، والأكراد، والأترك، والبلوش، كما تعهد بتطبيق المواد المعطلة في الدستور الإيراني؛ وخاصة المادة (١٥) التي تؤكد على تدريس لغات القوميات في مناطق تواجدها، واستخدامها في الصحف والمجلات ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة، إلى جانب اللغة الفارسية، علمًا بأنه توجد (٧) لغات أساسية في إيران إلى جانب الفارسية، وهي: التركية، والكردية، والعربية، والبلوشية، واللورية، والجيلية، والطبرية.

وذهب كروبي أبعد من ذلك؛ عندما دعا إلى تعديل الدستور الإيراني بغية تشكيل برلمانات محلية في كافة الأقاليم الإيرانية، ومنح حكام الولايات سلطات أكبر، على أن يتم اختيار الحكام بالتصويت المباشر، وليس تعيينهم من قبل السلطات المركزية في طهران؛ كما يحدث حاليًّا، وذلك تمهيدا لمشاركة كافة القوميات والمذاهب في السلطة والثروة.

أما المرشح الثاني عن التيار الإصلاحي مير حسين موسوي؛ فقد قام بدوره بجولة انتخابية زار فيها إقليم الأهواز (خوزستان)، التقى خلالها بعدد من كبار شيوخ القبائل العربية، وتعهد أمامهم بالنظر في أوضاع الإقليم، مذكرًا بالدور المهم الذي لعبه الإقليم الذي يبلغ عدد سكانه حوالي خمسة ملايين نسمة في الانتخابات الرئاسية التي جاءت بالرئيس محمد خاتمي إلى الحكم؛ حيث استطاع خاتمي أن يحصد (٨٥ %) من الأصوات في الإقليم، بينما لم يتمكن وقتها منافسه العربي الأصل علي شمخاني (شغل منصب وزير الدفاع) من الحصول على نسبة تذكر من أصوات الإقليم، ربما لعدم تبنيه رؤية يمكن من خلالها تطوير أوضاع الإقليم، واتهامه في هذه الفترة بتخليه عن انتمائه العرقي لصالح المناصب التي حصل عليها في هيكل النظام.

ولم يقتصر الاهتمام بالأقليات على المرشحين الإصلاحيين، إذ سعى المرشح المحافظ والقائد الأسبق للحرس الثوري محسن رضائي إلى خطب ود القوميات، من خلال زيارات قام بها لمؤسسات مدنية خاصة بالعرب الأهواز، وللمحافظات التي تقطنها أغلبية تركية آذرية، ودعا إلى فتح ملف القوميات في إيران، والتحدث عن مشاكل غير الفرس دون خوف؛ لا سيما بعد الأحداث التي شهدها إقليم الأهواز عام (٢٠٠٥).

وعلى الرغم من أن البرنامج الانتخابي للرئيس الحالي أحمدي نجاد لا يحتوي بشكل واضح على نقاط تمس بشكل مباشر أوضاع الأقليات في البلاد مقارنةً بمنافسيه، فإن برنامجه الانتخابي السابق خلال الدورة الرئاسية التاسعة قد تضمن العديد من النقاط التي عُنيت بوضع الأقليات ومستقبلهم، تمثلت في إعداد خطة تنمية شاملة للمحافظات الحدودية والأقل حظًا؛ من حيث توافر الخدمات -وفق شعار «الأمر ممكن.. ونحن قادرون» -، على أن تكون هذه الخطة تحت إشرافه ومتابعته، من خلال زيارات دورية يقوم بها للمحافظات الإيرانية كافة.

وبالفعل، وبناء على هذه الخطة بدأ أحمدي نجاد في القيام بعدة زيارات للمحافظات الإيرانية فوز توليه منصب الرئاسة، كما رصدت حكومته (٥٠ تريليون) ريال إيراني -أي: ما يعادل (٣,٧ مليار) يورو- لمشروعات البنى التحتية وأعطت الأولوية للمحافظات الأكثر فقرًا؛ والتي جاء في مقدمتها: محافظة سستان -بلوشستان الحدودية-؛ حيث تقطن أغلبية الأقلية السنية.

بيد أن هذه الخطط لم تستكمل نظرًا للأزمات الهيكلية التي واجهت الاقتصاد الإيراني، بسبب السياسة الإنفاقية غير الرشيدة التي انتهجتها الحكومة من جانب، والعقوبات التي فرضت على إيران بسبب برنامجها النووي من جانب آخر، وكان ذلك على الأرجح أحد أسباب عدم تطرق نجاد في حملته الانتخابية لأوضاع الأقليات.

وفي إطار تركيز المرشحين الرئاسيين على قضايا الأقليات خلال حملاتهم الانتخابية بشكل واضح، حذّر آية الله أحمد جنتي -رئيس مجلس صيانة الدستور- المرشحين مما أسماه: «اللعب بورقة القوميات غير الفارسية»، ومن الآثار المحتملة لمحاولات استقطاب هذه الأقليات عن طريق التعهد بتحسين أوضاعها، بما يؤكد ضمنيًّا على عدم استقرار هذه الأقليات في بلادها وتدهور حالها، وهو من شأنه إثارة الأحاسيس القومية لدى هذه الأقليات، الأمر الذي يمكن أن يعرض البلاد لفتن تمس بالوحدة الوطنية.

واعتبر جنتي أن أي عمل يمس بالوحدة الوطنية الإيرانية يعد خيانة لا تغتفر.

الأقليات والمشاركة في الانتخابات:

وفي مقابل ذلك؛ رأت العديد من القوى السياسية الممثلة للأقليات: أن مقاطعة الانتخابات الرئاسية في دورتها العاشرة هي أفضل وسيلة للتعبير عن مدى السخط، وعدم الثقة في الحكومات الإيرانية المتعاقبة؛ والتي لم تلبي الحد الأدنى من مستوى توقعات هذه القوى؛ سواء كانت إصلاحية أم محافظة.

كما اعتبرت الانتخابات القادمة وما سبقها من حملات دعائية ما هي إلا محاولة تدوير لأزمة العلاقات السياسية المتوترة مع القوميات غير الفارسية في الداخل الإيراني، دون النظر في سياسات منصفة للتعامل مع هذه القوميات، استكمالًا لما تم سابقًا؛ لا سيما خلال الدورات الرئاسية الثلاثة الماضية.

وفي هذا الإطار دعت القوى الوطنية والقومية الأهوازية في بيان لها أبناء القومية العربية في الأهواز إلى مقاطعة الانتخابات الرئاسية الإيرانية، مؤكدة على «مضي الشعب الأهوازي في المطالبة بحقوقه، ومواصلة كفاحه ونضاله ضد الاحتلال الإيراني الذي بدأه الشاة رضا خان في (إبريل ١٩٢٥)».

وشدد البيان الموقع من قبل القوى الوطنية والقومية الموقعة على الميثاق الوطني الأهوازي على المضي قدمًا في مقاطعة النظام الإيراني عبر الانتخابات وغيرها من الوسائل، مؤكدًا على أن موقف الشعب العربي الأهوازي من هذه الانتخابات الرئاسية الإيرانية هو المقاطعة الشاملة والكاملة.

ولم تقتصر مظاهر المقاطعة على بيانات القوى السياسية فقط، بل شملت المظاهرات الاحتجاجية، وأعمال العنف؛ حيث حول طلاب جامعة «تبريز» بمحافظة أذربيجان (ذات الأغلبية الآذرية) مؤتمرًا، عقد في (٢١ مايو) الماضي لدعم الحملة الانتخابية لرئيس الوزراء الأسبق موسوي؛ إلى اجتماع احتجاجي ضد القائمين على الحملة بالرغم من انتماء موسوي للعرق الآذاري، وهو ما حدث -أيضًا- في جامعة قزوين التي تحولت فيها حملة موسوي الانتخابية إلى مطالبته بالكشف عن مجزرة السجناء السياسيين عام (١٩٨٨)؛ حين كان رئيسًا للوزراء.

في حين تزايدت حده هذه التظاهرات لتتحول إلى تفجيرات طالت مقر الحملة الانتخابية للرئيس الحالي أحمدي نجاد في مدينة زهدان ذات الأغلبية السنية نهاية

الشهر الماضي، والتي راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى.

وتأتي التهديدات بمقاطعة الانتخابات في وقت يبدي فيه النظام الإيراني اهتمامًا بنسب التصويت ويعتبرها مؤشرًا على حجم الشعبية التي يحظى بها، حيث دعا المرشد الأعلى الإيرانيين إلى التصويت بكثافة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية القادمة، قائلًا: «إن مشاركة الإيرانيين بالتصويت الكثيف في الانتخابات مصدر لهزيمة الأعداء»، علاوة على أن المشاركة الكثيفة في الانتخابات الرئاسية مسألة مهمة «لتعزيز السمعة الوطنية وتقوية الأمة».

كما حرص خامنئي على القيام بجولات في العديد من الأقاليم والمدن الإيرانية، من أهمها: إقليم كردستان، ومدينة سناندج غرب إيران.

ويرجع اهتمام خامنئي بمشاركة الإيرانيين في الانتخابات القادمة إلى خوفه من تكرار تجربة عام (٢٠٠٥)؛ حيث امتنع العديد من فئات الشعب الإيراني عن المشاركة في انتخابات (٢٠٠٥)، وظهر ذلك بوضوح في الجولة الثانية من الانتخابات؛ حين انخفضت نسبة المشاركة من (٨, ٦٢%) في الجولة الأولى إلى (٧, ٥٩%) في الجولة الثانية، ما أثار مخاوف لدى بعض المسئولين الكبار من تدني نسبة المشاركة في الانتخابات القادمة بشكل أكبر.

ويبقى التساؤل الذي يفرض نفسه هو:

هل يستطيع المرشحون الرئاسيون إقناع القوميات والأقليات المختلفة بالمشاركة في الانتخابات الحالية بشكل فاعل؟

وهل يقوم الرئيس الجديد بتحقيق القليل من آمال الأقليات المختلفة؟

الانتخابات الإيرانية: الاصلاحيون يعتبرونها صراع وجود، فيما يعتبرها المحافظون: تكريساً لسلطتهم

حسن فحص[1] **«موقع مجلة المجلة»** (٢٠٠٩/٦/١٢)

سياق الأحداث يكشف أن المعركة بين قطبين: مير حسين موسوي، والمرشد آية الله خامنئي.

فانتصار موسوي يعيد فرض معادلة جديدة في الداخل اطارها العام إخراج الثورة والنظام من مأزق تحد الوجود والاستمرار، وتكريس الديمقراطية، وتعزيز الحريات، المطالبة بالحد من صلاحيات المرشد، وإعادة هذا الموقع إلى مكانه الطبيعي تحت سقف الدستور.

في حين لو فاز خامنئي؛ فان التيار الإصلاحي والمؤيدين له سيكون عليهم الانسحاب من الحياة السياسية لفترة طويلة، وانتظار التغيير من خارجهم وخارج أُطر الثورة والنظام، والقبول بمرحلة من الحكم المنفرد والمطلق لولي الفقيه، وإلغاء كل المؤسسات الدستورية ذات الشكل الديمقراطي، ودخول الثورة والإرث الخميني في نفق مظلم ومصير غير واضح المعالم؛ ولا يعرف الوريث فيه.

كان من الممكن للانتخابات الرئاسية الإيرانية أن تمر مرور الكرام من دون أن يرافقها هذا الجدل الواسع والمتابعة الدقيقة، لو أن النظام وقيادته في طهران ترك للعملية الديموقراطية أن تسير في مساره العادي والطبيعي، غير أن حجم التحدي الذي شكله الخطاب الإصلاحي منذ عقد من الزمن حوَّل هذه الانتخابات حاليًّا إلى معركة وجود بين نظريتين متعاكستين؛ حتى لا

(١) **حسن فحص:** صحفي وخبير في الشؤون الإيرانية.

يقال: متناقضتين، واحدة: تريد سوق إيران نحو ترسيخ نظرية ثيوقراطية بمحورية ولي الفقيه أو المرشد الأعلى، وأخرى: تريد الحفاظ على الشعار الذي شكل إحدى أسس الثورة في المزج بين الجمهورية والإسلامية، والتأكيد على رأي الشعب أو كما عبر -آنذاك- المؤسس اية الله الخميني: «الميزان هو رأي الشعب».

هذا الصراع بين النظريتين تبلور بشكله الحاد خلال رئاسة محمود أحمدي نجاد؛ التي كانت مهمتها التمهيد العملي لترسيخ هذه الثيوقراطية، وتركيز السلطة في يد ولي الفقيه من دون منازعة أو مساءلة، بعد أن استطاعت الأجهزة التابعة له إقصاء القوى الإصلاحية الوفية لمنطلقات الثورة عن ساحة التأثير، وهي تحاول حاليًّا من خلال التوسل بكل الأساليب للإبقاء على هذه السيطرة، لكن عودة أو استفاقة القوى الإصلاحية والشارع الشعبي مدفوعة بالخوف على استمرارية ايران وتجربتها أربك مسار دعاة الثيوقراطية؛ خصوصًا التحدي الذي سيشكله دخول مير حسين موسوي السباق الرئاسي، والذي يتجاوز كونه صراعًا على الرئاسة بين مرشحين؛ ليصل الى صراع بين نظريتين قطباها: الثيوقراطي خامنئي، والديمقراطي موسوي.

لم تكن الأرقام التي قدمها النائب الإصلاحي بهروز افخمي عن حجم القاعدة الشعبية للتيار المحافظ والكتلة الناخبة له في خطابه الأول والأخير امام البرلمان الاصلاحي عام (٢٠٠٤)؛ بعيدة عن الواقع، خصوصًا وأنها جاءت بعد أن استطاع التيار المحافظ انتزاع المجالس البلدية في المدن الكبرى؛ خصوصًا في طهران من يد التيار الإصلاحي في معركة شكلت اختبارًا لمعركة يعد لها للسيطرة على المقاعد النيابية.

افخمي في خطابه اعتبر أن القاعدة الشعبية التي مكنت المحافظين من انتزاع البلديات؛ خصوصًا في العاصمة طهران لا تتعدى العشرة بالمئة من مجموع الناخبين، ولا تتجاوز الخمسة عشر في أفضل التقديرات في كل ايران.

وفي مقارنة سريعة: ففي العام نفسه جرت الانتخابات البرلمانية التي استبعد فيها الإصلاحيون؛ إما بسيف مجلس صيانة الدستور، أو بالسماح فقط لأشخاص مغمورين بالترشح، فتصدر لائحة الفائزين في طهران غلام علي حداد عادل؛ الذي تولى لاحقًا رئاسة البرلمان بمجموع أصوات لم تتعد (٨٠٠ ألف) صوت، في حين فاز محمد رضا خاتمي قبل أربع سنوات بمجموع أصوات تجاوز (٢ مليون ومئتي ألف) صوت.

تراجع نسبة المشاركة الشعبية كانت هدفًا سعت له السلطة والتيار المحافظ، لأن فرصة استعادة زمام السلطة والسيطرة لم تكن ممكن في تصورهم في حال كانت المشاركة الشعبية واسعة في أي عملية اقتراع، من هناك كانت الخطة التي حيكت بتأن واتقان على مدى ثماني سنوات من رئاسة السيد محمد خاتمي؛ تقوم على احباط القاعدة الشعبية التي شاركت بكثافة في عملية الاقتراع، وفرض واقعًا شكل مفاجأة للتيار المحافظ على حساب مرشحه في الرئاسة -آنذاك- علي أكبر ناطق نوري، وتجاوز حجم الاقتراع لصالح خاتمي حدود العشرين مليون صوت.

خاتمي -الذي وصل إلى الرئاسة بخطاب فكري وسياسي متقدم- يقوم على مفردات تتمحور حول تعزيز الديموقراطية، والحريات العامة والخاصة، وحرية الرأي والفكر والتعبير، واللامركزية الإدارية، والمشاركة الشعبية؛ كانت على نقيض من الخطاب المحافظ الذي كان يحاول تفريغ العملية الديموقراطية والانتخابية من

محتواها؛ لحساب نظرية ثيوقراطية تولى التنظير لها الشيخ محمد تقي مصباح يزدي، وترى في ولي الفقيه موقعًا مطلق الصلاحية يعينه الله -تعالى-، ويكشف عنه للجمهور بأساليب مختلفة، وهو صاحب الأمر في تحديد من يتولى منصب رئيس الجمهورية أو أي منصب آخر، وما عملية الاقتراع سوى تأييد وتأكيد لرأي واختيار هذا الولي.

ولمواجهة التحدي -الذي أوجده خطاب خاتمي التجديدي والاصلاحي- استنفرت كل القوى المؤلفة للتيار المحافظ بما فيها المؤسسة العسكرية؛ خصوصًا الحرس الثوري، والتعبئة (البسيج)، ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون؛ لمواجهة ودرء هذا الخطر الآتي من خارج توقعاتهم ومخططاتهم، فركزت جهودها على افشال التجربة الإصلاحية، وإحباط القاعدة الشعبية المؤيدة لها؛ والتي كانت تضم قوى مؤمنة بالنظام وشرائح سيطر عليها الموقف السلبي ومقاطعة الانتخابات.

التيار المحافظ خطط ونجح في تحقيق أهدافه لانتزاع السلطتين: التشريعية والتنفيذية من سيطرة الإصلاحيين، مستخدمًا ما في يده من سلطات رقابية وأمنية؛ كمجلس صيانة الدستور؛ الذي طالت مقصلته كل النواب الاصلاحيين، وحتى الشخصيات الإصلاحية البارزة، والسلطة القضائية؛ التي اقترفت مجزرة حقيقة بحق الصحافة الإيرانية، وأقفلت مئات الصحفة والمجلات في يوم واحد، وحرمت هذا التيار من قناة التواصل الوحيدة مع جمهوره التي كانت متاحة أمامه، واعتقلت العديد من الصحافيين والمفكرين المؤثرين.

النتيجة الأولى لهذه الاجراءات كانت: عزوف القاعدة الشعبية عن المشاركة في الانتخابات، وتراجعها إلى الحد الأدنى الذي يطمح له المحافظون، وبرز ذلك في الانتخابات البرلمانية عام (٢٠٠٤)، ما مهد الطريق لعودة المحافظين للسيطرة على هذا المركز، ومهدت الطريق أمام وصول محمود أحمدي نجاد في العام التالي (٢٠٠٥) إلى سدة رئاسة الجمهورية، على حساب أحد أساطين الثورة والنظام: الشيخ هاشمي رفسنجاني.

استراتيجية المحافظين في قصر عملية الاقتراع على قاعدتهم وكتلتهم الشعبية التي تشكل أقلية لا تتعدى الخمسة عشر بالمئة من الإيرانيين لم تستمر طويلًا، إذ واجهت أول تحد لها في الانتخابات البلدية الثانية في عهد أحمدي نجاد قبل عامين؛ حيث اضطرت أجهزة وزارة الداخلية لفرض تغيير جزئي في نتائجها بعد أن تمخضت عن هزيمة شقيقة الرئيس بروين أحمدي نجاد، وكل مرشحي لائحة الرئيس لصالح مرشحي التيار المحافظ، وتحالف علي لاريجاني -محمد باقر قاليباف، ولاحقًا في تدخل للداخلية أيضًا- لفرض نتيجة الانتخابات البرلمانية في (إبريل ٢٠٠٨) لصالح لائحة أحمدي نجاد في طهران على حساب لائحة لاريجاني -قاليباف أيضًا- بعد استبعاد كلي للمرشحين الإصلاحيين الذين نافسوا بقوة على المقاعد الثلاثين للعاصمة.

هذه النتائج دقت ناقوس الخطر لدى قيادة التيار المحافظ ومراكز القرار في النظام؛ بوجود إمكانية العودة إلى دائرة الخسارة من جديد، فكان لا بد لها من استجماع ما تملكه من قدرات لرسم نتائج الانتخابات الرئاسية، وفرض التجديد لأحمدي نجاد؛ لضمان سيطرتها على مفاتيح القرار.

وعلى الرغم من تصاعد حدة الاعتراضات على تصرفات وسياسات أحمدي نجاد الداخلية؛ خصوصًا الاقتصادية والإدارية، والخارجية، ووصول الأمور إلى

شفير الخطر والمواجهة مع المجتمع الدولي والاقليمي، على حساب كل الإنجازات التي استطاعت طهران تحقيقها في السنوات الأخيرة، وقد تبلورت هذه الاعتراضات بعزوف معظم الأحزاب المحافظة ذات الثقل في التيار الجامع لها عن تبني أحمدي نجاد مرشحا لرئاسة الجمهورية لمرة ثانية، والحديث عن مساع لايجاد مرشح إجماع لتمثيلها في هذه الانتخابات.

خطورة المرحلة والاعلان المبكر للرئيس محمد خاتمي الدخول في السباق الرئاسي عجل في الكشف عن كلمة السر التي طالما فضل مرشد النظام تأجيلها، فتراجعت الأصوات المعترضة على أحمدي نجاد؛ لتتحول إلى أصوات ومواقف مؤيدة له، واعتباره مرشحها الوحيد الذي يمتلك أرجحية على أي مرشح محافظ آخر.

إن لجهة ضمان وقوف المؤسسة العسكرية والأمنية إلى جانبه، وإن لجهة وجود طبقة شعبية استطاع كسبها على مدى السنوات الأربعة من رئاسته من خلال اغداق الأموال والمساعدات المباشرة عليها في زياراته إلى الأقاليم الإيرانية، ويشكل الخيار الأفضل لمواجهة شبح عودة خاتمي المدجج هذه المرة بتأييد شعبي قديم ومستجد استنهضته سلبية الممارسات النجادية والمؤسسات الأمنية، إضافة لما تسرب من تفاصيل عن اللقاء الذي جمعه مع مرشد النظام الذي كان صريحًا في رده على استفسار خاتمي حول موقفه من قرار ترشحه؛ حين قال:

«إذا كنت تسأل عن رأيي -كسيد علي خامنئي- فإنني أعارض هذا الترشيح.

وإذا كان السؤال -كوني القائد- فانني على مسافة واحدة من كل المرشحين»، فما كان من خاتمي إلا أن أعلن دخوله السابق مباشرة بعد اللقاء، ما يشير إلى الخطورة التي يشكلها استيقاظ المارد الشعبي المؤيد للاصلاحيين.

انسحاب خاتمي لصالح مير حسين موسوي؛ على الرغم من كل الالتباس الذي رافقه، كان انسحابًا مدروسا، شكل قاعدة لتقديم موسوي لقاعدة التيار الإصلاحي الشعبية، ومحاولة إرباك التيار المحافظ بمرشح إشكالي؛ لا يملكون سلاحًا فاعلًا لمحاربته، ففرض عليهم الاصطفاف خلف أحمدي نجاد، والتغاضي عن خلافاتهم؛ خوفًا من الخسارة، ودفعت المرشد الأعلى للتدخل مباشرة، وإعلان دعمه لأحمدي نجاد خلال زيارة من خارج السياق لإقليم كردستان المعروف بموقفه السلبي من الحكومة المركزية.

خامنئي اضطر أن يقدم تنازلات متأخرة جدًّا لكسب الأكثرية السنية التي تشكل النسيج الإثني والديني في كردستان، ففي خطوة تأخرت ثلاثين عامًا أصدر مكرمة بالسماح ببث الأذان السني من التلفزيون المحلي، من دون التطرق إلى حقوق هذه الاثنية باللغة، والإدارة، والمشاركة التي ضمنها الدستور الإيراني في المادتين الخامسة عشر والتاسعة عشر.

وعلى الرغم من كل هذه الخطوات؛ تشير استطلاعات الرأي أن الأقليات القومية والإثنية تميل باتجاه المرشح الاصلاحي مير حسين موسوي؛ خصوصًا في كردستان وخوزستان (العرب)، إضافة للقومية الأذرية (التركية) التي ينتمي اليها موسوي؛ وكذلك خامنئي، ما قدر يفرض على الأخير، وحسب توقعات في الداخل الإيراني أن يقوم خامنئي بزيارة إلى إقليم أذربيجان، ومخاطبة سكانه بلغتهم المحلية لقطع الطريق على موسوي.

وفي خطوة أخرى: دفع التيار المحافظ بمحسن

رضائي -القائد الأسبق لحرس الثورة- لدخول السباق الرئاسي؛ ليس بهدف الفوز؛ حيث يفتقر للتأييد الشعبي، بل بهدف اجتذاب الأصوات الرمادية التي لا تؤيد أحمدي نجاد داخل التيار المحافظ، وقد تفضل الاقتراع لموسوي لما عرفته عن تجربته خلال توليه منصب رئيس الوزراء.

أما استمرار مهدي كروبي -الرئيس الأسبق للبرلمان في المعركة الانتخابية- يمكن أن يشكل عاملًا مساعدا لموسوي لإرباك التيار المحافظ؛ خاصة وأن لجرأة كروبي في التصدي العلني للمخالفات التي تقوم بها المؤسسات التابعة لمرشد النظام العسكرية، والتعبئة، ومجلس صيانة الدستور، ورفع مستوى الحديث عن حقوق الإثنيات القومية الدستورية.

في الخلاصة؛ يمكن القول: إن معركة الانتخابات الرئاسية في إيران؛ وإن كان عنوانها الأبرز: (التنافس بين قطبين: إصلاحي هو مير حسين موسوي، ومحافظ هو محمود أحمدي نجاد).

فهي معركة داخلية بامتياز لا تنافس فيها على السياسات الخارجية والاستراتيجية الإيرانية، على الساحتين: الأقليمية والدولية؛ لكونها تتعدى صلاحيات الرئيس أو أي مؤسسة أخرى في النظام، وتقع مباشرة في يد مرشد النظام.

إلا أن سياق الأحداث يكشف عن معادلة هي أقرب إلى الواقع، قطباها: مير حسين موسوي من جهة، ومرشد النظام آية الله علي خامنئي من جهة أخرى.

ففي حال انتصار موسوي ومعه التيار الإصلاحي؛ فإنه سيعيد فرض معادلة جديدة في الداخل، إطارها العام: إخراج الثورة والنظام الإسلامي من مأزق تحد الوجود، والاستمرار، والانفتاح على كل الحساسيات السياسية، والفكرية، والقومية، والاجتماعية، وتكريس العملية الديمقراطية، وتعزيز الحريات العامة والخاصة والتعبير، ويفتح المجال سهلًا أمام مرحلة الحد من اطلاقية صلاحيات مرشد النظام، واستئثاره بالقرار والسلطة، وإعادة هذا الموقع إلى مكانه الطبيعي تحت سقف الدستور.

في حين لو فاز خامنئي؛ فإن التيار الإصلاحي والمؤيدين له سيكون عليهم الانسحاب من الحياة السياسية لفترة طويلة، وانتظار التغيير من خارجهم وخارج أطر الثورة والنظام، والقبول بمرحلة من الحكم المنفرد والمطلق لولي الفقيه، وإلغاء كل المؤسسات الدستورية ذات الشكل الديمقراطي، ودخول الثورة والإرث الخميني في نفق مظلم ومصير غير واضح المعالم؛ ولا يعرف الوريث فيه.

ما يعني أن المنتصر في هذه المعركة ستقع على عاتقه مسؤولية استمرارية النظام والثورة؛ وموقعهما على الساحتين الداخلية والدولية.

الانتخابات الإيرانية

د. عصام العريان «موقع إخوان أون لاين» (٢٠٠٩/٦/١٥)

(من المعلوم أن د. العريان رئيس المكتب السياسي لجماعة الإخوان المسلمين -برغم وجود كثير من السطحية في رؤيته لنشأة وحقيقة الفكر الشيعي-؛ ومن هنا تنبع قيمة مقالاته، لكن هل هي توجه شخصي، أو توجه جماعة؟؟)

رغم الحيوية الظاهرة التي أضفتها المناظرات الرئاسية الجديدة على المشهد الانتخابي في إيران؛

والتي شهدت سخونة كبيرة، واتهامات خطيرة للرئيس الحالي؛ الذي يتجه إلى الفوز الكاسح (ثلثي الأصوات حسب النتائج الأولية)، وللرئيس السابق؛ الذي لم يكن بعيدًا من التنافس (رفسنجانى)؛ الذي اشتكى للمرشد الأعلى، وانصبت الاتهامات على الفساد الذي لا تخلو منه بلد في العالم؛ وحتى مع دعاوى الطهارة؛ سواء أكانت الثورية أم الدينية فلن يخلو منه بلد في العالم؛ لأن النفس البشرية هي النفس البشرية، ولذلك وضع الإسلام القواعد الصارمة لحساب المفسدين.

ورغم الإقبال الشديد الذي فاق حسب الأرقام الرسمية (٧٥ %) أي: قرابة (٣٠) مليون ناخب وناخبه، وهو ما شهدناه بالفعل على شاشات التلفاز، والذي صاحبه اتهامات من المرشح الإصلاحي «مير حسين موسوي» -رئيس الوزراء الأسبق- بعمليات تزوير بمنع بعض الناخبين أو المندوبين.

رغم كل ذلك -وغيره من الظواهر الإيجابية التي صاحبت تلك الانتخابات-؛ فإن نتيجتها في حقيقة الأمور لم تكن لتغير شيئًا يذكر في سياسة إيران الخارجية، وقد تحدث تغييرًا طفيفًا في الشؤون الداخلية، ولعل تجربة السيد «محمد خاتمى» لمدة (٨) سنوات في سدة الرئاسة الإيرانية خير دليل على تلك الحقيقة.

إن موقع رئيس الجمهورية في الدستور الإيراني، وضمن تركيبة معقدة أرساها الدستور الإيراني ليس إلا رئيسًا للهيئة التنفيذية، وسلطاته مقيدة، وصلاحياته محدودة؛ لأن الدستور الإيراني يحتفظ بالسلطات الأهم والصلاحيات الأقوى لشخصية أخرى هي المرشد الأعلى، أو «ولي الفقيه».

ووفق الدستور الإيراني؛ فإن هناك توزيعة دقيقة جدًّا تعكس مراكز القوى داخل المجتمع الإيراني، والقوى التي شاركت في الثورة الإسلامية منذ ثلاثين سنة، ويمكن الحديث ضمن تلك القوى عن «علماء الحوزات، وآيات الله»؛ الذين قادهم «الخميني»، وحشد معظمهم خلف نظريته الجديدة: «ولاية الفقيه»، ورجال البازار التجار الذين مولوا الثورة، وغطوا تكاليفها، وقيادات الحرس الثوري الذين خلفوا قيادة الجيش المنهارة بعد نجاح الثورة، وتصدوا للمؤمرات التي حيكت ضدها.

ظهرت خلال السنوات الثلاثين قوى جديدة على مسرح الحياة السياسية الإيرانية، أهمها: قيادات الجيش الجديد الذي أعيد بناؤه، والنخب السياسية التي ترعرت في ظل الحياة السياسية، وشكلت أحزابًا جديدة لها -جمهورها ومؤيديها-، وكذلك وفي المقدمة الجموع الشعبية الغفيرة التي أيدت الثورة ضد الشاه الطاغية المستبد، وشاركت في الحرب المستعرة لمدة عشر سنوات مع العراق، وضحت بالملايين في المعارك التي لم تتوقف، وساهمت في عمليات التنمية المستمرة، وظهرت منها عقول نابغة صنعت المشروع النووي السلمي لطاقة متجددة ومستمرة، وتصدت لكافة المؤامرات الأمريكية والغربية؛ التي تم إنفاق مئات الملايين من الدولارات عليها.

هذا الشعب له من يمثله -اليوم- وهي القيادات السياسية التي يتحلق حولها ويثق فيها، ويكفي أن مير حسين موسوي حصد حسب الأرقام المعلنة ثلث أصوات الناخبين، أي: عشرة ملايين صوت.

في ظل الخميني، وفي حياته؛ وكقائد لأحد أبرز ثورات التاريخ الحديث تم تركيز أهم السلطات في منصب «المرشد الأعلى» أو «ولى الفقيه»، وهو المنصب الذي تولاه «الخميني» بقوة الأمر الواقع، وعند صياغة

الدستور تم تشكيل «مجلس الخبراء»؛ الذي يتم انتخابه من عدد محدود، لهم مواصفات ضيقة جدًّا، وغالبيتهم من رجال الدين، وهذا المجلس هو الذي يتولى اختيار المرشد الأعلى، ومحاسبته، وعزله إن اقتضى الأمر، وهو لم يتم إلا مرة واحدة **باختيار السيد «خامنئي»، ولم يكن وقت اختياره -رغم أنه لم يكن وقتها أحد آيات الله العظمى- حسب التسلسل الهيراكي لرجال الدين الشيعة.**

وتم إعداد الدستور في ظل هجمات متتالية ضد الثورة، ورموزها، وقياداتها؛ من اتجاهات متعددة، أدت إلى اغتيال أكثر من مائة شخصية متميزة، وقد عكس الدستور -وهو الحالي- المظالم التاريخية، والتهديدات الحاضرة، وغابت عنه التصورات المستقبلية.

اليوم هناك حاجة ملحة إلى إعادة صياغة الدستور الإيراني بعد ثلاثين سنة مليئة بالحيوية، والمعارك العسكرية والسياسية الداخلية والخارجية.

أهم التطويرات المقترحة:

- **خلع الرداء المذهبي عن الدستور**؛ لإتاحة الفرصة لكافة أبناء المذاهب -خاصة أهل السنة- للتمتع بكافة حقوق المواطنة الكاملة.
- **خلع الرداء القومي الفارسي**؛ لاستيعاب كافة القوميات التي تشكل أقلية داخل إيران، مثل: العرب، والأوزبك، والبلوشستان، والأكراد.
- **إعادة توزيع القوى داخل تركيبة السلطة**، وإحداث توازن بين الرئاسة والبرلمان والجيش والشعب؛ ممثلًا في الأحزاب السياسية.
- **إعادة النظر في منصب «ولى الفقيه»، وإعادة النظر في «الحرس الثوري»**؛ خاصة بعد اشتداد عود الثورة، وتحولها إلى دولة مستقرة، أو الاحتفاظ بالموقع الخاص «للمرشد الأعلى - ولي الفقيه» في صورة رمزية بصلاحيات محدودة؛ خاصة وأن هناك من المراجع الشيعة المعتبرين مثل نائب الخمينى «حسين منتظري»؛ الذين يطالبون بالعودة عن نظرية «ولاية الفقيه» تمامًا؛ لعدم اتفاقهم عليها، أو لأنها أدت دورها.

أعتقد أن هناك مراجعة مطلوبة لكافة المهتمين بالوضع الإيراني؛ كي تصبح إيران دولة تمثل نموذجًا أفضل لممارسة إسلامية لا تكون محسوبة على المذهب الشيعي، أو حتى على اجتهاد أحد أكبر رموزه في العصر الحديث؛ للخروج من نفق طويل تسببت فيه «الغيبة الكبرى»؛ التي يؤمن بها الشيعة الجعفرية الأثنى عشرية للإمام الثاني عشر «محمد الحسن العسكري» باجتهاد نظرية «ولاية الفقيه»، أو «الحكومة الإسلامية» التي يمكن تلخيصها في نيابة الفقيه عن الإمام الغائب حتى يعود.

إذا تحققت تلك التطويرات؛ فإن المذهب الشيعي يقترب جدًّا من النظرية السياسية لأهل السنة والجماعة؛ التي تعود بالأمر -كله- إلى الشعب المسلم الذي له حق الاختيار، والمحاسبة، والعزل للحاكم، وبذلك نكون حققنا أفضل تقريب بين الجماعتين الكبيرتين في الإسلام، والذي تسببت الخلافات السياسية حول من هو الأحق بتولي أمور المسلمين وولاية الشأن العام في هذا الشرخ الكبير الذي تسبب في حروب دامية، واغتيالات مؤلمة إجرامية، وانقسام طويل لمدة (١٤) قرنًا من الزمان.

مراجعة تجارب نظم الحكم في الدول الإسلامية -خاصة تلك المحسوبة على التجربة الإسلامية؛ سنية كانت أم شيعية- واجب، وعلى الجميع أن يدلى بدلوه.

إيران إلى أين.. ولاية الفقيه أم ولاية الأمة؟

د.عصام العريان «المصريون» (٢٠٠٩/٦/٢١)

شدت إيران أنظار العالم أجمع -تقريبًا- خلال الأسبوع الماضي باستثناء هؤلاء الذين يعيشون في عوالم خاصة معزولين عن الدنيا، أو لا يحبون أن يروا ما يكرهون، أو لا يريدون الاستفادة من تجارب الآخرين.

كان السؤال الأبرز خلال تصاعد الأحداث هو: إلى أين تتجه إيران؟

وراود المراقبين إحساس غريب: هل تتكرر أحداث الثورة الإيرانية؟ وهل تكون تلك المظاهرات المحجوبة بداية ثورة مخملية تعيد ترتيب الأوراق في إيران؟

وشغل المختصين والمتعمقين في الشأن الإيراني والشأن الشيعي سؤال ما وراء الأحداث: هل تحدث المظاهرات والاختلافات داخل أبناء البيت الواحد وأولاد الثورة الإسلامية مراجعة كبيرة تحول الولاية السياسية من المرشد الأعلى - ولي الفقيه إلى ولاية الأمة الإيرانية، والجماهير الشيعية؟

إذا أردنا أن ندرك أهمية ذلك السؤال؛ علينا أن نعود إلى الوراء لنتفهم على طبيعة المذهب الشيعي، ولماذا حدث الخلاف والانقسام في الأمة الإسلامية بين سنة وشيعة؟!

لقد حدث الانقسام -في البداية- سياسيًّا حول من الأحق بتولى الخلافة بعد الرسول ﷺ، ورأى أقلية أن الأولى هو: علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه و رضي الله عنه -، بينما اختارت الأغلبية الساحقة أبا بكر الصديق خليفة لرسول الله ﷺ رضي الله عنه ، وبايعته جموع الصحابة بيعة السقيفة.

بعدها بدأ التأصيل للخلاف؛ حيث لم يدَّع أحد في بداية الخلاف وجود نظرية متكاملة للإمامة، فتم وضع أسس فقهية وأصولية لنظرية الإمامة عند الشيعة، بعد معارك الإمام علي في (الجمل، وصفين)، وتصاعد الأحداث التاريخية في الخلاف المشهور مع معاوية رضي الله عنه ، ثم تحول الخلافة إلى ملك عضوض ووراثة ملكية في الدولة الأموية. [العجيب أنه ليس بين الصحابة من يرى أحقية علي بالخلافة على أبي بكر! وهذا التصور إنما اخترع لاحقًا على يد عبد الله بن سبأ، وانتشر بين مسلمة الفتوحات؛ وليس بين الصحابة وأبنائهم، وبقي يتطور عبر الزمن، انظر كتاب «تطور الفكر السياسي الشيعي» لأحمد الكاتب!! **«الراصد»**]

جوهر نظرية الإمامة عند الشيعة -جميعًا- هو: أن من يتولى أمر المسلمين وحكمهم لابد أن يكون بنص إلهي؛ وليس باختيار حر من الأمة؛ لخطورة الأمر، ولذلك جاءت النصوص التي يتم تأويلها بتعسف شديد، ولا يعترف بها الغالبية العظمى من المسلمين لتؤكد تلك النظرية.

ثم اختلف الشيعة فيما بينهم، ولكن اشتهرت نظرية الإمامية الإثنى عشرية التي حصرت الأئمة في آل البيت من ولد الحسين بن علي رضي الله عنهما لعدد (١٢) إمامًا، كان آخرهم هو «محمد بن الحسن العسكري»؛ الذي عند وفاته قال الشيعة بغيبته غيبة صغرى! ثم غيبة كبرى طالت حتى يومنا هذا!!

المذهب الشيعي بدأ خلافًا سياسيًّا، واستمر كذلك إلى يومنا هذا، لذلك كانت الخلافات الفقهية الفرعية التي حدثت خلال تلك القرون الطويلة: قليلة، ومرجعها إلى اعتماد الروايات الحديثة، وقبول الرجال الذين حملوا الأحاديث، والشك في عدالتهم، ثم عاش الشيعة طوال

تلك القرون في ظل ما يعتبرونه (مظلمة تاريخية)؛ حرمتهم وحرمت أئمتهم من حق إلهي، وعاشوا صراعات سياسية مريرة في كل العصور، مع كل الولاة صالحين أو طالحين.

ويشعر الزائر اليوم لإيران نفسها، أو مناطق الشيعة في بلاد أهل السنة بغياب المظاهر الإسلامية التعبدية المشهورة، بينما كان المظهر الأبرز للصحوة الإسلامية في البلاد الإسلامية: انتشار المساجد، والإقبال على الصلاة في المسجد، وانتشار الحجاب بين النساء والفتيات، وكثرة حفظ القرآن، والإقبال على العلم الشرعي بمنهجية علمية، أو بجهود فردية، والمطالبة المستمر بالعودة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في كل مناحي الحياة، والمحاولات المستمرة لإحياء التطبيقات الإسلامية في الاقتصاد والسياسة والإعلام والفن... إلخ.

كان المظهر الأكبر للصحوة الإسلامية في إيران سياسيًّا؛ تمثل في الثورة الشعبية التي قادها الإمام الخميني منذ (٣٠) سنة، ثورة سياسية قلعت عرش الطاووس، وأنهت حكم الشاه محمد رضا بهلوي؛ الذي تلقب بملك الملوك، وأنهت معه عصر التشيع الصفوي؛ الذي مارس معادلة سياسية - دينية مع المراجع الكبرى، طوال قرون؛ كما سماه ووصفه المفكر الإيراني الكبير «علي شريعتي»، وعندما انتشرت خارج إيران فشلت في تصدير أفكارها إلى أهل السنة، بينما نجحت في رص صفوف الشيعة في عمل سياسي بارز في لبنان، والعراق، والبحرين، واليمن... إلخ.

ويحاول الزائر إلى إيران أن يجد الملامح التي تعودها من الصحوة الإسلامية، فلا يجد مساجد؛ لا للشيعة ولا للسنة، ولا يسمع الآذان في مواقيته الخمسة، ولا يجد الحجاب الذي تعود عليه!

بل يجد زيًّا مفروضًا على النساء بقوة القانون، ويجد التدخين سائدًا ومنتشرًا بين الملالي جميعًا تقريبًا، ويفرّغ الشيعة البسطاء وأشواقهم الدينية عند المزارات، وقبور الأئمة، والاحتفالات الحاشدة، حتى صلاة الجمعة في طهران تحولت إلى مظاهرة سياسية.

ولا أنس يوم كنت في ندوة بطهران، ورفضت حضور صلاة الجمعة لأني مسافر، وذهب بقية الوفد ومعهم السيد أمين هويدي؛ الذي عاد ليقول لي: لقد كان رأيك صائبًا، فلم تكن صلاة حاشدة، ولكنها مظاهرة سياسية!

كانت النقلة الكبيرة التي أحدثها الإمام الخميني هي: نظرية جديدة للإمام، أو «الحكومة الإسلامية»؛ كما سماها في كتابه الأشهر الذي حمل نفس العنوان.

خلاصة ما وصل إليه الخميني: أن الشيعة ليسوا في حاجة إلى انتظار عودة الإمام الغائب ليقودهم في دولة إسلامية، بل يمكن أن يتولى أحد المراجع الكبرى الولاية السياسية مع الولاية الدينية؛ فيتولى حكم المسلمين، ويطبق فيهم حكم الإسلام.

جوهر الفكرة: أن المذهب -عند تأصيله- جعل التقليد في الأحكام حكرًا على الأئمة من آل البيت، ولكن عند المظلومية ظهرت الحاجة إلى وكلاء للأئمة انتقل التقليد إليهم، وعند الغيبة الكبرى بقيت هذه الولاية الدينية يتوارثها العلماء الذين تم تأسيس نظام محكم لترقيهم، وعلى كل مسلم شيعي أن يتخذ أحد هؤلاء المراجع الكبار مرجعًا للتقليد، ويدفع إليه زكاة ماله التي تبلغ «الخمس»، ولا يجوز لعموم الأفراد التفقه في الدين منفردين، ولا يجوز من باب أولى إلا تقليد من تجزه

الحوزات العلمية، في تسلسل معروف ومشهور؛ يبدأ بطالب العلم، ثم حجة الإسلام، وينتهي بـ «آية الله العظمى».

وكانت حجة الخميني الأساسية: أنه إذا كنا اتبعنا وكلاء عن الإمام الغائب في أمور ديننا، فكيف نتخلف عن أتباعه وتقليده في أمور الدنيا والسياسة؟! وبذلك أسس لتطور جديد وخطير في المذهب الشيعي الإثنى عشري؛ **لم تكن تلك النظرية لتصمد طويلًا أمام التجربة، ولا بد لها أن تتطور وتتغير للأسباب الآتية:**

الأول: هو ضعف السند الفقهي، فإذا كان الملالي حجة في أمور الفقه والشريعة؛ بسبب تخصصهم الطويل، وتدرجهم في المناهج العلمية التي قد تصل إلى (٣٠) سنة في الحوزات؛ فإنهم ليسوا المتخصصين في كافة المجالات الحياتية التي تحتاجها أمور السياسة.

الثاني: هو المعارضة الأصلية للنظرية «ولاية الفقيه»، فلم يوافق الخميني عليها كبار الفقهاء من آيات الله العظمى، مثل: «الخوئي»، و«السيستاني»، و«الكلبايكاني»، و«بروجردي»؛ الذين حرصوا على تمييز «دولة العلم» عن «دولة الدنيا»، وحرصوا عل شغل الفقهاء بالأولى فقط، حيث نجح العلماء في الحفاظ على استقلاليتهم طوال قرون.

الثالث: هو الممارسة العملية، فقد تنافس آيات الله على المناصب السياسية، وفي الصراع السياسي الحالي المحتدم؛ طالت الاتهامات رؤساء كبيرة، وقد لا تتوقف عند رفسنجاني وكروبي ورضا نورى، بل قد تصل إلى «الولي الفقيه» خامنئي نفسه، إذا فشل في احتواء الصراع الحالي، وهو ليس من الآيات العظمى.

الرابع: هو صحوة الشعب الذي يجد لنفسه -اليوم- مكانًا في الصراع الدائر، لأنه صراع سياسي يمس أمور حياتهم العادية، ولهم فيه رأي وحجة، بينما كان الآيات والملالي مراجعهم في التقليد الديني؛ الذي لا يتخصصون فيه، ولا حجة لهم فيه، ولا قدرة لهم عليه.

الخامس: هو الضغوط العالمية، ودور الدول المجاورة، فقد عاش الشيعة لقرون طويلة في عزلة عن العالم، وها هم اليوم في قلب الصراعات الإقليمية والعالمية، يؤثرون ويتأثرون، وهذا لم يرد في كتب الأقدمين منهم، ويحتاج إلى اجتهاد جديد جماعي؛ لا ينفرد به الفقهاء فقط، وهو ما لا تتعود عليه الحوزات العلمية؛ فضلًا عن دور الإعلام الخطير الذي نقل الاهتمامات العامة إلى رجل الشارع العادي؛ خاصة الشباب والنساء.

السؤال اليوم هو: إلى أين تتجه إيران؟ وهل تتطور نظرية «ولاية الفقيه» إلى نظرية جديدة هي: «ولاية الأمة»؟ **وهل يدرك** الشيعة أن غيبة الإمام -التي طالت- قد تطول أكثر وأكثر، وأن الحاجة ملحة إلى العودة إلى الأمة نفسها لتتولى أمور دنياها، وتختار بحرية من يحكمها، وتحاسبه على ذلك، وتعزله إن أرادت؟

وهل يمكن ترجمة إجابات تلك الأسئلة في تطوير دستوري في إيران، دون الحاجة إلى نظرية فقهية جديدة تحتاج إلى فقيه في حجم الخميني، وقائد سياسي محنك له مثل قدراته القيادية وكاريزمته الشخصية؟!

صراع الأدوار بين تركيا وإيران

محمد السعيد ادريس «الخليج» (٢٠٠٩/٦/١٣)

منذ أن انتقل التركيز الأمريكي على الحرب في أفغانستان، بدلًا من العراق والصراع العربي -

«الإسرائيلي»؛ حدث تطوران مهمان، لهما علاقة بالتنافس والصراع بين القوى الشرق أوسطية الرئيسية: إيران، وتركيا، والكيان الصهيوني.

أول هذين التطورين: هو انزواء، وتراجع ثقل الدور «الإسرائيلي» في الأزمة الأفغانية، فـ«إسرائيل» لا تستطيع أن تقدم الكثير في هذه الأزمة، هذا تطور مهم سوف يفرض نفسه حتمًا على التقييم الأمريكي لأدوار القوى شرق الأوسطية، وربما يؤثر ذلك -ولو مستقبلًا- على العلاقات «الأمريكية - الإسرائيلية».

أما ثاني هذين التطورين: فهو بروز تنافس تركي - ايراني على النفوذ، والأدوار، والعلاقة مع الولايات المتحدة.

لقد حرص البلدان طيلة الأعوام الثلاثة الأخيرة على وجه الخصوص -أي: منذ الظهور التركي الشرق أوسطي القوي- على إدارة العلاقات بينهما ضمن إطارها التعاوني، ومحاولة تجنب كل نوازع التنافس والصراع، حدث ذلك في العراق، وحدث في الخليج؛ عندما حرصت طهران على ضبط ردود فعلها من توقيع تركيا اتفاق شراكة استراتيجية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وحدث -أيضًا- عندما كشفت دمشق عن دور تركيا في المفاوضات غير المباشرة التي أجرتها مع الكيان الصهيوني.

هذه المرة لم يستطع البلدان إخفاء حقيقة التنافس على أفغانستان وباكستان، وأيضًا على الولايات المتحدة، فتركيا تنظم قمة دورية سنوية مع باكستان وأفغانستان، منذ (إبريل/نيسان ٢٠٠٧)، عقدت الثانية عام (٢٠٠٨)، وكانت الثالثة في (إبريل/نيسان ٢٠٠٩)، وهي القمة التي ركزت على أهمية التعاون بين المؤسسات السياسية والعسكرية والاستخباراتية بين الدول الثلاث، في ما يتعلق بالقضايا الأمنية الإقليمية، وليس في ما يتعلق فقط بالحرب ضد «الإرهاب» في أفغانستان وباكستان.

الرئيس التركي عبدالله غول كان حريصًا على تأكيد أن أهم ما حدث في هذه القمة هو: اجتماع كبار المسؤولين العسكريين والاستخباراتيين بالدول الثلاث.

ومنذ أيام قليلة؛ تكثفت الاتصالات بين أنقرة وواشنطن؛ لتشكيل آلية تعاون مع إسلام أباد لمكافحة «الإرهاب»، وتجسد هذا الموضوع خلال اتصالات قائد الجيش التركي الجنرال ايلكر باشبوغ مع نظيره الأمريكي الجنرال مايكل مولن، على هامش اجتماعات المجلس التركي - الأمريكي المشترك؛ الذي اختتم أعماله يوم الخامس من (يونيو/حزيران) الجاري في واشنطن.

كما تجسد في لقاءات مكثفة يشارك فيها وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو وقائد الجيش التركي الجنرال باشبوغ مع كبار المسؤولين الأمريكيين.

هذه الحاجة الأمريكية لدعم تركيا في أفغانستان، والعلاقات التركية الباكستانية لا يمكن مقارنتها بالموقف الأمريكي من الدور الإيراني في أفغانستان، أو العلاقة الإيرانية الباكستانية، فتركيا حليف مأمون لأمريكا، أما إيران فهي منافس قوي، أو على الأقل طرف مشاغب ومناوئ للنفوذ الأمريكي في الخليج والشرق الأوسط، لكن الحاجة الأمريكية المتزايدة للدور الإيراني في أفغانستان هي التي أعطت الضوء الأخضر لتقارب باكستاني - إيراني، وأفغاني - إيراني؛ ابتداء من دعوة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون لإيران كي تحضر مؤتمر لاهاي الخاص بأفغانستان، وبعدها عقدت قمة ثلاثية إيرانية - باكستانية - أفغانية في طهران، وهناك توافق يتزايد بين باكستان وأفغانستان على دور إيراني قوي.

هذان الدوران: التركي والإيراني؛ لم يحدث حتى الآن تنسيق بينهما، وهنا يبدو السؤال منطقيًّا حول مدى قدرة البلدين على جعل التعاون عنوانًا لهذين الدورين.

ربما يكون الحرص على تجنب الصدام واردًا، لكن تناقض المصالح، وفعالية الدور التركي الإقليمي الملحوظ؛ وعلى مساحة واسعة من إقليم الشرق الأوسط تثير ريبة إيران، وتدفعها حتمًا إلى الصدام مع هذا الدور؛ خصوصًا وأن الدور التركي في أفغانستان مأمون أمريكيًّا بحكم التحالف الأمريكي - التركي.

لكن هذا الصدام يمكن لواشنطن احتواؤه في حالة نجاح الحوار الأمريكي - الإيراني؛ الذي سيبقى مفتاحًا، في مقدوره أن يتحكم في فرض الدور الإيراني وفي أنماط تفاعلات إيران الإقليمية بين الصراع والتعاون.

طهران واشنطن: «المؤامرات» أولاً

سعد محيو «الخليج الإماراتية» (١٣/٠٦/٢٠٠٩)

حين تلقى كاتب هذه السطور دعوة من مؤسسة الأبحاث الأمريكية «سانتشاري فاونداش» للمشاركة في مؤتمر في واشنطن، عبر تقديم ورقة حول العلاقات الإيرانية الأمريكية، ودور حزب الله؛ تأرجح انطباعه الأول بين أمرين: إما أن المؤتمر محاولة جادة و«بريئة» لتمهيد الطريق أمام الحوار الإيراني - العتيد، أو أنه يرمي إلى «تزخيم» الخلافات والصراعات العربية - الإيرانية.

في البداية؛ كانت اليد العليا للهدف الثاني؛ خاصة وأن عنوان المؤتمر -الذي حضره نحو مائة أكاديمي وإعلامي ومسؤول رسمي، إضافة بالطبع إلى تواجد كثيف «لا بد منه» لبعض ممثلي أجهزة الأمن الأمريكية الـ (١٥)- كان: «إيران، والشرق الأوسط: نفوذ متوّسع، وتصاعد في سباق التسلح؛ خرافة أم حقيقة؟».

ثم خاصة -أيضًا- وأن أحد رعاة المؤتمر كانت مؤسسة «هاينريش بول ستيفنغ»؛ التي سارع مديرها في بداية الجلسات إلى المطالبة بحذف كلٍّ من: (كلمة: الخرافة، وعلامة الاستفهام) من عنوان المؤتمر، قائلًا: إنه لا حاجة لهما؛ لأن «السلوكيات الإيرانية العدوانية والهادفة إلى الهيمنة في الشرق الأوسط جلية وواضحة!».

لكن؛ وما أن بدأت المداولات؛ حتى تغيرت الصورة سريعًا، فقد استقبل الحضور مداخلة الشخصية الإيرانية المميزة د. محمد ماراندي (رئيس دائرة دراسات أمريكا الشمالية وأوروبا في جامعة طهران)، والتي كانت صريحة في دعوتها إلى اكتشاف أوجه وإمكانات التعاون بين أمريكا وإيران، ولكن أكثر صراحة في رفض الاعتراف بـ «إسرائيل»؛ انطلاقًا من موقف مبدئي - إيديولوجي، بالقليل من النقد العنيف، والكثير من محاولات فهم المواقف الإيرانية «العملانية.

وتكرر الأمر نفسه مع مداخلة كاتب هذه السطور، التي عقدت المقارنة بين الحرب المفتوحة التي شنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة على إيران منذ اليوم الأول لثورتها، مع تلك التي فرضتها هذه الإدارات على الثورة المصرية الناصرية؛ والتي تكرّست في سلسلة لا تنتهي من الحروب، وعمليات الخنق الاقتصادي، والعزل السياسي ضد مصر.

في كلتا الحالتين: المصرية والإيرانية؛ كان الهدف الحقيقي هو: رفض القرار القومي المستقل، وفي كلتا الحالتين؛ كانت القوة والعنف وموازين القوى هي الوسيلة الوحيدة التي انتهجتها واشنطن لضرب هذه الاستقلالية.

لماذا ساد الهدوء والتهدئة هذا المؤتمر، على غير

عادة المؤتمرات الأمريكية التي غالبًا ما تكون صاخبة وطاحنة؟

ربما لأن طريق طهران - واشنطن مفروش هذه الأيام بالكثير من الآمال بأن يؤدي الحوار إلى صيغ تفاهم ما بين الطرفين؛ حتى ولو كانت تكتيكية أو مؤقتة.

ربما -أيضًا- لأن الجانبين يكتفيان في هذه المرحلة بإطلاق مجسات استطلاعية؛ لسبر غور مواقف بعضهما البعض، **لكن ثمة شيء واحد مؤكد -هنا-:** كلا الطرفين يكنّ شكوكًا عميقة في نوايا الآخر الحقيقية!

هذه المسألة -أي:الشكوك- ستحتاج -على ما يبدو- إلى جهود خارقة لتبديدها، على رغم شهرة الطرفين التي طفقت الآفاق حول براغماتياتهما الشديدة، ومن طرف إيران؛ كما عبر عن موقفها د. ماراندي المطلوب بالتحديد هو: انتقال أوباما من الكلام المعسول والمنمّق إلى الأفعال الجميلة والمحسوسة.

كما هو واضح؛ الحوار الإيراني الأمريكي يقف -الآن- على عتبة مسألة الثقة، وطبيعة جدول أعمال الحوار المترجمة لهذه الثقة.

لكن حيثيات مؤتمر «سانتشاري فاونداشن» كشفت -أيضًا- عن وجود توجهات واقتراحات لتخطي هذا الحوار إلى ما هو أوسع بكثير: البحث عن ترتيبات أمنية إقليمية شاملة، يمكن في إطارها حل كل أو معظم مشكلات المنطقة.

إيران والمنطقة: حرب أم نظام؟

سعد محيو «الخليج الإماراتية» (١٤/٠٦/٢٠٠٩)

أشرنا بالأمس إلى أن المشاركين في مؤتمر مؤسسة «سانتشاري فاونداشن» الأمريكية حول النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، انقسموا إلى فريقين، توزعا على محصلتين اثنتين:

الأولى: هي اعتبار هذا النفوذ خطرًا استراتيجيًّا وإيديولوجيًّا ماحقًا؛ يجب التصدي له بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك: العنف، والحروب، والاصطفافات، والتحالفات الإقليمية.

والثانية: اعتباره مجرد ورقة ضغط يستخدمها نظام إيراني كانت شهرته البراغماتية الفائقة أكثر بكثير من شهرته الإيديولوجية الثورية، لحمل الغرب على القبول به طرفًا وشريكًا في لعبة الأمم في الشرق الأوسط.

إدارة الرئيس بوش طبقت المحصلة الأولى بحذافيرها، فأحرق أصابعها والشرق الأوسط، وبالتالي رأى الفريق الثاني أن استمرار هذه السياسة -الآن- لن يسفر سوى عن مآس كبرى جديدة، في مقدمها: احتمال انفجار المشرق العربي - الإسلامي برمته، مع نزعاته المتطرفة في وجه أمريكا.

المحصلة الثانية تتطلب حلولًا مختلفة تمامًا - حلولًا تاريخية إذا ما جاز التعبير-، تستند إلى وضع الحوار الإيراني - الأمريكي العتيد في سياق هدف أوسع، هو: إقامة نظام إقليمي أمني جديد، يتم في إطاره وضع مصالح كل الأطراف الإقليمية وهمومها الأمنية بعين الاعتبار.

في السابق كان مثل هذا النظام مستحيلًا؛ بسبب محاولة القوى الدولية والإقليمية الرئيسة بالتفرد بزعامة هذا النظام طيلة القرن المنصرم، بدءًا من البريطانيين والفرنسيين في أوائل القرن العشرين (مع اتفاقات سايكس - بيكو)، إلى المصريين (مع مشاريع جمال عبدالناصر القومية العربية الطموحة) ، ثم السعوديين في

منتصفه، ثم «الإسرائيليين» في أواخره، وأخيرًا الأمريكيين أنفسهم في أوائل القرن الحادي والعشرين.

كل هذه المشاريع تحطمت الواحد تلو الآخر، وفشلت في تحقيق الأحادية القطبية في المنطقة، وهذا ما أسفر -الآن- كأمر واقع عن ولادة تعددية قطبية في الشرق الأوسط، لا بد أن يعترف بها كل من يريد أن يحوّل هذه المنطقة الاستراتيجية من ساحة حرب إلى واحة سلام، أمر واقع تبرز فيه ليس فقط إيران الإسلامية، بل -أيضًا- تركيا «العثمانية الجديدة» جنبًا إلى جنب مع مصر، والسعودية، و«إسرائيل».

كل هذه التطورات خلقت -برأي الفريق الثاني- وقائع جديدة في الشرق الأوسط، تسهّل فكرة تأسيس نظام إقليمي أمني جديد.

لكن؛ هل ستستخدم إدارة أوباما هذه الوقائع لبلورة هذا النظام تحت مظلة أمريكية تشمل كل دولة؟ **أم أنها ستواصل سياسة المحاور والاصطفافات الاستراتيجية، والحروب** التي انتهجها سلفه بوش، وأدت إلى كل الكوارث الراهنة لشعوب الشرق الأوسط؛ كما للزعامة العالمية الأمريكية نفسها؟

هذا السؤال لم يحظ بإجابة وافية في مؤتمر واشنطن، والسبب لا يكمن فقط في أن إدارة أوباما لم تبلور بعد المدى والأبعاد التي يمكن أن تصل إليها في حوارها مع طهران، ولا حتى (ربما) الاستراتيجية التي ستنتهجها في هذا الحوار.

بل -أيضًا- لأن قوى نافذة جدًّا في واشنطن تعتبر أي حديث عن نظام إقليمي جديد متعدد الأقطاب في الشرق الأوسط هو الكفر بعينه، على رأس هذه القوى: اليمين اليهودي الأمريكي المتطرف، والمتمثّل في لوبي «أيباك»، وبالطبع الليكود «الإسرائيلي»؛ الذي يحظى بنفوذ قوي في -أو على- الكونجرس الأمريكي.

لكن -ومع ذلك- مجرد طرح مسألة الحل الإقليمي الشامل لأزمات الشرق الأوسط على جدول أعمال النقاش في واشنطن يعتبر تطورًا بارزًا ولافتًا؛ خاصة حين نتذكّر أن هذه المنطقة عاشت طيلة العشرين سنة الماضية على وقع موسيقا واحدة؛ هي موسيقا المارشات العسكرية البوشية -«الإسرائيلية»؛ التي كانت تسعى إلى إقامة شرق أوسط جديد، ولكن في إطار الأحادية القطبية القديمة.

فص ملح.. وذاب!!

جمال سلطان «المصريون» (٢٠/٦/٢٠٠٩)

يا أولاد الحلال! هل لدى أحدكم خبر عن الاختفاء القسري لأقلام اللوبي الإيراني في القاهرة خلال الأيام الماضية؟!

تسعة أيام كاملة -حتى الآن- والاضطرابات الإيرانية يتحدث عنها العالم كله، والفضائيات العربية والأجنبية تنقل بالصوت والصورة أنباء المظاهرات، والعنف، والاتهامات بالتزوير، وأقلام اللوبي الإيراني في القاهرة لا حس ولا خبر! رغم أن بعضهم يكتبون مقالات يومية من خلال زوايا ثابتة، يطوفون فيها بأطراف العالم، من بلاد السند والهند، إلى أمريكا اللاتينية؟! ولكن يبدو أن خريطة إيران اختفت مؤقتًا من رادار ضمائرهم الحية!

يقول العامة في مثل هذه الحالات: فص ملح وذاب! لمن يختفي خلسة دون أن يعثر عليه أحد.

والحقيقة أنا أعذرهم؛ لأنه من الصعب أن يأتي هؤلاء بتفسير لقيام أحمدي نجادي بالتواطؤ على تزوير الانتخابات، وتهديد معارضيه بحمامات الدم إن أصروا

على إزاحته، أو إعادة الانتخابات، في الوقت الذي سوقوا لنا فيه هذا الرجل قبل أسابيع على أنه من الزاهدين المتبتلين؛ لدرجة أنه يلبس «جاكت» من «البالة» بأربعة دولارات!! وذلك أثناء حملة غسيل المخ التي أرادوا ممارستها في الإعلام المصري عن القيادات الإيرانية «الثورية».

ماذا عساهم يقولون -الآن- عن هذا «الزاهد» الذي يقاتل من أجل التمسك بكرسي الحكم، ويرفض إعادة الانتخابات أو إعادة الفرز على الأقل في كامل اللجان.

والمشكلة عند هؤلاء أن عمليات الاحتجاج طالت، وكانوا يبتهلون إلى الله أن تنتهي خلال أيام قليلة؛ حتى يتسنى لهم التمطع بالكلمات المتأنقة لتبرير ما حدث، «وتحليل» فوز نجادي.

على كل حال هؤلاء أحسن حالًا من الآخرين الذين تورطوا بالكتابة خارج مصر، فأتوا بما يمثل وصمة عار يصعب محوها في تاريخهم.

وقد أسفت -كل الأسف- أن يتورط الزميل عبد الباري عطوان في الكتابة دفاعًا عن المزورين، بصورة تقشعر منها الأبدان في صحيفته أمس، وأنا مضطر لنقل أسطره حرفيًّا؛ لأن القارئ قد لا يصدق كلامي إن لم يقرأ النص الحرفي لما قاله، قال عطوان أمس:

«**...السيد علي خامنئي -المرشد الاعلى-** كان حاسمًا في خطابه الذي أدلى به أمس عندما أبدى تأييده المطلق لنتائج الانتخابات، وشدد على نزاهتها، واستبعد حدوث أي تزوير فيها، وحمّل «المرشحين الاصلاحيين» مسؤولية أي نتائج يمكن أن تترتب عن أية اراقة للدماء؛ في حال حدوث صدامات بين المتظاهرين ورجال الأمن.

صبر السيد خامنئي نفد -فيما يبدو-، وكذلك صبر انصاره ومؤيديه، وهم الأغلبية الساحقة في إيران الخميني، بعد ستة أيام من «المرونة» في التعامل مع المتظاهرين، ولكن يبدو أن هناك من هو مستعد للتحدي والنزول الى الساحة مبارزا». انتهى الكلام؛ كلام عبد الباري عطوان، وليس كلام علي كوردان -وزير داخلية إيران-!!

عبد الباري الذي ملأ الدنيا ضجيجًا بنضاله ضد الاستبداد، والقمع السياسي، وتزوير الانتخابات قبل ذلك!

عبد الباري الذي لم يهدأ له بال وهو يتهم النظام المصري بالتزوير في الانتخابات، ويؤيد نزول المعارضين إلى الشوارع، وتحدي السلطات؛ رغم مخاطر العنف وإراقة الدماء!

هو نفسه الذي يملك كل هذا الحنو على التزوير في إيران، ويطالب المعارضة بالانصياع لأوامر «نائب المهدي المنتظر»، ويعتبر أن كلام «خامنئي» وحي لا يأتيه الباطل، وإنما هو القول الفصل، وعلى المعارضة الإيرانية أن تقول: آمين!!

هل كان على خامنئي ينتظر المزيد من المتواطئين يا سيد عبد الباري! لماذا لا تتعفف عن هذا التورط في «وحل» الدفاع عن القمع والتزوير والفساد؟!

سلطات التزوير الحاكمة في طهران تهيمن على أجهزة الدعاية والإعلام كافة؛ من إذاعة، وتليفزيون، وصحافة، في الوقت الذي لا تجد فيه المعارضة إلا مواقع الإنترنت للصراخ والألم، **ثم تأتي أنت لكي تصطف في طابور أجهزة الدعاية الرسمية الإيرانية وإعلام الحرس الثوري الإيراني؟!**

هل وصلت الذراع الإيرانية إلى هذا الأمد؟!

على كل حال؛ ما حدث من عبد الباري يجعلنا نحمد الله على صمت اللوبي الإيراني في مصر.. خيرًا فعلوا عندموا اختفوا من المشهد تمامًا!

ردود الفعل تتصاعد على سب «نجاد» للصحابة

«موقع البينة» (٢٠٠٩/٦/١٧)

تصاعدت ردود الفعل في العالم العربي والإسلامي على سب الرئيس الإيراني أحمدي نجاد للصحابة -رضوان الله عليهم- قبل أيام على إحدى القنوات التليفزيونية الإيرانية.

فقد رأى النائب الكويتي محمد هايف: أن انتقام الله من سب الرئيس الإيراني أحمدي نجاد للصحابة؛ عكرت عليه فرحة الفوز، مؤكدًا أن نجاد كان قد سب عددًا من الصحابة في القناة الإيرانية الثالثة الإيرانية في العاشرة والنصف من مساء (١٠ يونيو) الجاري.

واعتبر هايف -حسبما نقلت عنه صحيفة «الوطن» الكويتية- أن اللغط السياسي، وتفاقم الخلافات والاشتباكات التي وقعت في إيران، في أعقاب الإعلان عن فوز نجاد؛ إنما هي في الواقع انتقام الله للصحابة الذين قام نجاد بشتمهم، وسبهم، والتعدي عليهم قبل أيام في التلفزيون الإيراني.

وقال: «إن نجاد تعدى قبل ثلاثة أيام على الصحابة: الزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، ومعاوية بن أبي سفيان ، وذلك على القناة الإيرانية الثالثة».

وتمنى هايف على نجاد أن يكون رئيسًا للجميع في إيران، ويبتعد عن مثل هذه التصريحات والتعدي على الصحابة الأجلاء.

وأضاف: «إن هذا النهج من الرئيس الإيراني سوف يثير الطائفية في بلده، منوهًا إلى أن هذا النهج كان واضحًا منذ توليه الرئاسة الإيرانية، وكان عليه أن يبتعد عن هذه المسائل الخطيرة التي قد تقسم الشعب الإيراني، وتحدث مزيدًا من الفتن».

إلى ذلك وجه عضو مجلس الشورى السعودي د. الشريف حاتم بن عارف العوني رسالة إلى نجاد قال فيها: «لقد استمع العالم الإسلامي لخطابكم الأول والثاني الذي تعرضتم فيه لشخصيتين عظيمتين في التاريخ الإسلامي، وهما شخصيتا الصحابيين الجليلين: طلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام ، وهما عند أهل السنة من سادة الأمة الإسلامية، واثنان من العشرة المبشرين بالجنة».

وأضاف الشريف موجهًا كلامه لنجاد: «وقد اعترفتم في خطابكم الثاني أنهما كانا قد قدما خدمات جليلة للإسلام بحضرة النبي ﷺ وفي حياته، ولكنكم -وللأسف الشديد- عدتم على هذا الثناء بالنقض؛ عندما وصفتموهما بأنهما قد نكثا العهد؛ بسبب ما حصل في موقعة الجمل، وأنهما بذلك قد فقدا المميزات التي استحقاها بجهادهما وبذلهما مع رسول الله ﷺ.

فبغض النظر عن الروايات التاريخية الملفقة أو المجتزأة؛ التي تعزز رأيكم هذا حسب وجهة نظر أهل السنة، **وبغض النظر** عن التفسيرات البعيدة للحوادث الثابتة في التاريخ، **وبغض النظر** عن اللغة المتطرفة التي كتبت هذا الموضوع في الكتب الدينية والتاريخية لدى الشيعة والتي تبلغ حدًّا غاليًا من التطرف، وحسب وجهة أهل السنة -أيضًا-، **بغض النظر** عن ذلك كله وعن المناقشات الطويلة لأهل السنة له؛ **فلم يكن من المنتظر منكم، وأنتم رئيس دولة، أن تسيئوا** إلى مشاعر مليار

مسلم من أهل السنة هذه الإساءة البالغة بتعرضكم لاثنين من كبار رموز الإسلام عندهم، ولا يليق برجل سياسة كبير في مستوى رئيس دولة أن يفعل ذلك! لأنه سيخسر بذلك أكثر مما يربح، ويزيد من النار الطائفية في المنطقة اشتعالًا، ويصل بها مستوى جديدًا؛ لم يكن قد وصل إليه سابقًا، فقد كان سابقًا يقوده صراحة بعض رجال الدين وحدهم، فأصبح بخطابكم هذا يقوده السياسيون صراحة -أيضًا-، بل يقوده رئيس دولة!!».

وطالب عضو مجلس الشورى السعودي نجاد بالاعتذار لجماهير أهل السنة قائلًا: «ومع أني لا أسمح لنفسي -هنا- أن أناقشكم في قناعتكم الخاصة التي يوافقكم عليها عدد كبير من أبناء أمتكم، ويخالفكم فيها أهل السنة كلهم، وهم الغالبية الكبرى من المسلمين؛ إلا أن المنتظر أن تعتذروا للعالم الإسلامي عن هذه الإساءة، فالقناعات الخاصة لا تجيز الإساءة لمشاعر مئات الملايين من المسلمين، وإذا كان الله -تعالى- قد نهانا أن نسب الأوثان التي كان يعبدها المشركون؛ لكي لا يؤدي ذلك إلى مفسدة أعظم، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾[الأنعام: ١٠٨]، فمن باب أولى أن يكون مما ينهانا عنه الله -تعالى- أن نعلن بشتم أصحاب رسول الله ﷺ و رضي الله عنهم أجمعين، للسبب نفسه، وهو أن شتمهم سيزيد من نار الطائفية اشتعالًا في المنطقة، وسيسيء إلى مشاعر مليار مسلم».

وكان المفكر الإسلامي المعروف جمال سلطان قد انتقد هذا الفعل -أيضًا-، وكتب قائلًا: «لا أفهم ما هي صلة الصحابي الجليل طلحة بن عبيد الله -أحد حواريي رسول الله، وأحد رموز الجهاد الإسلامي الكبير، وبطل غزوات النبي، وأحد العشرة الذين بشرهم النبي بالجنة-؛ ما هي صلته بمشكلات أحمدي نجاد مع منافسه مير حسين موسوي في الانتخابات الرئاسية، من أجل أن يشتمه، ويشهر بخلقه ومكانته ودينه، ويكاد يخرجه من ملة الإسلام؟!!

السؤال أتوجه به إلى هؤلاء الذين يتحفوننا بالحديث عن أن الهجوم على أصحاب النبي وأزواجه في إيران هو من فعل المتطرفين والمهاويس فقط عند الشيعة الإثنا عشرية، ولكنها خصلة مذمومة عند معظم المعتدلين؛ أين يضعون رئيس الجمهورية الإيرانية إذن؟!

لقد خطب مرتين أثناء الانتخابات، وفي كل مرة يتعمد أن يستدعي أحقاده وأحقاد التاريخ؛ لكي يسب الصحابة، ويصف اثنين من رموز الصحابة؛ وهما من العشرة المبشرين بالجنة، يصفهم بالخيانة.

ما دخل طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام رضي الله عنهما بمشكلات نجادي مع خصومه السياسيين؟!

وما دخل الصحابيين الجليلين في الانتخابات الرئاسية في إيران؛ لكي يتبجح رئيس الدولة بشتائمه لهما؟!

وهل سنسمع بعض المحامين يستدعون شهادة جديدة من محمد علي التسخيري يحدثهم عن أن نجادي كان يقصد رجلين من أهل عبادان من معسكر خصومه، وليس يقصد الصحابيين المعروفين اللذين بشرهما رسول الله ﷺ بالجنة؛ لبلائهما الكبير، وتضحياتهما النبيلة في تعزيز رسالة الإسلام، وحماية الدعوة، ونصرة رسول الله؟!

هل يفعل ذلك التسخيري -كما دجل علينا، ونقلوا دجله!- بأن مزار أبو لؤلؤة المجوسي هو لشاعر إيراني قديم؛ وليس لأبو لؤلؤة المجرم قاتل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب!!

هل يمكن تصور مستوى التطرف والهوس من رئيس الجمهورية الأستاذ الجامعي؛ وهو يهين علنًا مشاعر أكثر من مليار مسلم من أهل السنة في العالم كله، وبشكل مجاني، ودون أن يكون في اشتباك فكري؛ أو حتى شعوري له مع أهل السنة؟!».

وأضاف سلطان: «لقد فعل نجاد هذه **الحماقات** علانية وعلى الهواء مباشرة؛ دون أن ينصحه أحد من العقلاء الذين يحدثونا عنهم بأن يتوقف أو يكف عن هذا **الهراء وتلك البذاءة**، لم نسمع من يسمونهم: المعتدلين، يطالبونه بالاعتذار لمليار مسلم أهان مشاعرهم بكلامه غير المسؤول، وشتائمه غير اللائقة؟!

هل أصبحت مشاعر المسلمين سوقًا للمزايدات الطائفية الرخيصة في الانتخابات الإيرانية؟!

لقد ألقى مرشد الثورة علي خامنئي بثقله وثقل أجهزة الدولة بكاملها وراء هذا **المتطرف**، واعتبر انتصاره: عيدًا لإيران، ويبدو أنه كان من معالم هذا العيد أو من احتفالياته تلك: الجرأة الطائفية غير المسؤولة؛ والتي تكشف عن عمق تجذر الغلو الطائفي في مؤسسة الحكم في إيران» -حسب وصفه-.

إسطنبول استضافت مهرجانًا غنائيًا للمحجبات

«العربية نت» (٢٠٠٩/٦/٨)

[سبق لـ **للراصد** أن عرفت بنشاط عبد الله غولن في العدد (٥٩)، لما يقوم به من دور كبير في الأوساط الإسلامية. **«الراصد»**]

صاحت بانجينا خوسيه -من موزمبيق- بلغة تركية سليمة، في قاعة مليئة بنساء محجبات من الأتراك، وهي تصفق بحماس على وقع الأنشودة التي ترددها: «أريد أن أرى أياديكن».

تشارك خوسيه في أولمبياد اللغة التركية -الذي اجتذب في عامه السابع (٧٠٠) طفل من (١١٥) دولة-؛ للتنافس في الغناء، وقراءة الشعر، والكتابة النثرية، وحصلوا على لفتة تشجيع في دراستهم بزيارة قام بها الرئيس عبد الله غُل.

والمتنافسون هم نتاج مؤسسة من المدارس الاجتماعية الدينية القوية، المرتبطة بالخطيب التركي المسلم فتح الله غولن؛ الذي يحترمه كثيرون باعتباره شخصية إسلامية متسامحة معتدلة، لكن بعض العلمانيين الأتراك يشكون في أن له أجندة سياسية.

وتعكس المواقف المتباينة من حركة جولين الصراع الأكبر على هوية تركيا، ويحظى جولين بكثير من الدعم من مجموعة صاعدة من أساتذة الجامعة، لهم توجه ديني، وهم نفس المجموعة التي ساهمت في رفع حزب العدالة والتنمية؛ ذي الجذور الإسلامية إلى سدة الحكم عام (٢٠٠٢) ، في دولة أقيمت على أسس علمانية صريحة.

كان غالبية الحضور -الذين تابعوا مسابقة الغناء في اسطنبول- من النساء المحجبات؛ اللاتي يرتدين معاطف تكسوهن حتى الكاحل.

ويدعو غولين (٦٨ عامًا) -الذي التقى بالبابا يوحنا بولس الثاني وزعماء دينيين آخرين- إلى تطبيق الدين في الحياة الحديثة، وألهمت تعاليمه ملايين الأتراك لتكريس أوقاتهم وأموالهم لجماعات نشطة في النشر، وأعمال الخير، وفوق كل شيء التعليم.

وأنشأت تلك الجماعات -التي ألهمها جولين- شبكة من نحو (٥٠٠) مدرسة خاصة، في شتى أنحاء العالم؛ من بولندا إلى نيجيريا، تدرس منهجًا تعليميًا

كـاملًا، يشـمل اللغـة التركيـة، وتعلـم التلاميـذ الطمـوح، ويقولـون: إنهـم لا يدرسـون اللغـة التركيـة بغـرض نشر الاسلام.

وينظم أولمبياد اللغة التركية: الرابطة الدولية للتعليم التركي، وهي رابطة خاصة.

وبعروضهم البرّاقة؛ يشعر التلاميذ وكأنهم في برنامج مسابقات للمواهب التلفزيونية، أو مسابقات الأغاني، بينما ترتقي فتيات -من كمبوديا إلى أندونيسيا- إلى مستوى المناسبة، ويقدمن أغاني حب من الأناضول بنفس الحس والتأثر لنجمة من نجوم الغناء التركي.

وتقول فارزانة سميحة (١٤) عامًا؛ التي أرسلتها مدرستها في بنغلادش إلى الأولمبياد: «أنا أحب التركية، وهي لغة يتحدثها كثيرون من الناس»، وترى سميحة -التي تأمل في أن تصبح طبيبة- أن: «التركية ليست صعبة للغاية، ولكنها أصعب من الإنجليزية».

وجذبت صور الأطفال -من إفريقيا إلى آسيا الوسطى- وهم يرتدون ملابسهم التقليدية، ويتواصلون مع بعضهم بعضًا باللغة التركية قدرًا كبيرًا من الاهتمام في تركيا، ليس فحسب بين المسلمين المتدينين، فكتب احمد هاكان -كاتب العمود في صحيفة «حرييت» العلمانية- قائلًا: «لن يكون من الإنصاف إلا أكتب أنني أعجبت كثيرًا بمناخ الأخوة الذي أوجده هؤلاء الأطفال؛ الذين تعلموا في مدارس المؤسسة».

وتقدم مدارس غولين -التي عادة ما يكون أداؤها أفضل من أداء مدارس الدولة المحلية- منحًا دراسية موسعة، وتعمل ليلى كايوموفا -مدرسة اللغة التركية، وهي أصلًا من أوزبكستان- الآن في أريزونا، وتعتقد أنه حتى على بعد آلاف الاميال من تركيا؛ فإن تعلم اللغة التركية له فوائده، وتقول: «العالم لا ينظر إلى تركيا على أنها دولة إسلامية أو دولة دينية، بل ينظرون إليها على أنها جسر بين الشرق والغرب، وإذا كان الطلبة مهتمون بالإسلام؛ فمن المؤكد أنهم سيدرسون اللغة العربية لا التركية».

ورغم أن غالبية سكانها من المسلمين؛ إلا أن تركيا قامت كدولة علمانية في عام (١٩٢٣).

وتشعر نخبة من العسكر، ورجال القضاء، والأكاديميين يعتبرون أنفسهم حماة للدولة العلمانية؛ بالقلق من نمو طبقة من الأتراك الأغنياء المتدينين.

كما توجد شكوك قوية تحيط بجولين في بعض الدوائر، لدرجة أنه اتُّهم منذ أكثر من عقد بالتخطيط لتدمير الدولة العلمانية، وتطبيق الشريعة الإسلامية، وسافر إلى الولايات المتحدة عام (١٩٩٩)، قبل أن تبدأ القضية بفترة قصيرة، ويعيش هناك منذ ذلك الحين؛ على الرغم من تبرئته!

وتأكدت براءته في الاستئناف العام الماضي؛ ما أثار تكهنات بعودته، غير أنه تردد أن صحة جولين معتلة، وهو الأمر الذي يبقيه في الولايات المتحدة، ويزعم بعض العلمانيين أنه يعمل على تدريب كادر لادارة دولة إسلامية مستقبلية، وهو اتهام ينفيه أتباعه بشدة.

وافتتحت أولى مدارس جولين عام (١٩٨٢)، وزاد عدد أتباعه كما زادت المدارس، وقال أوزكان كيليس -رئيس جمعية الحوار في لندن؛ التي تستلهم أفكار جولين-: «حجم الحركة وتنوع الدول التي تعمل فيها؛ يجعل من المستحيل أن تصمد أمام الحجة بأن جولين في المركز يسيطر على الأمور».

وأضاف: «إذا كان لديك جدول أعمال للاطاحة بالدولة العلمانية التركية؛ فلماذا تفتح مدرسة في مدغشقر؟!».

العلويون.. مسلمون بالإكراه في ألمانيا

نبيل شبيب «إسلام أون لاين» (١٨/٦/٢٠٠٩)

سببت «جماعة العلويين» -المنظمة الرئيسية للأتراك من الطائفة العلوية في ألمانيا- مشكلة جديدة في «مؤتمر الإسلام» -الذي سيعقد اللقاء الختامي له قبل نهاية (يونيو ٢٠٠٩)- ، مما أثار انزعاجًا ملحوظًا من جانب وزير الداخلية فولفجانج شتويبلي، وجدلًا واسعًا على مستوى المنظمات الإسلامية التركية.

المؤتمر كان يستهدف تحريك عجلة الاندماج للإسلام والمسلمين في ألمانيا، وفق مبادرة صدرت عن وزير الداخلية قبل ثلاثة أعوام، ومنذ تشكيله لم يكن سهلًا أن يحوز على رضى سائر الأطراف، فالدعوة لم تقتصر على ممثلين عن المنظمات الإسلامية الأربع الرئيسية في ألمانيا (ثلاث تركية، والمجلس الأعلى للمسلمين؛ الجامع لمنظمات من ذوي أصول وجنسيات ألمانية وإسلامية متعددة)، **بل شملت -بحجة تمثيل قطاع كبير من المسلمين لا ينتمون رسميًّا إلى المنظمات كأعضاء- أفرادًا علمانيين في الدرجة الأولى، اختارتهم الوزارة بنفسها، ولا يُخفي بعضهم مواقفه المناوئة مباشرة للإسلام نفسه، والمعادية بشدة للمنظمات القائمة، هذا علاوة على دعوة منظمات أخرى من قبيل منظمة العلويين الأتراك.**

مسلمون... بالإكراه؟

برغم المعرفة بمواقف الغالبية من علماء المسلمين الرافضة لانتماء طوائف معينة (أبرزها: القاديانيون، والبهائيون، والعلويون) للإسلام؛ كانت الجهات الرسمية والإعلامية بألمانيا حريصة منذ زمن بعيد على التعامل معها على أساس أنها في نطاق الديانة الإسلامية، مع ما يترتب على ذلك من تبعات عملية، مثل المشاركة في وضع مناهج تدريس الإسلام، وإعداد المدرسين.

ولكن المنظمة التي تمثل غالبية البهائيين سبق وأعلنت رسميًّا منذ فترة طويلة اعتبار البهائية ديانة قائمة بذاتها وليست طائفة إسلامية، كما أقدمت المنظمة الأكبر لتمثيل العلويين مؤخرًا على خطوة مشابهة، وتعاملت الجهات الرسمية الألمانية معها على هذا الأساس -أيضًا-، بما في ذلك تخصيص دروس دينية نظامية لأبناء الطائفة بمناهج تنفرد بتحديد مناهجها؛ لا سيما أن التصورات والعبادات التي تقوم عليها تعاليم العلويين الأتراك مختلفة اختلافًا جذريًّا عن جميع ما تعرفه المذاهب الإسلامية، السنية والشيعية، بما في ذلك «الصلاة» -مثلًا-، حيث تقام مراكز يطلق عليها «دور الاجتماع - Cem ve» وتؤدى الصلاة فيها في صيغة غناء! ورقص مختلط!!

أما تجاهل كثير من الجهات العلمانية الغربية الفروق الأساسية القائمة؛ فيطرح دعوات هذه الطائفة باعتبارها تحمل عناوين «الحرية»، و«الديمقراطية»، وكذلك «تحرير العلاقات بين الجنسين» من الضوابط الإسلامية، فتصلح للترويج لها «صورة ليبرالية مقبولة غربيًّا لتطبيق الإسلام»، وهذا ما يكمن وراء الإصرار فترة طويلة على اعتبارها طائفة من الطوائف «المذهبية» الإسلامية.

لم يكن سهلاً في بداية مسيرة «مؤتمر الإسلام» التعامل مع التناقضات الكامنة في شموله لاتجاهات لا يمكن أن تتلاقى على أرضية «عقدية» مشتركة، وتصورات منبثقة عنها، وبقي طوال السنوات الثلاث

الماضية مثار جدل جديد بين مختلف الأطراف: الإسلامية، والعلمانية، والحزبية السياسية.

ولكن بدا في الفترة الأخيرة أن بعض القضايا «العملية» التي تناولها المؤتمر، عبر لجان شكلت لهذا الغرض؛ بدأ يأخذ مجراه بهدوء، وأن ما وصل إليه من أطروحات يمكن أن يجد المتابعة، ومن ثمّ التطبيق تدريجيًّا، فقطع على سبيل المثال شوطًا لا بأس به بشأن «تنظيم تدريس الإسلام لأطفال المسلمين في المدارس الألمانية».

وكان شتويبلي حريصًا على الوصول قبل حلول موعد الانتخابات النيابية هذا العام، إلى نتيجة محددة، عندما ينعقد «اللقاء الختامي» للمشروع الذي خُصص له ثلاثة أعوام توشك على نهايتها.

وفي هذا اللقاء يراد الإعلان عن أهم نتائج المؤتمر، وهي: «وثيقة القيم المشتركة»؛ ليكون التوقيع عليها تتويجًا للجهود المبذولة على طريق الاندماج والتفاهم وفق الرؤية السياسية لذلك، وبحيث يكون محتواها في محور التقرير السنوي الذي تقدمه وزارة الداخلية إلى المجلس النيابي الألماني حول الإسلام والمسلمين في ألمانيا.

وفي الوثيقة خمسة محاور رئيسية، تؤكد:

= حاجة التعايش بسلام واحترام متبادل إلى الاندماج.

= وأن الاندماج لا يتمثل في معرفة اللغة الألمانية فقط.

= واعتبار التنوع ضمانًا الحريات.

= وتكامل تحمل المسؤولية مع ممارسة الديمقراطية.

= والحث على تعلم المزيد وتعويض النقص في البحوث.

جدل محتدم:

واضح أن الوثيقة لا تمس الجوانب العقدية، ولا الخلافات الأساسية، وبالتالي كان مزعجًا لجميع الأطراف أن يعلن علي إرتان طوبراق -نائب رئيس الجماعة العلوية في ألمانيا- فجأة، وعبر وسائل الإعلام أن جماعته لن توقع على تلك الوثيقة المشتركة، وقد تعمد إلى تقديم بيان مستقل خاص بها خلال اللقاء الختامي.

ولا يزال الجدل محتدمًا مع اتهامات متبادلة في أوساط المنظمات التركية تخصيصًا، فطائفة العلويين الأتراك تدرجها «هيئة الشؤون الدينية» في تركيا ضمن اختصاصاتها، وتعتبرها طائفة من المسلمين، بينما تسعى للتحرر من ذلك، وتتهم المنظمات التركية الأخرى بالتبعية للجهات الإسلامية «الحاكمة» في تركيا.

ولا يوجد في تركيا إحصاء دقيق حول عدد العلويين، وتتأرجح التقديرات غير الرسمية ما بين (١٥ و٣٠) في المائة من السكان، أما في ألمانيا فترتفع التقديرات بالمقارنة مع تركيا، وتعلل ذلك بأن أعدادهم كانت كبيرة في نطاق الوافدين والمهاجرين من تركيا خلال العقود الماضية.

الكويت في الإستراتيجية السرية لحزب «الدعوة»

داود البصري «السياسة الكويتية» (٢٠٠٩/٦/٦)

يعمل نوري المالكي على ترتيب الساحة العراقية والبيت الشيعي؛ تحسبًا لمتغيرات قد تكون عاصفة خلال الأيام المقبلة، يبدو ووفقًا لحصيلة جمع كم من

المعلومات من مصادر متعددة نستطيع القول: إن التصعيد المفاجىء في جبهة الحرب الكلامية ضد الكويت، والذي كان أبرز محطة من محطاته ذلك التصريح غير المسبوق الذي أطلقه النائب البرلماني عضو الجبهة العراقية، الناشط في النظام العراقي السابق المدعو عز الدين الدولة؛ الذي أعرب فيه عن ضرورة تقديم الكويت لتعويضات مالية ضخمة للحكومة العراقية الحالية، بسبب سماحها للقوات الأميركية بدخول العراق، وإسقاط النظام السابق من خلال البوابة الكويتية!

وهو تصريح عجيب، وغريب! وغير مسبوق في جرأته الفظيعة على قلب الحقائق و المسلمات، والتي يقول أبسطها: إنه لولا الكويت -تحديدًا- ما تسنى لهذا الدولة أن يكون رقمًا سياسيًّا مهمًّا أو قطبًا برلمانيًّا بارزًا، يحدد مسارات الإستراتيجية الخارجية والقانونية للعراق؛ المفترض أن يكون عراقًا جديدًا وحضاريًّا، متخلصًا من إرث الفاشية، والتصريحات العنترية، والروح العدوانية المريضة، ولكن يبدو أن وحشية العصر الميليشياوي للعصابات الطائفية السنية والشيعية المتحكمة في العراق؛ قد أبت إلا أن تفرز أسوأ عصاراتها غير القابلة للهضم!

وطبيعي القول: إن تصريح «الرفيق عز الدين» لم يأت من فراغ! كما أنه ليس مجرد زلة لسان! ولا تصريحًا هوائيًّا لا معنى له ولا قيمة! بل إنه يستند إلى إستراتيجية سرية، كشف بعض جوانبها ووفق مخطط إستراتيجي واضح، يقوده نوري المالكي الذي يحاول أن يوحد الصفوف الشيعية المتناحرة حول حزبه المفتت (الدعوة الإسلامية).

وحيث بات يطلق التصريحات ذات الصبغة الوطنية؛ التي يحاول من خلالها الابتعاد عن الاصطفافات الطائفية، ويعمل حثيثًا من أجل إعادة بناء الوحدة واللحمة لحزب «الدعوة»، وسحب البساط عن أشرس مناوئيه ومنافسيه وهم جماعة المجلس الأعلى للثورة الإيرانية في العراق؛ الذين أخذت سهامهم تتراجع على مستوى الهيمنة السياسية، مع تراجع صحة زعيم المجلس السيد عبد العزيز الحكيم؛ الراقد في أحد المستشفيات الإيرانية، في حالة احتضار -على ما يبدو-!

وهو ما شجع نوري المالكي على زيارة سريعة قبل أيام للعاصمة الإيرانية طهران، وإجراء المشاورات مع الحكيم، ومع أطراف فاعلة في النظام الإيراني، بغرض ترتيب الساحة العراقية والإقليمية، والبيت الشيعي العراقي لمتغيرات قوية، وربما تكون عاصفة في بعض جوانبها خلال الأيام المقبلة، وقد تشهد بروز حملة من التصفيات الجسدية بين الزعامات المتنافسة في الائتلاف الشيعي غير الموحد ، فقائد «فيلق بدر» هادي العامري ليس على استعداد أبدًا للتخلي عن مواقعه القيادية لمصلحة نوري المالكي وجماعته ، كما أن الدعم الإيراني لـ «المجلس الأعلى» هو أمر غير مضمون في النهاية، فالسياسة الإيرانية لا تعترف سوى بالمصالح القومية الإيرانية، وتبدل المرحلة، ومعطيات الصراع، وظروف التحرك قد تدفع بالنظام الإيراني لتغيير تحالفاته الداخلية، والعودة الى التعامل المباشر والتنسيق القوي مع حزب «الدعوة» المغضوب عليه إيرانيًّا منذ سنوات طويلة!

إلا أن للتحالفات التكتيكية ولإعداد الخطط المستقبلية أحكامها وظروفها، وكان التصعيد مع الكويت هو مرحلة أولى من تخطيط سياسي استراتيجي لقيادة حزب «الدعوة»، بهدف الهيمنة على الكويت من خلال بناء تحالفات سياسية إقليمية، ترافقها تحركات قانونية وديبلوماسية سرية على مختلف المحاور؛ لإنجاز

الهدف وفق جدول زمني بعيد المدى نسبيًّا؛ قد يمتد إلى العشرة أعوام المقبلة.

ففي معلومات خاصة؛ فإن الكويت حاضرة على الدوام في التفكير الرسمي العراقي، وإن موقف حزب «الدعوة» من الكويت هو موقف اقتناص و انتظار الفرص ، فأهل «الدعوة» في صميم استراتيجيتهم مع ضم الكويت، ولكن في التكتيك يختلفون تمامًا عن النظام السابق -أي: نظام صدام حسين-؛ الذي يعتبرونه نظامًا أرعن وغبيًّا، تصرف بحماقة، واستعجال، وبوسائل وخطط بدائية مكشوفة! بينما أهل «الدعوة»، ومن يخطط لهم في طهران ودوائر أخرى يتصرفون بعقلية احترافية، وبأسلوب هادىء وبطيء؛ يعتمد على عامل الزمن، وعلى المرونة في التحركات، وبناء التحالفات، وتأسيس الأرضيات المختلفة للتحرك.

لجنة حكومية خاصة لمعالجة الملف الكويتي!

قبل أربعة أشهر بالتمام والكمال تم في المنطقة الخضراء البغدادية تشكيل لجنة سياسية خاصة، برئاسة نوري المالكي، وعضوية كل من أكرم الحكيم -وزير الحوار الوطني، والقيادي في «المجلس الأعلى»-، والنائب عز الدين الدولة! وعلي الموسوي، والدكتور علي الحلي، وهما قياديان في حزب «الدعوة» الحاكم.

وهذه اللجنة أو الهيئة الخاصة يتسم تحركها بالسرية المطلقة، ومقرها في المنطقة البغدادية الخضراء، وتقع ضمن مكاتب الهيئة الاقتصادية، وتتموقع في ثلاثة مكاتب فقط، والمعروف عنها والمعلن: أنها تعد دراسات لمشاريع استثمارية دولية في العراق، أما في حقيقتها؛ فإنها لجنة عمل لإعداد دراسات سياسية وقانونية خاصة، وتجميع وثائق و إجراء اتصالات بشركات محاماة دولية كبرى في أميركا وبريطانيا وألمانيا، وبمساعدة أشخاص وعناصر مقيمة في تلك البلدان، وعلى اعتبار أن نشاطها شخصي وليس رسميًّا، بل إن هذه اللجنة السرية قد اتصلت في شهر (إبريل) الماضي ببعض الكويتيين المقيمين في الخارج! إضافة إلى فتح قنوات اتصال وتواصل مهمة مع اللوبي الإيراني في بعض دول الخليج العربي، ومنها: الكويت بطبيعة الحال! وقد بدأ التواصل فعلاً مع بعض الفعاليات الاقتصادية وأصحاب المصالح التجارية في العراق، ويؤكد مصدرنا إنه في أحد الاجتماعات الخاصة باللجنة المشار إليها قال نوري المالكي -رئيس الحكومة العراقية-: «المهم أن ننجح في المشروع، وإننا نحتاج لأكثر من عشرة أعوام مقبلة لكي نحقق نتائج على الأرض؛ من أجل حسم موضوع الكويت لمصلحة العراق»!

هذه المعلومات خطيرة طبعًا، و تؤشر إلى أن إدارة الصراع الكويتي - العراقي لم تزل -للأسف- أسيرة لمطامع وأهواء إقليمية كبرى، فحزب «الدعوة» الحاكم في العراق؛ والذي يخوض -اليوم- صراعًا وجوديًّا حاسمًا هو في حالة نزاع شديد مع خصمه المدعوم إيرانيًّا (المجلس الأعلى)، وحزب «الدعوة» يعمل ويخطط ويبرمج لتهميش كل الأحزاب والجماعات الشيعية الأخرى؛ التي يعتبرها تجمعات «كارتونية» لا قيمة لها، كما أجرى الحزب سلسلة من المفاوضات مع النظام الإيراني، وهناك ستة من قادة حزب «الدعوة» يتواجدون في طهران منذ أكثر من ثلاثة أسابيع؛ بهدف كسب المساندة الرسمية الإيرانية، والوصول إلى اتفاق ستراتيجي مع إيران يسمح بأن يحكم حزب «الدعوة» قبضته على الساحة السياسية الشيعية في العراق، وتوحيد جميع التوجهات الشيعية تحت قيادته.

والمالكي يخطط بتؤدة وعزم واضحين لفرض

ديكتاتورية حزب «الدعوة» على بقية الجماعات، وعلى مؤسسة الحكم -أيضًا-، وهو أمر لم يعد سرًّا مصونًا، والأيام المقبلة ستشهد فصولًا حادة من النزاعات الداخلية بين «الدعوة» و«المجلس»، فالمالكي يحاول إقناع الحكيم (المحتضر) بضرورة توحيد المواقف، والتوجهات، والتيارات، والخطط البديلة الأخرى مشغولة بالكامل بإعداد الملفات الإقليمية، ومنها: الملف الكويتي؛ الذي قد يدخل موقتًا ثلاجة التهدئة، ولكن تبقى الخطط المستقبلية والتوجهات الإستراتيجية تشكل علامة استفهام كبيرة حول صورة المستقبل القريب.

ستبقى الكويت العقدة والعقيدة في المنهج السياسي والفكري لحكام العراق! و سيبقى التوتر سيد الموقف مالم يتم اللجوء إلى حل شامل ونهائي، يصفي وينهي جميع الملفات العالقة.

وفي النهاية؛ فإن التجربة التاريخية قد علمتنا بأن إفرازات الديكتاتورية هي العدوان، واختلاق المبررات للعدوان، وإذا كانت تجربة صدام حسين المريرة والمرعبة لم تعلم خلفائه شيئًا؛ فإن في الأمر أكبر من كارثة، وأعظم من مصيبة!

فهل كتب على شعوب الشرق الأوسط أن تعيش تداعيات المأساة بلا انقطاع!

إيران تتغلغل داخل مصر، وتجند بالمال والسيف

مقابلة «العربية نت» مع مأمون فندى (٢٠٠٩/٦/١٥)

---

m في أحد مقالاتك قلت: إن اللوبي الإيراني تغلغل إلى مجلس الشعب والصحافة المصرية.. كيف؟

o **هذه حقيقة -للأسف-**، والخوف أن تتحول مصر إلى شقة مفروشة لإيران، تعمل فيها ما تشاء، فمصر -اليوم- هي معقل اللوبي الإيراني في المنطقة.

الحقيقة الواضحة كالشمس هي: أن إيران دولة محتلة لجزر العرب في دولة الامارات؛ اذ تحتل إيران جزر أبوموسى، وطنب الصغرى والكبرى، كما أن لإيران نفوذًا غير مباشر في كل المنطقة التي سماها ملك الاردن بالهلال الشيعي، المخيف أن اللوبي الإيراني في الإعلام العربي استطاع أن يسكت أي صوت يتحدث عن الاحتلال الإيراني.

أساس السيطرة الايرانية في المنطقة هي استراتيجية ثلاثية الأبعاد:

البعد الاول: يتمثل في تحالف ايران مع دول عربية.

والبعد الثاني: هي سيطرتها ودعمها لحركات تملك الشارع في بعض الدول العربية.

أما البعد الثالث: فهو يتمثل بوجود لوبي إيراني قوي في الإعلام العربي؛ من مالكي صحف، وكتاب، ومعلقين يتصدرون صفحات الرأي في أهم الصحف العربية، وكذلك مقدمي ومعدي البرامج في كثير من التلفزة والراديو العربي.

إيران اشترت العشرات من الصحف والصحافيين، ومصر هي مركز التشيع الصحافي -اليوم-.

إيران سيطرت على لبنان عن طريق أهم حركة سياسية مسلحة -اليوم- في العالم العربي، وهي حركة حزب الله، حركة اكتسبت شرعية وشعبية بعد خروج الإسرائيليين من لبنان، وصفق لها الجميع، وادعى البعض بأن الشيعة في لبنان هم الوحيدون الذين طردوا إسرائيل من أراضيهم! أما أراضي السنة؛ فما زالت ترزح تحت الاحتلال.

الارتباط الايراني بحزب الله، وكذلك بالجناح السياسي للشيعة المتمثل في حركة أمل، والقبول الشعبي لحسن نصر الله بين القومجية العرب والاسلاميين؛ جعل العرب يصدقون أن إيران هي المخلص للعرب من براثن الاحتلال.

من المفهوم أن تسيطر إيران على حزب الله الشيعي في لبنان، ولكن من غير المفهوم هو سيطرة إيران على جماعة أصولية سنية في فلسطين!!

والأخطر -اليوم- هو تغلغل إيران -أيضًا- في كل الإسلاميين الحركيين؛ الذين يسيطرون على الشارع في كثير من الدول العربية، جماعات تدعى لزيارة طهران، وأحيانا تمول من طهران!

لإيران اليوم علاقات خاصة بكل فروع جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وفي الأردن، وفي دول الخليج.

علاقة إيران بإسلاميي الأردن هي ما دفعت ملك الاردن للحديث عن الهلال الشيعي وخطره على المنطقة.

كذلك تغلغل ايران وسيطرتها شبه الكاملة في جنوب العراق هما ما دعيا وزير خارجية السعودية للحديث إلى الأميركان في عقر دارهم قائلًا لهم: إنهم سلموا ثلث العراق لإيران.

البعد الأخطر للهيمنة الايرانية في المنطقة هو: سيطرة اللوبي الإيراني على الاعلام العربي، وتخويف كل من ينتقد ايران، وربما تكفيره!

m **هل ايران تدفع أموالًا داخل مصر؟**

o **بالتأكيد نعم.**

m **لكن قبل قليل قلت: إن النظام الإيراني مترهل ومنتهي الصلاحية، والآن تقول: إنه قادر على اختراق دولة كبيرة كمصر؟**

o **إيران لديها أموال من عوائد النفط** لا تقل عن أموال السعودية، وهي تنفق على أتباعها، ومثل هؤلاء لا يحتاجون الكثير؛ فألف دولار «تعيشهم في مصر زي العسل».

كما أن النظام الإيراني لا يمنعه ترهله وقمعيته من شراء الحركات والتنظيمات في دول أخرى؛ لزعزعة أمنها واستقرارها، بل هو سبيله إلى الاستمرار، ويكفي أن نتذكر كم من البشر، والحركات، والمثقفين قد اشترى نظام صدام حسين بأموال نفط العراق؛ حتى ندرك أنه كلما تهاوى وفسد نظام حكم سعى إلى هذا النوع من الممارسات.

m **لكن ألا ترى بوجود سوء تفاهم بين المثقفين العرب، هم يرمونكم بالعمالة لأمريكا، وأنتم تتهمونهم بالعمالة لإيران؟**

o **الغرب مجتمع حر؛** لا أحد يستطيع أن يرغمك على تبني أي موقف، أو ان تكون عميلًا، أما في إيران؛ فيجندون البشر إما بالمال أو السيف.

لا توجد أي مقارنة بين إيران والغرب؛ لا في الحريات، ولا في الحياة، ومن يعتقد أن غوردن براون كأحمدي نجاد، أو أن الحياة في طهران كالحياة -هنا- في لندن، فهو -بلا شك- يحتاج إلى علاج ذهني ونفسي!

m **هل تعي الحكومة المصرية التغلغل الإيراني؟**

o **إن لم تع اليوم؛ فستعي غدًا،** فاستقرار مصر في خطر، والسر يكمن في قوة اللوبي الإيراني في القاهرة؛ الذي رسم للحكومة خطًّا أحمر حدّه: ألا ينتقد «حزب الله»، ولا زعيمه، لأن أي تعرض لهذا الحزب أو لهذا الزعيم سوف يصب في مصلحة إسرائيل، وهذا ما قاله نصر الله في خطابه المتلفز، بأن المستفيد من القبض على

خلايا «حزب الله» في مصر هي إسرائيل.

الحقيقة هي: أن المستفيدين من زعزعة الاستقرار في مصر هما: إيران وإسرائيل معًا، وبهذا الترتيب، فلإسرائيل حدود جغرافية مع مصر، ورغم كرهها للدور المصري في المنطقة، إلا أنها ستفكر كثيرًا بالأضرار التي سوف تعود على أمنها واستقرارها إن عمت الفوضى في مصر، أما إيران المنفصلة عن مصر جغرافيا؛ فبإضعاف مصر قوة لها، مصر هي منافسها في الزعامة الإقليمية، بلا شك الحكومة المصرية تدرك ذلك، ولكن اللوبي الإيراني في مصر استطاع التغلغل في المجتمع، ما جعل الحكومة ذاتها تخاف من انتقاد سياسات حسن نصر الله.

العيب ليس في خطط زعيم «حزب الله» اللبناني، وإنما العيب في غياب ردة الفعل المصرية الرسمية المناسبة، هناك شبكة كاملة في القاهرة يمولها «المال الطاهر»، والطاهر بمعنى: القادم من طهران؛ كما ذكرت في مقال في «جريدة الشرق الأوسط»، المشكلة ليست في تطاول حسن نصر الله على سيادة مصر واستقرارها، المشكلة في مصر نفسها! فإن لم تواجه مصر هذا التغلغل الإيراني الخطير في المجتمع؛ فإن الثمن سيكون فادحًا.

تعقيب على وثيقة

«دراسة مقترحة لواقعنا السياسي»
للدكتور محمد سعيد حوى
مدونة أبو عويصة

تثبت الأيام والتجارب من بعد عهد الصحابة والتابعين -رضوان الله عليهم- أن علل الفهم لأصول الدين وصحيح السنة النبوية الشريفة؛ ليست محصورة فقط في ولاة أمرنا ومن يحكمنا تحت أي مسمى، من بعد عهدهم ولغاية تاريخه عام (١٤٣٠هـ - الموافق ٢٠٠٩ م)، وأن تلك العلة هي في علماؤنا، ومثقفينا -أيضًا-! لذلك تزداد علل فهم الدين الصحيح عند العوام من الناس بحكم تبعيتهم وتقليدهم لهم.

وسبب هذا القول؛ أني كنت من المتابعين لخطب خطيب مسجد عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها؛ الذي كنت أحسبه -ولا أزكي على الله أحد- من القدوة والصفوة الذين يحاولون غربلة ما علق في أذهان الناس مما ليس له سند من كتاب الله ولا دليل صحيح من السنة الشريفة (لتثبيت الصحيح المسند في أذهانهم)، وهو الدكتور.. محمد سعيد حوى ... حتى..؟

وزع دراسة مقترحة من ثمان صفحات على محبيه لإقرارها والعمل بما جاء فيها!

وملخص تلك الدراسة هو: تقديم مبدأ التحالفات مع الدول والأحزاب والأفراد التي ترفع شعار تحرير الأوطان؛ حتى ولو (كان من يرفع تلك الشعارات يختلف معنا في العقيدة رغم أنه مسلم!!)

ويطلب من مريده رفع سقف المعارضة السياسية في أوطانها ضد أنظمتها الفاسدة المستبدة سلميًّا؛ حتى ولو أدى ذلك الرفع إلى السجن والشهادة من أجل التضامن مع قوى التحرر ودول الممانعة في المنطقة؛ كايران، وسوريا، وحزب الله!!

وبعد أن قرأت تلك الدراسة المقترحة عدة مرات، وحاولت أن أعبر عن رأيي فيها له شخصيًّا -كما حاول غيري-؛ لكنه كان قد وصل إلى مرحلة القناعة بما جاء فيها، وهي دراسة ملزمة لمن يريد أن يظل على صلة بالخطيب؛ لأنه بدأ فعلًا في خطبه الجديدة يطبق ما جاء في تلك الدراسة، وتبين أنها ليست مقترحة، بل ملزمة، وغير قابلة للنقاش!!!

وخوفًا من زيادة حدة الخلاف بيني وبينه حول هذا التحول في منهج وفكر وفهم الدكتور محمد سعيد حوى؛ تركت عادة الذهاب لسماع خطبه التي كان لها هدف ومعنى يرجى منها الخير الكثير له وللناس.

قبل أن ينهج هذا النهج الجديد (المبني على التحالف السياسي المصلحي)؛ والذي خالف فيه منهج والده رحمه الله، وخالف فيه -كذلك- عموم من كان يقدم التحالف العقدي من السلف والخلف؛ من العلماء المعتبرين على التحالف السياسي المصلحي؛ الذي قد يصيب ويخطئ، وضرره أكثر من نفعه.. بعكس التحالف المبني على التوافق العقدي؛ الذي لا يأتي إلا بخير ونفع على المتحالفين في الدنيا والآخرة، وبما أني أشعر أن على واجب النصيحة له ولمن يرى رأيه من باب حرية التعبير في زمن الديمقراطية!

كتبت على ظهر صفحة دراسته المقترحة ما يلي:

أقول: عظم الله أجرنا في شيخنا الدكتور محمد سعيد حوى؛ إن لم يرجع إلى ما كان عليه من الفهم السليم والقول السديد في دروسه وخطبه، وسبب قولي هذا: أن أهداف دراسته تلك بنودها غير متجانسة لا على المستوى السياسي ولا العقدي، وفيها خلط، ولا تتناسب مع فكر وفهم الدكتور الذي عرفناه عنه!!

ولن يكون للمسلمين قوة وهيبة وعزة تؤهلهم لاسترداد دورهم الريادي للعالم، أو حتى لاسترجاع ما اغتصب منهم؛ إذا هم طبقوا ما ورد في هذه الدراسة، **لأسباب منها:**

أن الله ﷻ **رهن نصر هذه الأمة على أعدائها وتمكينها في الأرض** بنصر دينه، واتباع سنة نبيه ﷺ وسنة خلفائه الراشدين -رضوان الله عليهم-، بعد إعداد ما يستطيعون، وأن التحالف مع سوريا وإيران وحزب الله (الذي يدعوا له الدكتور في دراسته) على المستوى السياسي فقط، وترك التوافق معهم على الشيء الأهم وهو: (العقدي)؛ لهو سبب كاف لعدم نصر الله لنا!

وستزداد الفتنة والفرقة بيننا -سنة وشيعة- إن لم نترك ما شجر بين الصحابة قبل (١٤٠٠) عام لله.. ليحكم فيه بينهم يوم القيامة، فبإقرار كاتب هذه الدراسة أن سوريا دولة علمانية، وأن إيران وحزب الله الذي يتبعهم يختلفون مع أهل السنة عقائديًّا وسلوكيًّا، وهم يتبعون «ولاية الفقيه»، وغالبية مرجعيات الشيعة وعوامهم يكفرون أبي بكر، وعمر، وعثمان، وغيرهم.. وهم من هم؟!

كما يعلم الدكتور أنهم يتهمون عائشة -أم المؤمنين، زوج الرسول- بالزنا!!! ولليوم الشيعة يطالبون بثأر الحسين من أهل السنة.. وهم من خذلوه ساعة الجد، ومن ذلك اليوم وهم يطالبون بثأره؛ مما جعل بأس المسلمين بينهم شديد!

فإن كان الدكتور محمد يعلم كل هذا وغيره عن عقيدة الشيعة والعلويين؛ الذين يؤلهون عليًّا -كرم الله وجهه-، ويريد رضا الله والجنة، فما فائدة رجوع فلسطين ومزارع شبعه إذا كان الثمن هو غض النظر عن تكفير الشيعة لمن شهد الله لهم بالجنة؟؟!!

ومن لم يصدق قضايا التكفير واختلافهم معنا في الأصول وليس في الفروع؛ فليقرأ كتبهم القديمة والحديثة؛ ككتاب «الكافي»؛ ليعرف الحقيقة.

وأما من ناحية ما ورد في الدراسة التي تقدم بها الدكتور: أن حكام أهل السنة متخاذلون، وموالون للأمريكان، وأن سوريا وإيران وحزب الله بعكسهم، وهو ما دفعه للدعوة للتحالف معهم سياسيًّا؛ فهذا قول غير دقيق، وحجة مضلله! فكل المرجعيات الدينية والسياسية

الشيعية؛ من المرشد الأعلى إلى أحمد نجاد قالت وتقول -جهارًا نهارًا- في وسائل الإعلام: أن يا أمريكا لولا مساعدة إيران لكم؛ لم يكن لكم موطئ قدم؛ لا في أفغانستان، ولا في العراق، والسيستاني أفتى -جهارًا نهارًا- أن القوات الأمريكية قوات تحرير، ومن يقاومها يدخل النار!

فالدول الموالية والممانعة -كما تعلم يا دكتور!- كلٌّ منهم يتعاون مع أمريكا بطريقة مختلفة... منهم من يتعاون بذكاء وخبث، ومنهم بصراحة إلى حد الفضيحة!

فلما اعتبرت بعضهم شرفاء والبعض خونة تتهمهم بالعمالة؛ كما أتهم سابقًا حسن نصر الله السنيورة بأنه يتلقى تعليماته من السفير الأمريكي، في الوقت الذي كان فيه كل الحكومات الشيعية العراقية بعد صدام يصنعها ويتحكم فيها بصورة كاملة بريمر وغيره!

فلم هناك حلال، وهنا حرام!!... هل لأنهم شيعة ويجيدون فن التقية والضحك على الذقون السنية؛ التي تتذكر فعل السينورة، وتنسى فعل رؤساء الحكومات العراقية علاوي وجعفري ومالكي؟!

ويا دكتور! لم يعد أحد لا يعرف أن لليهود والأمريكان والغرب عمومًا أطماع فينا.. وأن تلك الأطماع تلتقي مع أطماع إيران وسوريا فينا -أيضًا-، فسوريا لها أطماع في لبنان، وإيران لها أطماع في العراق والخليج العربي، ولهذا السبب هم يدعمون حزب الله في لبنان.. والخلاف بين أمريكا وسوريا وإيران هو على مقدار الحصة التي سيحصلون عليها من الكعكة السنية فقط يا دكتور! وواقع الحال على أرض العراق يؤكد هذا القول؛ إن كنت تجهل ذلك.. ولا أظنك تجهله!

وأما عن تشدد أهل السنة -كالزرقاوي- ضد الشيعة الذي أشرت إليه، فهي ردات فعل على أفعال الشيعة الممثلة في قوات بدر وجيش القدس؛ الذي بدل أن يقتل جنود الأمريكان يقتل السنة من العراقيين والفلسطينيون على أرض العراق؟!

ولن تجد سني يسب آل البيت أو يسيء لهم بكلمة.. ولكنك تعلم علم يقين لا ظن .. أن من تدعوا للتحالف معهم أنهم يكفرون، ويسبون كل من شهد الله لهم ورسوله بالجنة، ويتقربون لله بهذا الفعل.

فكيف وألف كيف يا دكتور محمد! تقدم التحالف السياسي معهم على التوافق العقدي الذي بيَّن نقاط الخلاف فيه بين السنة والشيعة بوضوح والدك في كتابه عن الخميني والثورية الخمينية؛ بعد أن زار الجمهورية الإيرانية الإسلامية؛ التي تتستر وراء شعار: (الموت لأمريكا) ووراء شعار: (رفع الإسلام)؛ الذي هي تخالفه في دستورها، وفي منهج حياتها؛ لدرجة أنه لغاية تاريخه لا يوجد مسجد واحد في طهران لأهل السنة، **علمًا أن لليهود وغيرهم كنس وكنائس في تلك العاصمة؟؟؟!!!**

ختامًا يا دكتورنا الفاضل!

كنت أتمنى أن تظل داعية توافق بين المسلمين على بصيرة من أن تصبح داعية تحالف كحاطب ليل.. لا يدري من أي جحر يلدغ!!

فمن تدعوا للتحالف معهم يكرم رئيسهم (أحمدي نجاد) قبل فترة وجيزة مؤلف كتاب يثبت فيه: **أن المسجد الأقصى الذي يتباكون على تحريره ويعدون له جيش القدس.. أن ذلك المسجد هو في السماء، وليس على أرض فلسطين وأن مسجد الكوفة أفضل منه!!!**

مفتي صور: «ارتباط الشيعة بإيران يحول دون التقريب»

«إسلام أون لاين» (٢٠٠٩/٦/١٠) -**باختصار**.

تسييس المذهب:

o **من وجهة نظركم: ما أسباب حالة التخوف السائدة -الآن- في العالم الإسلامي من الشيعة والتشيع؟**

m **أعتقد أن هذا الخوف جديد، ولم يكن موجودًا من قبل،** وسببه هو: تسييس الحالة المذهبية الشيعية، في الماضي كانت المذاهب موجودة، ولم يكن هناك حساسية في أن يمارس كل مسلم فهمه للإسلام؛ من خلال رؤيته المذهبية الخاصة.

المشكلة التي حدثت هي: استخدام المذهب كحالة حزبية وسياسية، فالعمل السياسي بالمذهب الشيعي هو الذي أوجد التخوف، قديمًا كان في مصر والعالم العربي وجود للشيعة، ولم تكن هناك مشكلة، لكن عندما بدأ العمل السياسي في إيران، وأصبح المذهب الشيعي يستخدم كواجهة سياسية لمشروعات معينة؛ أصبح التشيع في المنطقة يثير هذه الحساسيات، ولذلك نحن نطالب بإبعاد المذاهب عن السياسة، وأن تبقى اجتهادات لأئمة الفقه والدين بعيدًا عن التوجهات السياسية.

نقطة أخرى ينبغي أن أنبه عليها، وهي: أنه لا يجوز الدعوة للمذهب الشيعي أو لغيره في أي مكان، لأن المذهب ليس حزبًا، ففي الحالة الحزبية هناك توجه لأن ينتقل الأشخاص من حزب إلى حزب، لكن المذاهب الدينية ليست أحزابًا حتى تدعو الآخرين للانتماء إليها، ولكنها عبارة عن آراء لأئمة الدين المجتهدين في الفقه، وكلهم يجمعهم الإسلام الواحد.

وفي رأيي: أن الذي يحاول أن ينقل إنسانًا مسلمًا من مذهب إلى آخر؛ كالذي ينقل الماء من الضفة الشرقية للضفة الغربية بدون حاجة، فالانتقال من مذهب لآخر لا معنى له، فهذا النهر العظيم الذي هو الإسلام يجمع الكل، قد تصبح مسألة الدعوة للمذهب ملحة عندما يتم تحويل المذهب إلى حزب.

ومن هنا؛ فنحن نرفض عمليات التشييع، ونقول: إن أئمة آل البيت في الماضي كانوا يرفضون الدعوة إلى التشييع، لذلك كانوا يقولون لأصحابهم أتباعهم: لا تدعو لهذا الأمر، حتى لا يستغل التشيع كحالة حزبية، ويصبح كحزب سياسي في الأمة.

o **نفهم من ذلك: أن هناك تشيعًا سياسيًّا، وآخر عقديًّا، فما الفرق بينهما؟**

m **التشيع السياسي هو:** التشيع على النموذج الإيراني، وتسييس التشيع يعني: محاولة لإعطاء رؤية سياسية -كـ «ولاية الفقيه»- وتحميلها للمذهب الشيعي.

أما التشيع العقدي فهو: الذي يكون بمعناه العقائدي التعبدي، وهو -في مجمله- لا يختلف مع بقية المذاهب في أصول الدين الأساسية وفروعه، فالمسلمون -كلهم- يتفقون على أن كتاب الله واحد، والنبي واحد، وأن أصول الدين واحدة، وهذا هو جوهر التشيع العقائدي.

باختصار: إن المشكلة التي نعاني منها اليوم هو: التشيع السياسي، وتسييس المذهب الشيعي وحصره في النظام الإيراني.

o **تبقى هناك معوقات تحول دون التقريب، وتمثل نقاطًا خلافية بين المذهب السني والشيعي، ومن أهمها: مبدأ «ولاية الفقيه»، ما تقييمك لتلك المعوقات؟**

m «ولاية الفقيه» **مسألة طارئة**، ليست من أصول المذهب الشيعي، وليست من شروطه.. بل هي نظرية فقهية كانت موجودة في بطون الكتب قبل وصول الإمام الخميني إلى السلطة في إيران، وكنا ندرسها في الكتب الفقهية، باعتبار أن الولاية كالوصاية، وليست بمعنى الولاية السياسية، بمعنى: أن الفقيه له ولاية على فاقدي الأهلية -مثلًا-.

لكن أن يكون للفقيه ولاية سياسية على الناس؛ فهو أمر محدث لم يكن موجودًا من قبل، غير أنها طرحت عندما وصل الإمام الخميني للسلطة من أجل تعزيز صلاحياته للإمساك بالنظام، وصبغ السلطة بالقداسة الدينية، ولذلك فـ «ولاية الفقيه» لا علاقة لها بالتقريب، فقد نجد اليوم حزبًا إيرانيًا يتولى الحكم وهو يؤمن بـ «ولاية الفقيه»، وغدًا يمكن أن يأتي آخر لا يعترف بهذا الأمر.

o ما تقييمك لدور المرجعيات الشيعية في العالم الإسلامي في مسألة التقريب بين المذاهب؟

m **المرجعيات الشيعية -بكل أسف-** في المرحلة الأخيرة ارتبطت بالوضع والسياسة الإيرانية، وأصبح توجهها التقريبي مسيسًا لصالح إيران، ولا ننسى تأثير إيران على المرجعية الشيعية في العراق والحوزات العلمية الشيعية.

ولذلك سأستمر في المطالبة بأن يتولى عملية التقريب من ناحية الوسط الشيعي العلماء الشعبيون البعيدون عن المناصب الرسمية، والقادرون على إحداث تغيير وتأثير في الشارع الشيعي أكثر من المرجعيات المرتبطة بالمنظمة السياسية.

نفوذ إيراني عملي
وتركي خيالي -سوريا مثالاً-

أحمد موفق زيدان «المصريون» (٢٠٠٩/٦/٦)

العلاقات بين الدول ليست قائمة على عقلية منظمات خيرية وإنسانية، والعلاقات بين الدول ليست قائمة على التمنيات والرغبات، إنما عقلية العلاقات بين الدول قائمة على النفوذ الحقيقي الواقعي الملموس، وليس على النفوذ المقطوع الجذور؛ إن لم يكن هذا النفوذ يخدم أجندة الآخرين، وطموحات الغير.

هناك طموحان وتحركان في المنطقة لملء فراغ، ولمد نفوذ فيها: نفوذ إيراني يعتمد على غطاء وشرعية حكومية دولتيه؛ كما هو في سوريا، والعراق، وإلى حد ما لبنان.. يغطي على عمل مضن على الأرض ممثلا بدعم حلفاء، أو زرع حلفاء جدد، وإقامة مؤسسات خيرية، وشراء ذمم وأراض؛ لا فرق من أجل المسك بأكبر كمية ممكنة من الأوراق، وعدم الاعتماد على أنظمة سياسية قد ترحل في أية لحظة، وبين نفوذ تركي يعتمد فقط وفقط على علاقات عامة مع الأنظمة العربية؛ وتحديدًا النظام السوري، الذي نجح وأفلح طوال عقود من خديعة أنظمة عربية خليجية لأسباب واهية كثيرة، لا علاقة لها بمصالح هذه الأنظمة، ومصالح المنطقة؛ لتستيقظ صباحًا على افتراق المصالح بينها وبينه، وأن هذا النظام له أجندة خاصة تتسق مع أجندة النظام الإيراني، وتفترق تمامًا مع أجندة المنطقة وأنظمتها...هل تركيا بحاجة إلى عقود؛ كما احتاجت هذه الأنظمة لتدرك هذه الحقيقة؟!

هنا يحضرني كلامًا لوزير خارجية باكستاني سابق؛ حين قال: إن باكستان لديها مصالح في أفغانستان، ولكن هذه المصالح بحاجة إلى من يسهر عليها، ويدافع

عنها، ويحميها، وينميها، ويطورها، وهنا تبرز قضية الاعتماد على شخصيات، ومعارضة، ومؤسسات تعمل على السهر على المصالح الباكستانية، أو التركية، أو الإيرانية؛ لا فرق!

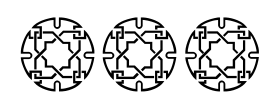
في سوريا؛ نرى المؤسسات الإيرانية الظاهرة في الست زينب، وفي الجزيرة العربية، ونراها في حوران، ويأتي حسين فضل الله من لبنان ليعطي دروسه وسط أهالي السنة، بينما يحرم علماء أهل السنة من الحديث في الاحتفالات والمناسبات، ويهدد كل من يشتم منه أو يُتوقع منه معاداة السلوكيات والتمدد الشيعي الإيراني في سوريا بتهمة الوهابية والتكفيرية، يحدث هذا كله وسط صمت تركي رهيب، بل والأدهى من ذلك يكتفي عبد الله غول وأحمد داود أوغلو على زيارات المجاملات لرأس النظام السوري بشار الأسد، دون أن يطالبوه بعمل شيء، أو تحقيق شيء لأهل السنة؛ الذين لا يزالون يدفعون ثمن وقوفهم بأثر رجعي للخلافة العثمانية.

إن كانت تركيا جادة في مد نفوذها، ودعم الشعب السوري بتخليصه من حكم ديكتاتوري شمولي طائفي؛ فعليها أن تبدأ فعليًّا بزرع أشخاصها ومؤسساتها التي تسهر على مصالحها، ومصالح أهل السنة الذين هم امتدادا لها، وعليها -حينها- أن تطالب النظام السوري بفاتورة علاقاتها معه، على غرار ما تفعله إيران رغم الارتباط العضوي بينهما لعقود، وعلى تركيا أن تستيقظ قبل فوات الأوان، فالشعب السوري مغتاظ جدًّا لهذه العلاقات مع نظام تعرف تركيا أكثر من غيرها أنه نشاذ في منطقة ديمقراطية إلى حد ما، ونشاذ من حيث أن حزب العدالة والتنمية التركي حزب ديمقراطي حقيقي، في حين يتعامل مع نظام شمولي ديكتاتوري، فالجمع بين الطرفين كمن يجمع بين الماء والزيت!

أما وإن أصر الإخوة الأتراك، وبعض الإخوة الخليجيين على تجريب حظهم مع النظام السوري فيما يقولون: تأهيله، وإبعاده عن المحيط الإيراني؛ فلا بد أن يكون ثمة جدول زمني تخيلي على الأقل في أذهانهم، لا أن يكونوا هم في خانة مقدمي التنازلات -كما حصل مع غيرهم- بغية البحث عن سراب قد يدوم سنوات وعقود دون أن يحصلوا على مقابل من النظام السوري، ففي السياسة كل شيء -كما يقولون بالسوري-: «قبيض بقبيض»، بمعنى: خذ بقدر ما تعطي، حينها نستطيع أن نقتنع بوجهات نظرهم في أن الاقتراب من النظام السوري يفيد على صعيد المصالحة الوطنية، وعلى صعيد إبعاده عن أعداء العرب والمسلمين وذلك بالاقتراب منه.

على تركيا أن تستيقظ وتحدد مصالحها المتقاطعة مع مصالح الشعب السوري؛ الذي هو امتدادها الطبيعي، وليس مع النظام الذي عاداها وسيعاديها، ويتحالف مع خصومها وأعدائها، عليها أن تدرك قضية خطيرة طالما سمعتها من شخصيات سورية أحبت ولا تزال تحب وتكن كل احترام لتركيا، وتاريخها، ولحزب العدالة وقادته.

القضية هي أن الكماليين كانوا أقرب إلى الشعب السوري من نظام حزب العدالة والتنمية، فإلى الله المشتكى!!!



طالع في موقع «الراصد» -أيضاً- المقالات التالية:

«الصراع بين الإصلاحيين، والولي الفقيه»

محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ

«حقيقة الصراع الذي أوقدت جذوته انتخابات الرئاسة الأخيرة في إيران ليس بين موسوي ونجاد، وإنما بين الولي الفقيه (خامنئي)، وبين الإصلاحيين».

«إيران: النظام مُصاب بهشاشة العظام»

غسان الإمام

«بناء التحليل السياسي على العاطفة هو السبب في القراءة الخاطئة للسياسات».

«إيران تقاتل أمريكا في العراق، ولندن وواشنطن تردان في زاهدان»

«صحيفة السياسة الكويتية»

«الغاية هنا هي: انتهاج المقاربة نفسها التي تنتهجها إيران تجاه الوجود الأميركي بالعراق وأفغانستان».

«الجزيرة وانتخابات ايران»

محمد نبيل الصراف

«يخيل لك وأنت تتابع بث «قناة الجزيرة» أنك تشاهد أحد الأبواق الإعلامية الإيرانية الرسمية».

«بين ديمقراطيتين»

د. عبد الحميد الأنصاري

«تلك هي انتخابات لبنان التي شهد العلم بنزاهتها، وهذه هي انتخابات إيران المحدودة، وهي على محدوديتها لم تسلم من شوائب التدخل والتلاعب بالأصوات».

«حسابات أبعد من صفقة (اس ٣٠٠) لايران!»

د. ريتشارد فايتز

«تعتبر أهم الموضوعات تأثيرًا في العلاقات الروسية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط -اليوم- هي ما إذا كانت موسكو ستبيع لإيران نظامًا للصواريخ أرض جو من طراز (إس-٣٠٠) ».

«الجمهورية الاسلامية..الغضب الشعبي العارم»

سميرة رجب

[احتجت السفارة الإيرانية على هذا المقال، وعلى إثر ذلك تم إيقاف الصحيفة عن الصدور في اليوم التالي!!]

«وتنوير الرأي العام بالحجم والبعد والدور الحقيقي لهذا النظام الذي يديره رجال دين؛ يعدان من صميم أدوارنا كإعلام عربي، وسياسة إقليمية».

«كيف نقرأ الاحتجاج على انتخابات إيران؟!»

د. عبد الله الأشعل

«يمكن أن نقدم أربعة قراءات أو تفسيرات لهذه الاحتجاجات، النظرية الأولى: تفسر هذه الاحتجاجات على أنها: جزء من الصراع بين إيران والغرب».

«بالمال وقصص آل البيت.. التشيع يغزو مغاربة بلجيكا»

«أصدر عبد الله بوصوف -الأمين العام لمجلس الجالية المغربية بالخارج- تحذير من أن أربعة مساجد كبيرة للجالية المغربية في العاصمة البلجيكية بروكسل أصبحت تتبع المذهب الشيعي!».

«الوجوه المتعددة للأزمة الإيرانية»

بشير موسى نافع

«بيد أن إقامة شرعية الجمهورية الإسلامية على أساس من «ولاية الفقيه» كانت تستبطن من البداية تناقضًا بنيويًّا بين سلطات الفقيه القائد، وإرادة الشعب التمثيلية».

«إيران: المعارضة تحولت إلى بركان»

هدى الحسيني

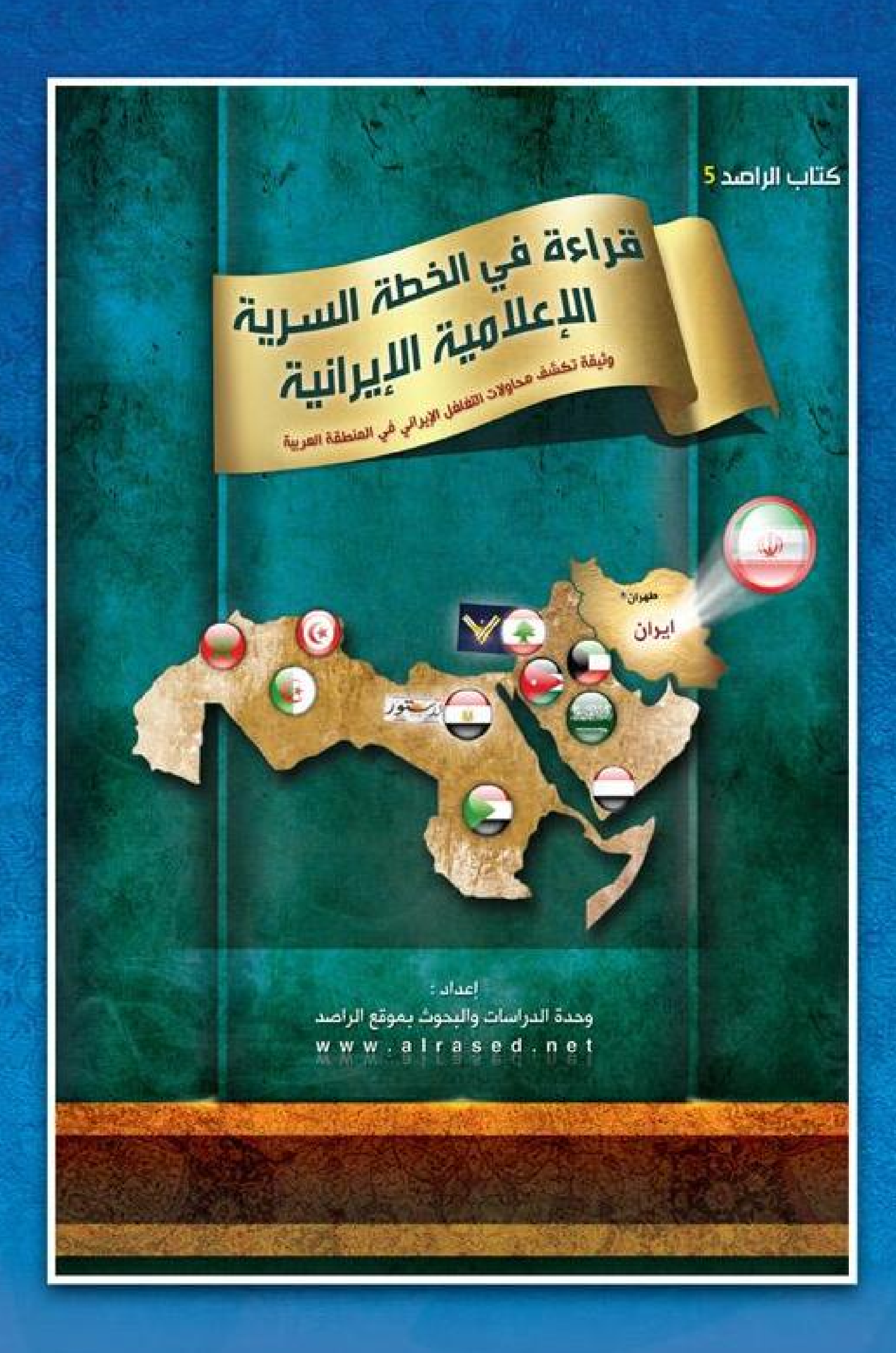
«ليس موسوي سوى رجل الواجهة الدمث الذي «تبنّاه» رجال الدين؛ الذين يشعرون بخوف من أربع سنوات أخرى من حكم أحمدي نجاد؛ مما قد ينسف كل مصالحهم!!».

«الحدث الإيراني، والعالم الخارجي»

رضوان السيد

«الروس والصينيون -والذين تُهمهم الحريات والديمقراطية بالطبع- فقد اعتبروا الأوروبيين والأميركيين منافقين، واعتبروا السلطة بإيران ممثِّلةً للإرادة الشعبية؛ رغم الاحتجاجات القليلة الأثر!».

إصدار جديد



كتاب الراصد 5
قراءة في الخطة السرية
الإعلامية الإيرانية
وثيقة تكشف محاولات التغلغل الإيراني في المنطقة العربية
طهران
ايران
إعداد :
وحدة الدراسات والبحوث بموقع الراصد
www.alrased.net